جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

قسم العلوم السياسية

الصراع بين القوى السياسية في تركيا واثره على دورها الاقليمي

2017-2002

THE CONFLICT BETWEEN THE POLITICAL POWER IN TURKOSH AND ITS IMPACT OF REGIONAL ROLE 2002 - 2017

إعداد

عبد المحسن براك الضبيبي

إشراف

أ. د صايل فلاح السرحان

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

معهد بيت الحكمة

جامعة آل البيت الأردن

الفصل الصيفي 2016 /2017 م

قرار لجنة المناقشة

الصراع بين القوى السياسية في تركيا واثره على دورها الاقليمي 2002-2017

إعداد

عبد المحسن براك الضبيبي

المشرف

أ. د صايل فلاح السرحان

<u>أعضاء لجنة المناقشة</u>

الأسم	**التوقيع**
الأستاذ الدكتور. صايل فلاح السرحان، (رئيساً) المشرف	------------
الدكتور عبد السلام الخوالدة ، عضواً	------------
الدكتور أمين علي العزام ، عضواً	------------
الدكتور محمد تركي بني سلامة ، عضواً	------------

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في معهد بيت الحكمة قسم العلوم السياسية في جامعة آل البيت

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ 2/8/ 2017م

الفصل الصيفي 2016 /2017 م

تفويض

أنا **عبد المحسن براك الضبيبي،** أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

إقرار والتزام بأنظمة وتعليمات جامعة آل البيت

أنا الطالب: **عبد المحسن براك الضبيبي**

التخصص: علوم سياسية   الكلية: معهد بيت الحكمة   القسم: العلوم السياسية

أقر بأنني قد ألتزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

الصراع بين القوى السياسية في تركيا واثره على دورها الاقليمي (2002-2017)

توقيع الطالب:

التاريخ:

الإهـداء

الى من بذل فأعطى وضحّى فأوفى

(والدي)

إلى سر نجاحي إلى الشمعة التي تحترق لتضيء الدرب لي

امـــــد الله في عمرك...... أهديكي انجازي

(امي الغاليه)

إلى إخواني وأخواتي وأصدقائي الأعزاء

إليكم جميعاً أهدي هذا الجهد العلمي المتواضع

شكر وتقدير

الحمد الله والصلاة والسلام على رسوله الكريم، وبعد اتوجه بالشكر الجزيل والامتنان إلى

أ. د صايل فلاح السرحان

الذي اشرف على هذه الدراسة ولولا الله ثم لولا جهوده وتوجيهاته الثمينة لم أتمكن من إخراج هذه الرسالة الى حيز الوجود.

كما أشكر كل أعضاء الهيئة التدريسية في معهد بيت الحكمة / جامعة آل البيت الذين كان لهم الفضل بعد الله في اناره طريق العلم امامنا. كما اتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني أو اسدا لي خدمة أو زودني بمعلومة.

الباحث

فهرس المحتويات

الصراع بين القوى السياسية في تركيا واثره على دورها الاقليمي 2002-2017

إعداد

عبد المحسن براك الضبيبي

المشرف

أ. د. صايل فلاح السرحان

ملخص

هدفت الدراسة لبيان طبيعة الصراع بين القوى السياسية في تركيا ، وطبيعة الدور الإقليمي التركي في المنطقة العربية، وتوضيح مستوى تأثير الصراع بين القوى السياسية في تركيا على دورها الإقليمي خلال الفترة 2002-2017، واعتمدت الدراسة على المناهج التالية في تغطية موضوع الدراسة: المنهج المؤسسي ومنهج نظرية الدور، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي : بدأت تركيا منذ عام 2003 بتغيّير إستراتيجياتها في علاقاتها الخارجية، وخاصة ما تعلق "بتصفير المشكلات" مع دول الجوار وخصوصاً الدول العربية، وقد بدأت تركيا بدلاً من ذلك في الإنخراط الفعلي في الأزمة العراقية (خوفاً من تنامي دور الاكراد) وفي الأزمة السورية التي قالت أنها تدخلت فيها من منطلق كون هذه الأزمة، قد أصبحت على أبواب أن تكون أزمة تركية داخلية، وعملت تركيا، ويحكم تركيا بنظام علماني ديموقراطي، شكل دعامة قوية للأمن القومي التركي، وذلك لكونه قد حل مسألة تداول السلطة بالوسائل السلمية، الأمر الذي خلق جبهة داخلية قوية دفعت بالدولة نحو التطور والتقدم والحداثة، بعد أن تراجعت سلطة الجيش في النظام السياسي التركي ، وأن الصراع بين القوى السياسية لم يكن تأثير مباشر على الدور الاقليمي التركي في ظل الاستقرار السياسي النسبي في تركيا منذ عام 2003.

في ضوء هذه النتائج توصلت الدراسة إلى جملة مقترحات (توصيات) أهمها: هناك حاجة عربية لتطوير استراتيجية متكاملة في التعامل مع دول الجوار وتحديداً تركيا من أجل تحويل العلاقات العربية التركية إلى تعاون وتنسيق المواقف بين الطرفين ، بغض النظر عن التغيرات السياسية التركية والعربية، وضرورة أن تبنى هذه العلاقات على المصالح المشتركة والعادلة للشعبين التركي والعربي وبخاصة المصالح الاقتصادية، لأن الوطن العربي يشكل سوقاً واسعاً للصادرات التركية من منتجات وخدمات.

THE CONFLICT BETWEEN THE POLITICAL POWER IN TURKOSH AND ITS IMPACT OF REGIONAL ROLE 2002 - 2017

BY

Abdul Mohsen Barak Al-Dhubaibi

Supervision

Dr. Saeel F, Alsarhan

Abstract

The study aimed at clarifying the nature of the conflict between the political forces in Turkey, the nature of the Turkosh regional role in the Arab region, and clarifying the level of the impact of the conflict between the political forces in Turkey on its regional role during the period 2002-2017.

The study adopted the following approaches in covering the subject of the study: The theory of the role, and one of the most important findings of the study: Turkey began in 2003 to change its strategies in its external relations, especially with regard to "zeroing problems" with neighboring countries, especially Arab countries, Turkey has instead begun to engage actively in the crisis (In fear of the growing role of the Kurds) and in the Syrian crisis, in which it said that it intervened on the grounds that this crisis has become the door to be an internal Turkosh crisis. Turkey worked and ruled Turkey with a secular democratic system. Has resolved the issue of the peaceful transfer of power, which created a strong internal front that pushed the state towards development, progress and modernity, after the decline of military power in the Turkosh political system, and that the conflict between the political forces did not have a direct impact on the regional role of Turkey in the relative political stability in Turkey since 2003.

In light of these results, the study reached a number of recommendations (most important): There is an Arab need to develop an integrated strategy in dealing with the neighboring countries, specifically Turkey, in order to transform the Arab-Turkosh relations into cooperation and coordination of positions between the two parties, regardless of the Turkosh and Arab political changes. These relations are based on the common and just interests of the Turkosh and Arab peoples, especially economic interests, because the Arab world constitutes a large market for Turkosh exports of products and services.

المقدمة

تشهد تركيا تنافساً شديداً بين التنظيمات السياسية والمجتمعية على إعادة تعريف الملامح الفكرية والسياسية والاجتماعية للبلاد منذ عام 2011. فمع إرجاع الجيش إلى ثكناته وتقليص النفوذ والسلطة المفرطة الخاصة بالنظام الوصائي البيروقراطي، أصبحت السياسة اللعبة الوحيدة المتاحة لتشكيل مستقبل البلاد. فمنذ تأسيس تركيا الحديثة، والتي تعود إلى عام1924 ، تم لأول مرة تعريف الجمهور التركي والساحة السياسية بواسطة مدنيين عبر سياسات ديموقراطية.

أظهر تراجع النفوذ السياسي للجيش التركي أن العلاقات المدنية – العسكرية التركية تتحرك نحو نموذج أكثر ديمقراطية. ومع ذلك، هناك عدد قليل من نقاط الضعف في تحول العلاقات المدنية العسكرية نحو الديمقراطية. إحدى هذه النقاط يتعلق بتغيير العقلية العسكرية الراسخة الجذور المتعلقة بالوصاية على الدولة، ومشكلة السيطرة المدنية على القوات المسلحة, والمسألة الثانية تتعلق بمعاملة الضباط العسكريين في المحاكمات المدنية, ويعود الفضل في عملية التحول الديمقراطي في تركيا إلى حصول العديد من أفراد أحزاب الأطراف المحيطة على السلطة وعن طريق الاعتراف الاجتماعي بهم, وكذلك عن طريق الخدمة في المؤسسات الحكومية بصفاتهم نواباً في الجمعية التركية الكبرى ووزراء في الحكومة ونواب عامون وقضاة, وفي جهاز السكرتارية لوزراء الحكومة ومديرون عامون لإستثمارات الدولة الاقتصادية.

فأصبح بإمكان الأفراد منذ خمسينيات القرن العشرين إتخاذ مبادرات سياسية ومدنية بإنشاء جمعيات مع أفراد آخرين من العقلية نفسها فظهر مجتمع مدني بدافع إضفاء الديمقراطية على النظام السياسي لكن لم تكن هذه العملية سهلة وسلسة, لقد مر المجتمع المدني في تركيا ولا زال بانتكاسات قاسية وارتدادات سريعة ضمن بيئة ثقافية تشكلت بين المركز والأطراف المحيطة وبيئة اجتماعية – سياسية من التغيرات والتحولات والإضطرابات السريعة. في طريق دمقرطة العلاقات المدنية العسكرية.

أنهى أنقلاب عام 1960 أول تداول سلمي ديمقراطي للسلطة في تركيا الحديثة بمأساة دموية، وهي إعدام الرئيس عدنان مندريس. أقال بعدها العسكر 235 جنرالاً، وأكثر من ثلاثة آلاف ضابط وخمسمائة قاض و1400 أستاذ جامعي. أما أنقلاب عام 1971 فكان هذا الانقلاب بواسطة الرسائل بدلاً من الرصاص، وقد أنهى حكومة سليمان ديميريل المنتخبة قبل أستكمال مدتها. ولكن انقلاب عام 1980 كان الأكثر دموية من بين الانقلابات الناجحة. فقد نفذ العسكر خمسين حكماً بالإعدام، واعتقلوا أكثر من نصف مليون مواطن ومواطنة. وقد نجح قائد الانقلاب "أحمد كنعان افرين" في إقامة "جمهورية عسكر"، لفترة مؤقتة قبل أن يحاكم عام 2012 ويدان بجرائمه عام 2014. ومثل انقلاب 1971، كان انقلاب1997 أيضا بالمذكرة. فقد أمتثل لأوامر العسكر معظم السياسيين ومكونات الشعب حقناً للدماء، بعد مذكرة تطالب رئيس الوزراء بالاستقالة. ولكن هذا النمط بدأ في الانهيار بوضوح منذ عام 2007، فقد أصبح المجتمع التركي يرفض حكم العسكر وبرز ذلك من خلال أفشال محاولة أنقلاب عام 2007 ومحاولة الانقلاب الفاشلة الأخير في عام 2016.

إتّسمت العلاقات العربية التركية طوال العقود الماضية بالسلبية والخلافات، وصولاً إلى أجواء التوتّر في العديد من اللحظات التاريخية. ولعل سبب هذه السلبية هو العديد من العوامل الأيديولوجية التاريخية والسياسية، إذ أنطلقت النخب التركية العلمانية الحاكمة في سياساتها تجاه دول الجوار العربي بعد تأسيس الجمهورية التركية عام 1923 من كونها تقدّم نموذجاً طوّرته خصيصاً ليناسب التطوّر العقائدي والسياسي والاقتصادي في المنطقة العربية. ولعلّ جذور هذه النظرة ترجع إلى نزعة الاستعلاء التركية على أساس أن الأتراك كانوا أصحاب الأمجاد التاريخية، وإلى تعامل العرب مع القوى الاستعمارية لتقطيع أوصال الإمبراطورية العثمانية. أمّا العرب فيرون أنّ سبب تخلّفهم الحضاري والتقني هو الحكم العثماني للدول العربية الذي دام أربعة قرون، وأنّ العروبة ظهرت بشكلها العنيف بسبب النزعة التركية الطورانية التي هدفت إلى تتريك

الشعوب غير العربية تحت شعار وحدة الدين، وقد رافق البُعد الأيديولوجي القومي بُعد سياسي تجلّى في المساومة التركية مع الدول الغربية تجاه دول المشرق العربي، كما حصل في قضية سلخ لواء الإسكندرون عن سوريا عام 1938، وقبل ذلك في قضية الموصل مع العراق، وفي ما بعد في اتّباع سياسة إقليمية مناصرة ل"إسرائيل" تجاه قضية فلسطين. فقد كانت تركيا أوّل دولة إسلامية تعترف ب"إسرائيل" عام 1949، وعقدت معها في ما بعد سلسلة من الاتفاقات التجارية والمالية والدبلوماسية.

يتسم الدور التركي على الصعيد "الشرق أوسطي" بوجه عام بعدم القدرة على فرض إرادته أو المشاركة في صنع القرارات الخاصة في المنطقة، حيث لم تلق المحاولات التركية الرامية إلى الخروج من هذا الوضع أي تجاوب مباشر مع الدول المجاورة لا بل أثار أحياناً ردود فعل سلبية بسبب فقدان الثقة المتبادلة في ضوء ثقل وطأة العامل التاريخي، وعلى الجانب الآخر كانت تركيا تتقرب إلى المنطقة عند حدوث تناقضات إقليمية تمس المصالح الوطنية للطرفين أو عندما يقع تصدّعاً مهماً بدا سطحياً ومؤقتاً في علاقاتهما مع الغرب خصوصاً أن أهمية تركيا أخذت تتحدد في ضوء اعتبارات الأمن الأوروبي، مما أضفى عليها عدم القدرة على تكييف سياسات إيجابية نحو دول الشرق الأوسط بما يجعل فيها دولة شرق أوسطية، ولذا غدت تبحث عن إطار إقليمي تشارك في علاقاته .

من هنا تحاول الدراسة الوقوف على الصراع بين القوى السياسية في تركيا وانعكاسه على فاعلية الدور التركي في المنطقة العربية خلال الفترة (2002–2017).

أولاً: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يمكن أن تسهم به في المجال العلمي والعملي من إضافة علمية حول تأثير الصراع بين القوى السياسية في تركيا وأثره على الدور الإقليمي التركي في المنطقة العربية لما له من تأثير على بعض قضايا المنطقة العربية في إطار تحليل وفهم مقومات الدور التركي في المنطقة في ضوء التنافس والصراع بين القوى الإقليمية والدولية على تحقيق مصالحها في المنطقة العربية، وتقسم الأهمية لهذه الدراسة إلى:

1. الأهمية العلمية (النظرية):

تبرز أهمية الدراسة بتسليطها الضوء على طبيعة وأبعاد ومقومات الدور التركي في المنطقة العربية في ضوء التطورات السياسية التي تشهدها تركيا، خلال هذه الفترة مما يساهم في فهم مستويات التأثير التركي في قضايا المنطقة وقدرة تركيا على التنافس مع القوى المؤثرة في المنطقة، وبالتالي فإن هذه الدراسة تقدم للمهتمين والباحثين والدراسين والسياسين وصناع القرار تصور شامل عن الدور التركي في المنطقة العربية في ضوء الصراع بين القوى السياسية في تركيا. ولكون الدراسات والأدبيات العربية التي عالجت هذا الموضوع لم تتطرق لموضوع الصراع بين القوى السياسية في تركيا وانعكاسه على الدور التركي في المنطقة العربية لم تقم بمعالجته بشكل مفصل منهجي، لذا فإن هذه الدراسة يمكن أن تشكل إضافة علمية للدراسات السابقة في هذا المجال.

2. الإهمية العملية:

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في دراستها لموضوع الإرتباط بين الصراع بين القوى السياسية والدور التركي في المنطقة العربية في ضوء تطورات الصراع في سوريا والعراق، ومحاولات تركية القيام بدور اقليمي فاعل في المنطقة العربية وقدرتها على منافسة القوى الإقليمية والدولية ومحاولاتها لتعزيز نفوذها في المنطقة العربية.

ثانياً : أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة على تحقيق الأهداف التالية:

1. تقديم لمحة عن النظام السياسي التركي.
2. بيان طبيعة الصراع بين القوى السياسية في تركيا في الفترة 2002–2017.
3. تحليل طبيعة الدور الإقليمي التركي في المنطقة العربية خلال الفترة 2002–2017.
4. توضيح مستوى تأثير الصراع بين القوى السياسية في تركيا على دورها الإقليمي خلال الفترة 2015–2017.

ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تبرز مشكلة الدراسة في أن طبيعة الصراع بين القوة السياسية في تركيا تقوم على أساس ديني بين قوى الإسلام السياسي الذي يتزعمه حزب العدالة والتنمية والذي يحكم تركيا منذ عام 2002 وحتى الآن، وقوى العلمانية التركية، مما يمكن أن يؤثر على تماسك الجبهة الداخلية، وبالتالي على السياسة الخارجية التركية ودورها الإقليمي. وعليه أمكن صياغة السؤال المحوري على النحو التالي: ما مدى تأثير الصراع بين القوى السياسية الداخلية التركية على دورها الإقليمي؟ وينبثق عن هذ السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما طبيعة النظام السياسي التركي؟
2. ما طبيعة الصراع بين القوى السياسية في تركيا خلال الفترة 2002–2017؟
3. ما طبيعة الدور الإقليمي التركي في المنطقة العربية خلال الفترة 2002–2017؟
4. ما مدى تأثير الصراع بين القوى السياسية في تركيا على دورها الإقليمي خلال الفترة 2002–2017؟

رابعاً: فروض الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضية **الرئيسية التالية:** تأثر الدور الاقليمي التركي في المنطقة العربية بالصراع السياسي بين القوى السياسية.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى:

أسهم العامل الديني في تطور العلاقات العربية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية.

الفرضية الفرعية الثانية:

أثر محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة في تركيا عام 2016 على الدور الإقليمي التركي في سوريا والعراق.

خامساً: المفاهيم والمتغيرات الأساسية في الدراسة:

يبرز في هذه الدراسة المتغيرات التالية:

الصراع بين القوى السياسية في تركيا: (متغير مستقل)

الصراع السياسي:

التعريف العام: تعرف دائرة المعارف الأمريكية الصراع بأنه عادة ما يشير إلى "حالة من عدم الارتياح أو الضغط النفسي الناتج عن التعارض أو عدم التوافق بين رغبتين أو حاجتين أو أكثر من رغبات الفرد أو حاجاته"(Danbury , 1992: 537).

الصراع السياسي: إن الصراع يشير إلى موقف تنافسي خاص، يكون طرفاه أو أطرافه، على دراية بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، والتي يكون كل منهما أو منهم، مضطراً فيها

إلى تبنى أو اتخاذ موقف لا يتوافق مع المصالح المحتملة للطرف الثاني أو الأطراف الأخرى.

ويمكن صياغة المؤشرات الكمية التالية:

الجيش (المؤسسة العسكرية):

هي واحدة ضمن مؤسسات الدولة غير السياسية، نظراً لكونها تقوم بوظيفة غير سياسية قوامها الذود عن أرض الوطن ضد أي أخطار قد تهدد أمنه واستقراره واستمراره، بعبارة أخرى هي مؤسسة إدارية بحته فنية صرفه ينحصر دورها في إدارة الحرب دون اتخاذ قرار الحرب ذاته، ذلك أن قرار الحرب يعد عملا سياسيا من اختصاص المؤسسات السياسية ولاسيما التشريعية منها، بينما تقع مهمة اختيار الطرق الفنية المناسبة لتنفيذ هذا القرار على عاتق العسكريين، لذلك يمكن القول أن المؤسسة العسكرية هي مؤسسة إدارية يتولاها فنيون مهمتهم تنفيذ قرار الحرب وليس اتخاذه (حسن، 1985 : 12).

يعد دور المؤسسة العسكرية هي الظاهرة الأبرز في الحياة السياسية في تركيا وتنامي هذا الدور أو تقلصه يعتبر هو السمة التي طغت علي المشهد السياسي في تركيا. ونتيجة للتحولات والتطورات التي شهدها الداخل التركي مع دخول الألفية الثالثة والتي جاءت بفعل التغيرات في الأوضاع السياسية علي الصعيدين الاقليمي والعالمي ظهرت مجموعة من القضايا علي السطح لم تكن موضع اهتمام من قبل ومنها دور الجيش التركي أو المؤسسة العسكرية في الحياه السياسية .

الاحزاب السياسية: يعرف الحزب بأنه "مجموعة تشكل بفعل الاتفاق العام حول أهداف سياسية تعمل على تحقيقها" (الجاسور، 2004: 169).

حزب العدالة والتنمية Justice and Development party: هو حزب سياسي تركي يصنف نفسه بأنه يتبع مسار محافظ ليبرالي، معتدل، غير معادٍ للغرب، يتبنى رأسمالية السوق يسعى لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ويقول البعض إنه ذو جذور إسلامية وتوجه إسلامي لكنه ينفي أن يكون "حزباً إسلامياً" ويحرص على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية ويقول أنه حزب محافظ ويصنفه البعض على إنه يمثل تيار "الإسلام المعتدل"، وهو الحزب الحاكم حالياً في البلاد ويرأسه "رجب طيب أردوغان"، وصل الحزب إلى الحكم في تركيا عام 2002، وكان قد تم تشكيله من قبل النواب المنشقين عن حزب الفضيلة الإسلامي الذي كان يرأسه "نجم الدين أربكان".

الجماعات الدينية: مجموعة من البشر تتحدد بوصف لصيق يشملها ويميزها عن غيرها من المجموعات، وهي مرشحة لأن تقوم على أساسها الدولة، وإذا كانت المواطنة هي صفة الفرد الذي ينتمي إلى جماعة سياسية قامت على أساسها الدول، وبحسبان أن المواطن هو الطرف المقابل للدولة، فقد وجب النظر في مدى ما تنتجه المواطنة للمندرجين في وصفها من حقوق متساوية"(غليون، 2008 :40)

الدور الاقليمي التركي : المتغير التابع

التعريفات السياسية للدورالسياسي: تشير معظم الدراسات الى أن الدور السياسي في نطاق العلوم السياسية يؤدي الى تسليط الضوء على التفاعلات ونماذج السلوك المرتبطة بالفاعلين السياسيين، وما يرتبط بهم من توقعات ودوافع، وبناء اجتماعي وثقافي، ومهارات وموارد، وتأكيد الأهمية التي يمثلها الفاعل السياسي في عمليات التفاعل، وفي شبكات العلاقات التي تتشكل من خلالها الحياة السياسية، ودراسة وتمحيص العمليات السياسية على أكثر من مستوى من مستويات التحليل، فضلاً عن دراسة عناصر الارتباط بين هذه المستويات المختلفة (ربيع، 1990 :18-22).

الدور التركي (Turkish Role): وهو عبارة عن أنماط السلوك التركي ومستويات التأثير, وأشكال التبادل التي تحدث في محيط يتعدى حدود ونطاق تركيا القومية ما بين وحدات المجتمع الدولي, سواء كانت دولة أو منظمات دولية وإقليمية وشركات عابرة للحدود (البداينة، 2004 :39).

سادساً: منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المناهج التالية في تغطية موضوع الدراسة :

المنهج المؤسسي: يمكن استخدام المنهج المؤسسي الحديث والذي يتعامل مع المؤسسة على أساس أن لها هياكل وتكوين وبنية داخلية وعمليات ومعايير خاصة بها وانطلاقاً من ذلك فهي تنمو وتدخل في علاقات جديدة وتضم أدوار ووحدات ليست قوية، وذلك هو ما ينطبق على المؤسسة العسكرية في تركيا، حيث تعتبر أقوى المؤسسات التركية لتنظيمها الداخلي المحكم وتتمتع باستقلالية كاملة في اختيار عناصرها القيادية ووضوح رؤيتها أيضاً ووضعها السياسي بموجب الدستور التركي الذي حملها مسؤولية الحفاظ على الأمن القومي إضافة إلى ضخامة القوة العسكرية للقوات المسلحة التركية وعلى الصعيد الداخلي لم تكن المؤسسة تتردد على التغيير عن انزعاجها وأحياناً استعدادها للتدخل في مواجهة تطورات داخلية ترى أنها تهدد مبادئ وأسس الدولة القائمة باعتبارها القوة الرئيسية.

إلا أن المنهج المؤسسي يفترض الوزن النسبي للمؤسسة قد يتغير بالزيادة أو النقصان من مرحلة لأخرى داخل نفس الدولة وهو ما حدث مع المؤسسة العسكرية التركية فكانت في فترة من الفترات وطبقاً للدستور تتمتع بصلاحيات قوية تجعلها تبسط نفوذها في مختلف المجالات وجاءت فترة أخرى قل فيها دور المؤسسة خلاص وجود حزب قوى ومسيطر. وسيتم استخدام المنهج في تحليل طبيعة النظام السياسي في تركيا والصراع بين القوى السياسية في تركيا.

منهج نظرية الدور: يشير الدور الإقليمي الى السلوك الذي تمارسه الدولة في إطار محيطها الجغرافي/الإقليمي، ويعتمد الدور الإقليمي على تفاعل مجموعة من العوامل والمتغيرات المادية وغير المادية التي تتيح للدولة فرصة التميز والتأثير على غيرها من القوى الإقليمية المتواجدة في المحيط الجغرافي. ويستند الدور الإقليمي الذي تمارسه الدولة الى مجموعة من العوامل والمتغيرات التي أهمها الآتي (الرمضاني، 1991 :295):

- مجموعة العوامل المادية وغير المادية التي تتمتع بها الدولة، والتي تعكس عناصر قوة الدولة أو ضعفها، وتحدد سلوكها تجاه محيطها الإقليمي.
- مجموعة العوائق أو المحددات التي تحد من حرية حركة الدولة في محيطها الأقليمي، وهي غالباً ما تُصنف على أنها محددات داخلية وأقليمية ودولية.
- مدى دعم وإسناد القوى الدولية الفاعلة للدور الأقليمي للدولة، وهذا يعتمد على مدى قدرة الدولة على ضمان مصالح القوى الدولية الفاعلة أو العظمى في الإقليم.
- شخصية صانع القرار ومجموعة المتغيرات المؤثرة في تكوينها، لها الأثر البالغ فهم إستراتيجية صانع القرار وتوجهاته توجيه الدور المفترض للدولة.
- مجموعة العوامل المتعلقة بالبيئة الداخلية للدولة، والتي تعبر عن وحدة المجتمع وتلاحمه، والتي تمنح الفرصة لصانع القرار للعب الدور الذي تدعمه العوامل السابقة الإقليمية والدولية.

وتسهم نظرية الدور في بيان الدور الاقليمي التركي في المنطقة العربية في ضوء الصراع بين القوى السياسية في تركيا .

سابعاً: حدود الدراسة:

حدود زمانية: تقتصر الدراسة على تحليل الصراع بين القوى السياسية في تركيا وأثره على دورها الإقليمي خلال الفترة 2002-2017.

حدود مكانية: تقتصر الدراسة على تركيا والمنطقة العربية.

ثامناً: الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة ما يلي :

1. **دراسة (عطاالله، أية إبراهيم إبراهيم، 2014)، العلاقات المدنية العسكرية وأثرها علي مسار التحول الديمقراطي في تركيا (2002-2013) المركز الديمقراطي العربي** أن التحول الديمقراطي في تركيا ارتبط بصعود الإسلام السياسي، خاصة في الفترة التي تولى الحكم فيها حزب العدالة والتنمية الأمر الذي تجاوز الفرضية الكمالية بتأزم التعايش بين الإسلام والحداثة. وقد تمثل هذا في عدة مظاهر إيجابية أبرزها إنهاء الوصاية العسكرية على الحياة السياسية الذي شكل أكبر عائق أمام التحول الديمقراطي والنجاح الاقتصادي، والذي ظهر في قدرة تركيا تجاوز أزمة الاقتصاد العالمي عام 2008 بخسائر وأضرار طفيفة للغاية عن طريق تدابير الإصلاح التي أتخذت قبيل عام 2002 في فترة الحكومات الائتلافية بجانب الخدمات الصحية المجانية، ورعاية الفقراء، والقضاء على العشوائيات. وعلى الرغم من أن التجربة التركية تحمل كثير من الأفكار والوسائل التي يمكن الاسترشاد بها في البلدان العربية إلا أن محاولة أستنساخ هذه التجربة في الواقع العربي، وإغفال الوعي الاجتماعي والثقافي للمجتمعات العربية لا يؤدي إلى تحول ديمقراطي حقيقي.

2. **دراسة (معوض،2011)، بعنوان: "الدور التركي في الشرق الأوسط في عهد حكومة العدالة والتنمية 2002–2010"** هدفت الدراسة إلى رصد الدور التركي وتفسيره وتقييمه من خلال العناصر الأساسية لاقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، مع تجنب الميل إلى المبالغة أو التقليل من شأن الدور. وتحلل الدراسة في هذا الإطار تصورات قيادات حكومة العدالة للمبادئ الحاكمة لأدوار تركيا، ومسؤولياتها في المنطقة، وذلك بالرجوع إلى خطابات مسؤولي حكومة العدالة وفي مقدمتهم أحمد داود أوغلو، كذلك تعرض الدراسة نماذج لأداء الدور أو الأدوار التركية الفعلية السياسية، والاقتصادية، والأمنية في المنطقة، وتنتهي بعرض دلالات الأدوار التركية بالنسبة لصانع القرار المصري، في إطار تأكيد أهمية تفعيل التنسيق بين الدولتين في معالجة قضايا المنطقة، مع إدراك حدود هذا التنسيق، وعدم المبالغة في التعويل على الأدوار التركية، وإمكانية دراسة الاستفادة من بعض عناصر تميز النموذج التركي في السياسة الخارجية، وذلك من خلال تقييم موضوعي لعناصر القوة والضعف في الأدوار التركية، والضغوط التي تواجهها.

3. **دراسة (باكير، 2011)، بعنوان: "محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية"** تهدف هذه الدراسة لتعرف محدّدات الموقف التركي من الأزمة السورية لا سيّما في الفترة الممتدّة منذ بدء الاحتجاجات في منتصف آذار 2011 وحتى الأوّل من حزيران، والظروف والعوامل المتداخلة في تحديد هذا الموقف، وذلك من خلال "العدسة التركية". كما تبحث في أبعاد هذا الموقف والانعكاسات التي سيتركها على العلاقة بين البلدين خلال هذه الأزمة، وفي الفترة التي تليها عبر استشرافٍ للسيناريوهات الممكنة. وقد اعتمد المنهج المستخدَم في الدراسة في مجمله على المزْج بين أدوات المنهج الوصفي والاستقرائي وأدوات المنهج التحليلي والاستنباطي، وهي تعتمد على المتابعة اليوميّة والدقيقة للمصادر التركيّة ومواقف المسؤولين الأتراك خلال فترة الدراسة. وتكمن أهميّة الدراسة

في أنّها تحاول أن تحدّد منطلقات الموقف التركي خلال الأزمة لكي يتم البناء عليها في تقدير الموقف اللاّحق من الأزمة السورية في حال تغيّر المعطيات وتبدّلها إنْ لجهة استجابة الرئيس السوري الأسد لإجراء إصلاحات عميقة تلبّي المطالب الشعبية في هذه المرحلة أو لجهة تجاهله ذلك واستمراره في الاعتماد على السّياسة الأمنيّة العسكرية لسحْق الاحتجاجات.

4. **دراسة (السعيد، 2010)، بعنوان: "الإسلام السياسي: حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي"** تناولت هذه الدراسة التعرف على دور حزب العدالة والتنمية في التغير السياسي، وقد قامت الدراسة على فرضية رئيسية مفادها أن حزب العدالة والتنمية في تركيا له القدرة على التغيير السياسي أكثر من غيره من الأحزاب العلمانية الأخرى، نظراً لإتباعه مرونة سياسية في طرح أفكاره، إذ لم تتعارض أو تصطدم مع قيم العلمانية.

5. **دراسة (الحمامي، 2007)، بعنوان: "الحركة الإسلامية في تركيا"**، أستهدفت الدراسة بيان ما قام به أتاتورك في حق الإسلام واعتباره عقبة في طريق التقدم، حيث تناولت الدراسة مظاهر العداء الأتاتوركي للعربية والمظاهر الإسلامية الأخرى، واعتماد الحكم على الحزب الواحد، وتحميل الدين كل مظاهر السلبيات التي عاش فيها الشعب التركي. وقد توصل الباحث إلى عدة إستنتاجات، أهمها أن مظاهر تلك الفترة هو بروز الأحزاب التركية ذات التوجهات الإسلامية وقدرتها على الوصول إلى السلطة في الدولة التركية. كما أن العلمانية المتوردة لم يقم أتاتورك بتطبيقها كما اخترعها الغرب، وأن فترة الحكم الأتاتوركية رافقتها حركات رفض للسياسات المتبعة، وأما أهم التوصيات فقد كانت تتلخص في ضرورة إعطاء الدين فرصة لتقويم سلبيات فترة الحكم الأتاتوركي.

6. **دراسة (إبراهيم، 2007)، بعنوان : الرؤية العربية لتركيا الجديدة"**، أستهدفت الدراسة إبراز صورة تركيا التي بدأت تتحسن في الإدراك العربي، خاصة عام 2002، عندما فاز حزب العدالة والتنمية بأغلبية المقاعد، ووصوله بالتالي إلى السلطة وشروعه في إجراء سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي، حيث حملت الانتخابات

العامة حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان إلى السلطة منفرداً، بتشكيل الحكومة. وأظهرت الدراسة نقطة التحول الأساسية التركية القديمة ذات التوجهات العلمانية المتطرفة في عدائها للعرب، وصعدت طبقة سياسية تمثل جيلاً جديداً من الشباب الذين يمتلكون رؤية متطورة للمتغيرات الدولية، ويدركون أهمية الروابط التاريخية والثقافية والحضارية والمصلحية التي تربط تركيا بعمقها العربي والإسلامي. ومن أهم الاستنتاجات التي جاءت بها الدراسة: ضرورة القيام بالتغيير السياسي القائم على الدين، بحيث لا يتم استبعاده دفعة واحدة وإنما الأخذ بها وفق ما تقتضيه المصلحة والعمل على تكوين أرضية في نفسية المواطن التركي لتقبل الإسلام من جديد، وأما أهم التوصيات فهي: الأخذ بعملية التدرج في سحب البساط من تحت العلمانية، وبسطه من جديد للإسلام للعودة مرة أخرى.

ما تختلف فيه هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بمحاولتها تسليط الضوء على طبيعة الصراع بين القوى السياسية في تركيا وأثره على دورها الإقليمي خلال الفترة 2002–2017 وتحليل تراجع دور عسكر تركيا في المشهد السياسي العام للدولة وأثر ذلك على العلاقات مع المنطقة العربية، بينما اقتصرت الدراسات السابقة على تحليل تأثير وصول حزب العدالة والتنمية على السياسة الخارجية التركية، في ضوء ما شهدته سياستها الخارجية من تغير سياسي مهم ساهم في حدوث تحولات على كافة المستويات الإقليمية والدولية، إلا أن العلاقات العربية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية قد وصلت إلى مرحلة مهمة في مختلف المجالات، ويعد حزب العدالة والتنمية من الأحزاب السياسية الأكثر تأثيراً على السياسة التركية العربية، حيث تأثرت العلاقات العربية التركية إلى حدٍ بعيد بالأيديولوجية السياسية لهذا الحزب وتوجهاته نحو تطوير العلاقات العربية التركية.

الفصل الأول

طبيعة النظام السياسي التركي

تتمتع الجمهورية التركية بنظام سياسي شبيه بالأنظمة الديمقراطية الغربية، التي تنقسم عامة إلى جهاز تشريعي، وتنفيذي، وقضائي. ولقد تبنت البلاد الحياة الديمقراطية بعد تطبيق دستور عام 1982 وبعد سنوات من الحكم العسكري يشكل المجلس القومي التركي أو البرلمان الجهاز التشريعي يتكون المجلس من 550 نائب، يتم انتخابهم كل خمس سنوات مباشرة من الشعب. وكل مواطن تركي مقيم في تركيا له حق الإنتخاب ابتداءاً من سن الثامنة عشرة، لذا لا يستطيع الملايين من الأتراك المغتربين المشاركة في الانتخابات وأعلى سلطة سياسية في البلاد هي سلطة رئيس الدولة، الذي يتم إنتخابه كل سبع سنوات من قبل البرلمان. ولا يسمح بإعادة إنتخاب الرئيس حسب الدستور. يوكل رئيس الدولة رئيس الحزب المنتصر بالإنتخابات النيابية مهمة تشكيل الحكومة، لكي يصبح بدوره رئيس الحكومة، بعدها يقوم رئيس الدولة بالموافقة أو رفض أعضاء الحكومة والمحكمة الدستورية هي أعلى محكمة تركية. تقوم المحكمة بفحص مدى مطابقة القوانين المشرعة من البرلمان مع بنود الدستور .

سوف يتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الهياكل المؤسسية الرسمية في تركيا

المبحث الثاني: التنظيمات الموازية في بنية الدولة التركية

المبحث الأول: الهياكل المؤسسية الرسمية في تركيا:

ما يميز السلطة التنفيذية في تركيا هو أنها ثنائية البنية، وتتكون من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء وتتوزع الصلاحيات التنفيذية بين طرفي السلطة التنفيذية. فرئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ويمثل الجمهورية التركية ووحدة الشعب التركي. وأن انتخاب الرئيس في تركيا أصبح يتم باقتراعٍ شعبي عام بعد أن كان يتم التصويت على الرئيس من قبل البرلمان، ومدة الولاية أصبحت خمس سنوات يمكن أن تجدد لمرة واحدة فقط. وقد أدى هذا التعديل الدستوري إلى إضفاء مزيدٍ من القوة الشعبية لمنصب رئيس الجمهورية نتيجة تصويت الشعب على اختياره، وهو بذلك يمتلك قاعدة شعبية كبيرة نتيجة حصوله على نسبة الأغلبية من أصوات الناخبين الأتراك في خطوة تشير إلى مدى قوته بوصفه شخصاً إذا ما نُظر إلى تاريخ نتائج الانتخابات النيابية التي لم يحصل فيها أي حزب حتى العدالة والتنمية على نسبة 51% من أصوات الناخبين الأتراك.

سوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول : السلطة التنفيذية والصلاحيات المنوطة بها

المطلب الثاني: السلطة التشريعية والقضائية المكونات والاختصاصات:

المطلب الأول : السلطة التنفيذية والصلاحيات المنوطة بها

السلطة التنفيذية: وفقاً للدساتير التركية، تناط هذه السلطة برئيس الجمهورية ومجلس الوزراء في حدود النصوص المحددة بالدستور، وانحصرت السلطة التنفيذية بين كل من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، وباستثناء الفترة من عام (1950 إلى عام 1960) فلقد جاء كل رؤساء

الجمهوربة الأتراك من داخل المؤسسة العسكرية، ولعل هذا يفسر أتساع اختصاصات رؤساء الجمهورية الأتراك إرتكازاً إلى أهمية دور الجيش في سياسة البلاد، ومن هنا أصبح النظام التركي يحمل كثيراً من خصائص الجمهورية الفرنسية الخامسة في ظل ديغول، فهو يضم رئيساً قوياً لكل من الجمهورية والوزارة (الداقوقي، 1987 :120).

ومن بين صلاحيات الرئيس المنتخب بوساطة السلطة التشريعية لمدة سبع سنوات حقه في تعيين رئيس الوزراء وكبار القضاة والإعلاميين والتربويين ورجال البنوك، وحقه في دعوة البرلمان لعقد دورة إستثنائية أو حله والدعوى لانتخابات جديدة هذا إلى جانب حقه بالإشتراك مع مجلس الوزراء في إعلان حالة الطوارئ وتقييد حرية الصحافة والأحزاب والاتحادات التجارية. أما رئيس الوزراء فإنه يختار وزراء مجلسه سواء من داخل البرلمان أو من خارجه، ويتراوح عددهم في العادة بين عشرين وأربعة وعشرين عضواً، بخلاف ما يزيد على سبعة وزراء بدون حقائب وزارية وما بين واحد إلى ثلاثة نواب لرئيس الوزراء.

يقوم رئيس الجمهورية التركية عادة بالتصديق على ترشيحات الحقائب الوزارية. وفيما يتعلق بالتقسيم الإداري، تنقسم تركيا إلى سبع وستين ولاية، تنقسم بدروها إلى عدد كبير من المقاطعات والمناطق الفرعية، هذا عدا عدد كبير من البلديات التي قدرت بنحو (1719) وحدة في عام 1980. ويلاحظ أنه بإستثناء وزارة الشؤون الخارجية تتمتع المحليات بوجود فروع لمختلف الوزارات، ويعتبر الموظفون المحليون مسؤولين بالدرجة الأولى أمام وحداتهم وبالدرجة الثانية أمام وزاراتهم، الأمر الذي قد نجم عنه قدر من تضارب الاختصاصات، وحالياً فإن كثيراً من الولاة هم في الأصل من الجنرالات المتقاعدين (فنكل، 2002 :166).

وبحسب دستور عام 1982، يعد رئيس الجمهورية مسؤولاً عن ضمان تطبيق الدستور واتساق وانتظام المهام التنفيذية للجهات الحكومية. ولرئيس الجمهورية أن يترأس جلسات مجلس الوزراء، يمثل منصب القائد العام للقوات المسلحة التركية نيابة عن المجلس الوطني، وله صلاحية اتخاذ القرار باستخدام تلك القوات، ويعين رئيس الأركان العامة، ويعلن قانون الأحكام العرفية، وحالة الطوارئ. كما أنه يصدر قرارات لها قوة القانون بما يتمشى مع قرارات مجلس الوزراء الذي يترأسه، ويعين أعضاء المجلس الإستشاري للدولة ورئيسه ويبلغ المجلس نفسه بإجراء الاستطلاعات والتحقيقات والتفتيش. فضلاً عن تعيين أعضاء مجلس التعليم العالي ورؤساء الجامعات يصدر رئيس الجمهورية بموجب المادة (104) من دستور عام 1982 قرار تعيين أعضاء المحكمة الدستورية و25 % من أعضاء مجلس الدولة، ورئيس الإدعاء العام ونائبه في محكمة الإستئناف العليا وكذلك أعضاء محكمة الاستئناف العسكرية العليا وأعضاء المحكمة الإدارية العسكرية العليا فضلاً عن أعضاء المجلس الأعلى للقضاء ووكلاء النيابة.

كما يحظى رئيس الجمهورية بصلاحياتٍ تشريعية، فهو يستدعي المجلس الوطني (البرلمان) للانعقاد عند الضرورة، ويدعو إلى إجراء انتخابات جديدة للمجلس نفسه، ويضع القوانين ويعيدها إلى المجلس الوطني لإعادة النظر فيها، وكذلك يطرح للاستفتاء وعند الضرورة التشريع المتعلق بتعديل الدستور. ويلجأ إلى المحكمة الدستورية بخصوص الإلغاء الجزئي أو الكلي لأحكام قوانين معينة أو قرارات لها قوة القانون. وهنا لابد من التأكيد بأن هذه الصلاحيات المتنوعة لا يمكن اعتدادها صلاحياتٍ شكلية، لكن طريقة انتخاب الرئيس من قبل المجلس الوطني (البرلمان) فرضت على الرئيس نوعاً من الحد على بعض هذه السلطات كونه ينتخب من داخل البرلمان ويخضع لشروط المساومة السياسية بين كتل البرلمان. أما رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، فيعدّان السلطة التنفيذية الأساسية في الدولة، إذ يكلف رئيس الجمهورية أكبر

الأحزاب التي فازت في الانتخابات البرلمانية بتشكيل الحكومة، التي تأخذ الثقة من البرلمان، وبذلك تناط السلطات التنفيذية بالحكومة، الأمر الذي تصبح بموجبه مسؤولية صياغة السياسات الداخلية والخارجية للدولة وتنفيذها من اختصاصات الحكومة التركية(الداقوقي، 1987 :120).

فكل ما يتعلق بتنفيذ وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والدفاعية والأمنية والسياسة الخارجية هي من اختصاص الحكومة التركية، والوزارة المختصة، بعد إقرارها من البرلمان. كما يترأس رئيس الوزراء جلسات مجلس الأمن القومي التركي، ويعد مسؤولاً أمام البرلمان عن تنفيذ السياسات الداخلية والخارجية.

رئيس الجمهورية:

وهو الرئيس الأعلى للبلاد وينتخب من بين أعضاء المجلس الوطني الكبير، وللرئيس حق عقد المعاهدات التي تصبح نافذة بعد مصادقة المجلس الوطني الكبير، وله حق الاعتماد الدبلوماسي، ومن اختصاصاته قيادة القوات المسلحة، ورئاسة مجلس الأمن القومي، وضمن له دستور عام 1982 عدم المسؤولية السياسية عن شؤون الحكم أمام البرلمان وليس للبرلمان الحق في حجب الثقة عنه، ويمارس الرئيس دوراً مهما في توجيه السياسة الخارجية، ووفق دستور 1982 أيضاً، توسعت صلاحياته بفعل إسناد مهمة الإشراف على الجيش، حيث يحق له تسمية الأحزاب والأشخاص الذين يمنعون من مزاولة النشاط السياسي، وكذلك منع الأحزاب من مزاولة هذا النشاط أيضاً، وتلعب شخصية رئيس الجمهورية دوراً متميزاً في إعداد السياسة الخارجية، ومثال ذلك الرئيس تورغوت أوزال ولعبه الدور المميز في أزمة الخليج مخالفاً العسكر في توجهاتهم، حيث أعتبر العسكر الإشتراك مع قوات التحالف هو عمل سينعكس سلباً على تركيا(فنكل، 2002 :166).

وقد أيد التعديل الدستوري 51.35% فقط من مجمل الذين شاركوا في الاستفتاء، حيث بلغت نسبة المشاركة 85.46% من مجمل الناخبين الأتراك بحسب الأرقام المعلنة في الإعلام التركي، ما يعني أن ما يزيد عن نصف الشعب التركي لا يوافق على هذه الخطوة الاستثنائية في تاريخ البلاد، نظراً للصلاحيات الواسعة التي ستمنح للرئيس، حيث سيصبح إلى حدٍ ما صاحب سلطات شبه مطلقة في كثير من الأمور.

مجلس الوزراء:

يتكون هذا المجلس من رئيس الوزراء والوزراء، ويكون اختيار رئيس الوزراء من قبل رئيس الجمهورية من بين أعضاء المجلس الوطني الكبير، وتسمى الوزارة بمرسوم جمهوري يصدره رئيس الجمهورية، وتمارس الوزارة السلطة الفعلية في البلاد، ومن مهامها (الداقوقي، 1987 :122):

1. تنفيذ القوانين.
2. إصدار الأنظمة واللوائح الداخلية والتعليمات التنفيذية للقوانين.
3. حفظ الأمن.
4. توجيه وإدارة المصالح والمرافق العامة في البلاد.
5. الإشراف على المعاهدات التي تعقدها الدولة.
6. إقامة العلاقات الدبلوماسية.
7. تعمل بالتعاون مع الهيئات العليا لضمان حسن التصرف في القضايا التي تمس الأمن القومي.
8. تقديم مشاريع القوانين وحق إصدارها.

المطلب الثاني: السلطة التشريعية والقضائية المكونات والاختصاصات:

يقوم النظام السياسي التركي على مبدأ الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وقد حدد الدستور التركي طبيعة عمل وآلية اختصاص السلطات وفيما يلي عرض لطبيعة السلطات في النظام السياسي التركي:

السلطة التشريعية:

تتكون السلطة التشريعية من مجلس واحد هو المجلس الوطني الكبير وقوامه أربعمائة وخمسون نائباً وذلك وفقاً لآخر التعديلات التي أُدخلت على الدستور في يناير/ كانون ثاني عام 1987م، وينتخب هؤلاء لمدة خمس سنوات ويفقدون حقهم في تجديد انتخابهم إذا ما غيروا انتماءاتهم الحزبية، وهم يلتزمون باختيار بديل لرئيس المجلس حال خلو مكانة في فترة لا تجاوز ثلاثين يوماً، بحيث إن اخفاقهم في تحقيق ذلك لمدة أربع مرات على التوالي يفرض على البرلمان أن يحل نفسه بنفسه، ولكن دور السلطة التشريعية في صنع السياسة الخارجية التركية يبقى رهن السياسات الحزبية، وهيمنة الجيش على مؤسسات الحكم، والصورة الحقيقية لهذه السلطة هي ضالة دورها، وتحولها في معظم الأحيان إلى مجلس يصادق على برامج السياسة الخارجية المقترحة من مجلس الأمن القومي، حتى وأن عارض أحياناً البرلمان تلك البرامج(النعيمي، 1993 :170).

السلطة القضائية:

يعود وجود السلطة القضائية المستقلة في تركيا إلى وقت بعيد، وقد تعزز الوضع القانوني لهذه السلطة من خلال بنود دستور عام 1982. من هنا، فالقضاء التركي مستقل عن

كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية، ومن أجل تأكيد هذه الاستقلالية فقد ضمن الدستور بقاء لقضاء والمدعون العاميون في مأمن من الطرد أو الإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية وكذلك بالنسبة لاستمرار رواتبهم والحقوق المتعلقة بمناصبهم إلا في الحالات التي أشرها القانون (العزاوي، 1997 :154)

ومن المعلوم إن تركيا أستمدت قوانينها الجديدة من القانون المدني السويسري وقانون العقوبات الإيطالي والقانون التجاري الألماني. إن الهيكل التنظيمي للسلطة القضائية يتكون من المحكمة الدستورية، ومحكمة الاستئناف ومجلس الدولة والمحكمة العسكرية الإدارية العليا ومحكمة تنازع الاختصاصات القضائية ومحكمة المحاسبات. وتعد المحكمة الدستورية أبرز أجهزة السلطة القضائية وهي تضم أحد عشر عضواً ثابتاً وأربعة أعضاء احتياط يتم اختيارهم من قبل الرئيس من بين ثلاثة مرشحين لكل مقعد مقترح من قبل الهيئات القضائية الكبرى الأخرى. وتختص المحكمة الدستورية بما يلي (النعيمي، 1993 :184-187)

1. الفصل في دستورية القوانين والقرارات التي لها قوة القانون من حيث الشكل والمضمون، بينما تَبُت المحكمة في دستورية التعديلات الدستورية من حيث الشكل فقط.
2. الإشراف والرقابة المالية على الأحزاب السياسية، وتقرير حلها بناء على دعوى مكتب المدعي العام.
3. كما تملك المحكمة حق استخدام النقض في الأحكام المتعلقة بالقوانين والمراسيم، ولها أيضاً الصلاحية في محاكمة الرئيس ورئيس الوزراء والمسؤولين الكبار الآخرين إذا ما أرتكبوا مخالفات تتعلق بمهامهم.

4. النظر في التماس أي نائب بالبرلمان بإلغاء قرار حصانته البرلمانية، وقد تقرر المحكمة إلغاء هذا القرار في حالة تعارضه مع الدستور أو القواعد الإجرائية للبرلمان، وأحكام هذه المحكمة نهائية، ولا يمكن نشر قراراتها بإلغاء قوانين معينة في الجريدة الرسمية دون إيراد تقرير مكتوب بأسباب الإلغاء. وطبقاً للنظام السياسي التركي، فإن المحاكم الكبرى الأخرى التي تختص بالقضايا الإدارية والجزائية والعسكرية تمتلك السلطة القضائية النهائية حول المسائل التي هي ضمن اختصاصاتها القانونية، ولهذا فإن قرارات هذه المحاكم العسكرية والمدنية لا تخضع للنظر فيها من قبل المحكمة الدستورية .

المبحث الثاني: التنظيمات الموازية في بنية الدولة التركية

تنظر حكومة "العدالة والتنمية" إجراء تعديلات على بنية المجلس العسكري الأعلى بحيث يزداد فيه الأعضاء المدنيون من وزراء وخبراء واستشاريين، إلى حد تتحقق فيه المساواة بين المدنيين والعسكريين داخل المجلس، كما جرى في مجلس الأمن الوطني. بالإضافة إلى تحويل تبعية المجلس من رئاسة الوزراء إلى وزارة الدفاع، وتحويل قيادات أفرع القوات المسلحة إلى وحدات داخل وزارة الدفاع. وأن يشمل التعديل طبيعة قرارات المجلس فيتحول إلى مجلس استشاري. أما بخصوص حركة الترقيات والتعيينات فمن المستهدف أن تتم وفقًا لمعايير الكفاءة والتميّز بدلاً من الإستناد إلى نظام الأقدمية.

سوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول : المؤسسة العسكرية ودورها في صنع القرار السياسي

المطلب الثاني: الأحزاب السياسية والجماعات الدينية

المطلب الأول : المؤسسة العسكرية ودورها في صنع القرار السياسي

المجلس العسكري الأعلى "هيئة استشارية"

يتكون المجلس العسكري الأعلى في تركيا من 14 عضوًا، هم: رئيس الوزراء (مدني)، ووزير الدفاع (مدني)، وأثنا عشر جنرالاً برتبة "فريق" من بينهم رئيس الأركان وقادة أفرع القوات المسلحة الأربعة (البرية والبحرية والجوية والأمن الداخلي)، ويتم إتخاذ القرار فيه بأغلبية الأصوات. والجيش ليس مسؤولاً مسؤولية سياسية عن القرارات الصادرة من المجلس، بينما تُعتبر الحكومة ممثلة في عضويها مسؤولة عن تنفيذ هذه القرارات؛ ومن ثم يقتصر دور الحكومة وأداؤها داخل هذا المجلس على تحمل مسؤولية تنفيذ هذه القرارات، دون أن يكون لهما أي تأثير في عملية استصدار القرارات. وتتلخص مهام المجلس العسكري الأعلى في مناقشة الموضوعات المتعلقة بالشأن العسكري، والتصديق على قرارات ترقية العسكريين، واتخاذ القرار بشأن المزمع طردهم من الجيش لتُهم أخلاقية أو لانتماءات فكرية. وتُعد قرارات هذا المجلس قطعية غير قابلة للطعن ما عدا القرارات الخاصة بالترقيات، وهو حق ديمقراطي تم اكتسابه بموجب التعديلات الدستورية عام 2010(الرحماني، 2013 :8).

قيادة الأمن العام "مؤسسة مدنية"

تستهدف التعديلات الدستورية في تركيا نقل تبعية "قيادة الأمن العام" من رئاسة الأركان إلى وزارة الداخلية؛ لتتحول تدريجيًا إلى مؤسسة مدنية لا علاقة لها بالجيش تقوم بحفظ الأمن والنظام العام تحت مظلة وزارة الداخلية. وينبغي التأكيد هنا على أن قيادة الأمن الداخلي التابعة لرئاسة الأركان تقوم بمهمة الحفاظ على الأمن والاستقرار في المناطق البعيدة التي لا تخضع للسلطات المدنية في المحافظات، والتي تُمثل 90% من مساحة الأراضي التركية. وهو ما يُبرز

مدى الانتشار العسكري في الأراضي التركية المدنية، ومدى تمتعه بسلطات لا محدودة في التعامل مع المواطنين وإدارتهم، وإخضاعهم للأحكام العسكرية.

إلغاء المادة 35 من قانون الخدمة العسكرية

تتفق معظم مشروعات الدساتير المقدمة من قبل المجتمع المدني والأحزاب السياسية على ضرورة إلغاء المادة (35) من قانون الخدمة العسكرية التي تنص على أن "وظيفة القوات المسلحة هي حماية الوطن ومبادئ الجمهورية التركية"، لتصبح مهمة القوات المسلحة فقط هي حماية الوطن وحدوده. وجدير بالذكر أن المادة (35) هي المادة القانونية التي يعتمد عليها دائمًا قادة الجيش التركي في إضفاء المشروعية على انقلاباتهم العسكرية؛ حيث تُخولهم الحق دستوريًّا للقيام بتدخل عسكري ضد أية حكومة أو جهة تُحاول المساس بمبادئ الجمهورية التركية (المادة (35) من قانون الخدمة العسكرية التركي).

تعديلات على وضعية المؤسسة العسكرية

يعتزم الدستور التركي الجديد إجراء كثير من التعديلات على الوضعية الدستورية والقانونية للمؤسسة العسكرية التي تمنحها حق التدخل في العملية السياسية، وتسمح لها ببناء نفوذ عسكري داخل مؤسسات الدولة المختلفة. ومن هذه التعديلات: إلغاء المحاكم العسكرية الإدارية العليا، واقتصار مهام القضاء العسكري على النظر في قضايا الإخلال بالنظام العسكري فقط، وإغلاق المدارس الثانوية العسكرية تمامًا. وإخضاع ميزانية القوات المسلحة وكافة نفقاتها خضوعًا تامًّا لإشراف الجهاز المركزي للمحاسبات.

وينبغي القول هنا، إن إنهاء دور الجيش في الحياة السياسية، وتعديل وضعيته الدستورية عبر تعديلات قانونية أو دستورية أمر قد لا يُمثل ضمانة أكيدة لمرابطة الجيش في ثُكناته؛ فتغيير وضعية الجيش له آليتان ينبغي التأثير فيهما معًا، وبشكل متزامن؛ ومن ثم تتطلب عملية التغيير، إلى جانب التعديلات التشريعية، تغييرًا في الذهنية العسكرية لأجيال مختلفة في صفوف الجيش، من حيث تغيير ثقافة الفوقية العسكرية وثقافة الانقلاب العسكري المترسخة منذ عقود طويلة. فعلى سبيل المثال ينبغي إخراج المجتمع العسكري من عزلته عن المجتمع المدني، من خلال تفكيك بنيته الفكرية ونمطياته الذهنية التليدة. فمن المفيد في هذا الصدد إعادة فرز المقررات الدراسية داخل المدارس الحربية والأكاديميات العسكرية، وتصفيتها من المضامين الأيديولوجية الأتاتوركية؛ تلك التي تصبغ على الجيش صفة "الحارس لمبادئ الجمهورية" (الدستور التركي لسنة 1961)".

وفقاً لدستور 1961 فقد أنيطت مهمة القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة بالمجلس الوطني الكبير، على أن يقوم رئيس الجمهورية باسم المجلس الوطني بمهام هذه القيادة، بينما يكون مجلس الوزراء مسؤولاً أمام المجلس الوطني في مسائل الدفاع الوطني إضافة إلى أمن الجمهورية وكل ما له علاقة بتجهيز القوات المسلحة للحرب. وأعطى الدستور في مادته 66 حق إرسال القوات المسلحة إلى خارج البلاد إلى المجلس الوطني. أما دستور 1982 فقد عزز مهام رئيس الجمهورية في هذا الشأن، وعلى صعيد الواقع، يرشح رئيس هيئة أركان القوات المسلحة من قبل مجلس الوزراء، ويعين من قبل رئيس الجمهورية، باعتباره نظرياً هو القائد الأعلى للجيش، أما عملياً فإن رئيس هيئة الأركان هو القائد الفعلي للقوات المسلحة، فهو مسؤول أمام رئيس الوزراء، ومن واجباته (الدستور التركي لسنة 1961):

- رفع توصيات إلى الحكومة بالمسائل التي تختص بالشأن العسكري.
- إعداد الخطط العسكرية في حالة الحرب.

وتتبع له دائرة الاستخبارات ودائرة العمليات (وهما أهم دائرتين في الجيش)، أما وزارة الدفاع فمهمتها هي تأمين المستلزمات المادية للجيش، والدعوة للاحتياط والجندية الإلزامية، وإجراء التعبئة، وإعداد مشاريع القوانين في المسائل العسكرية لتقديمها إلى مجلس الوزراء أو المجلس الوطني. أما على صعيد الواقع العملي فإن الجيش التركي يتمتع بنفوذ كبير في مجال صنع السياسة الخارجية، من خلال التدخل المباشر أو غير المباشر وفق مقتضيات الحال (أبو عامر،2004 :15).

اتخذت المؤسسة العسكرية لنفسها دور الحامي لمبادئ قيام الجمهورية التركية من خلال عمليات انقلابية تدخلية متقطعة ومحدودة ولكنها كانت ذات أثر سلبي على النظام السياسي وأسهمت في إضعافه وذلك من خلال جعل المسؤولين المدنيين لا يمتلكون السلطات الحقيقية والتي هي لهم بموجب الدستور وتكفلها لهم القوانين، وبالتالي فإن المتحكم بطبيعة الأمور سواء كانت داخلية أم خارجية هي بيد القادة الكبار في القوات المسلحة وما انقلابات 1960 – 1971 – 1980 – 1997 إلا دليلاً على صحة الفرضيات التي ذهبت إلى إعطاء دوراً متزايداً ومتنامي للقوات المسلحة وتدخلهم وكأنهم حامين للديمقراطية ومبادئ كمال أتاتورك التي من أجلها تم تأسيس الجمهورية التركية على أنقاض الإمبراطورية العثمانية وتصوير الجيش على أنه حامي للمبادئ الديمقراطية، وبالتالي إضفاء الصفة الشرعية على كل تدخل عسكري على أنه يأتي لحماية الجمهورية والديمقراطية في البلد (الرحماني، 2013 :8).

وعلى هذا الأساس فأن تركيا قد شهدت خلال الفترة (1960 – 1980) ثلاث انقلابات عسكرية، أي بمعدل إنقلاب واحد كل عشر سنوات، إذ تمتعت المؤسسة العسكرية التركية بإستقلاليتها عن المؤسسات السياسية والإدارية والدستورية منذ نشوء الدولة التركية، حيث يعتبر الجيش التركي والمؤسسة العسكرية بمثابة صمام أمان للحياة السياسية والمراقب لها وليس العكس وهذا ما جعل من الجيش أن يتدخل ومن تلقاء نفسه عندما يتحرك السياسيون بعيداً عن القوانين الأتاتوركية والقوانين والأعراف التركية، ولأجل تلك المهمة فقد أسس مجلس الأمن القومي التركي والذي يعد من المؤسسات المهمة لغرض السيطرة على عملية صنع القرار السياسي التركي من خلال تواجد أعضاء عسكريين في هذا المجلس .

ولهذا فإن الانقلاب العسكري الثالث وخلال عشرين سنة (1960 – 1980) جاء لأسباب رئيسية ساهم في تدخل الجيش وقيامه بحركة انقلابية وبقيادة كنعان افرين ومن أهم تلك الأسباب هي (النعيمي والجميلي، 2016 :303 – 304):

1. فشل الحكومة في معالجة المشكلات السياسية والاقتصادية.
2. عدم فعالية جهاز الشرطة.
3. الإنبعاث المفاجئ للحركة الإسلامية في السلوك السياسي الداخلي في تركيا.

إن إستهداف الاتجاه الإسلامي والذي بدأ وبشكل متزايد في تلك الفترة وهذا ما يؤكد وقوع الانقلاب والذي كان واضحاً (نوري، 2001).

وقد برر الجيش تدخله في السياسة وبالتالي قلب نظام الحكم بسبب الصراع بين اليمين واليسار فضلاً عن الأزمة الاقتصادية والتضخم في تركيا مما أدى إلى توقف الفعاليات الصناعية، وقد قامت الحركة الانقلابية بحركة تصفية بين المتدينين إذ تم الكشف عن خلايا في

المؤسسة العسكرية وتم إلغاء الأحزاب السياسية التي تعتمد الدين في أيديولوجيتها وألقت ببعض زعماء تلك الأحزاب في السجون العسكرية وبالإضافة إلى هذا فأن تركيا قد شهدت ظاهرة أخرى تتمثل في ارتداء الطالبات في الجامعات لغطاء الرأس (التوريان) إذ طالبت تلك الطالبات وعبر إضرابات عن حقهن في ارتداء الحجاب في الجامعة وهذه كانت من مظاهر الحركة الإسلامية والتي من شأنها أن تهدد مبادئ أتاتورك العلمانية، وكذلك تحريم بعض الجامعات للطلاب من دخولهم بلحى كاملة واعتبارها علامة التدين ومن يعارض يوجه له إنذار وبعده فصله من الجامعة وبالتالي طرده منها، وقد بررت المحكمة الإدارية التركية قرار تحريم إرتداء غطاء الرأس باعتبار ارتداءه لا يتناسب مع النظام الغربي للجمهورية (النعيمي والجميلي، 2016 :679 – 680).

إن أبرز المنعطفات السياسية بعد تأسيس الجمهورية التركية عام منذ 1923 قد تمثلت بالانقلابات العسكرية المتكررة كما هو الحال في انقلابات (1960– 1971– 1980)، حيث مثلت تدخلات المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا نموذج خاص تتلخص في تاريخية الثقافة العسكرية والمتأصلة في الشخصية التركية الممتدة وعبر حقب تاريخية متوالية منذ العهد الانكشاري إلى العهد الجمهوري (الرحماني، 2013 :19). ولهذا فأن الفترة الممتدة ما بين عام 1960 – 1980 تميزت بظاهرة عدم الاستقرار السياسي، واتسمت تلك الظاهرة إلى انتشار العنف ما بين اليسار التركي واليمين التركي وتمت صياغة دستور لتركيا بعد انقلاب عام 1980 وهو دستور عام 1982 وأكد على المبادئ الكمالية الست كما هو الحالة مع دستوري 1924 و 1961، ومع هذا فأن بعض الأحزاب قد خرقت هذه المبادئ ومن هذه الأحزاب التي خرقت ذلك هو حزب الرفاه والذي كان بمثابة تحدي للعلمانية ومبادئ أتاتورك وذلك بفوزه في الانتخابات عام

1995 الأمر الذي أدى إلى إلغاء الحزب بقرار من المحكمة الدستورية ومحاكمة بعض قادته (الصبيحي، 2015).

وعليه فإن التحدي الأكبر الذي أعترض قادة الجيش هو اختراق الأحزاب الإسلامية المبادئ الأتاتوركية، وبالتالي فإن التوجه الإسلامي الذي حصل كان بمثابة إعلان حرب على تلك الأحزاب الإسلامية والتي كان من نتائجها أن أجبر أربكان على التنازل عن حكم البلاد بقوة العسكر عام 1997. ولهذا فأن هناك دوراً ملموساً للمؤسسة العسكرية في تركيا وهذا الدور تمثل بشكل جدي في الانقلابات العسكرية لأن المؤسسة العسكرية كانت تعتبر نفسها حامية للمبادئ الديمقراطية (السامرائي، 2008).

مجلس الأمن القومي:

أكثر النقاط المثيرة للجدل في الدستور التركي هو موقع المؤسسة العسكرية التي نصبت نفسها للدفاع عن المبادئ العلمانية منذ عهد الرئيس أتاتورك، والتي لم تتورع عن التدخل بشكل غير مباشر في ممارسة الضغوط على المؤسسات المدنية أو بشكل مباشر عبر الانقلابات العسكرية إذا دعا الأمر، وحفظت لنفسها دوراً رقابياً وتنفيذياً في الحياة السياسية عبر مجلس الأمن القومي التركي.

قد أنشئ مجلس الأمن القومي التركي ليوفر للجيش قناة قانونية تعطيه صلاحية التدخل في الشأن السياسي، ويتألف هذا المجلس من رئيس الأركان والقادة الأربعة: الجيش والبحرية والجوية وقائد الجندرما إلى جانب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخارجية والداخلية. وينعقد المجلس برئاسة رئيس الجمهورية الذي يعد برنامج الاجتماع ويأخذ بعين الاعتبار اقتراحات رئيس الوزراء ورئيس الأركان. وأجاز الدستور دعوة الوزراء أو غيرهم إلى الاجتماع لسماع آرائهم إذا

دعت الحاجة. ووظيفة المجلس أن يقدم قراراته لمجلس الوزراء الذي يعطي بدوره هذه القرارات الأولوية والتي من المفترض أنها تتعلق بأمن ووحدة تركيا وسلامة أراضيها.

يمارس هذا المجلس نفوذاً واسعاً في الحياة السياسية أشبه بحكومة ظل، وهو ما لا ينكره أحد من الأطراف السياسية وإن إختلفوا في توصيفه، ويدرك الساسة الأتراك تماماً أن المجلس بصيغته التي تعطي للجيش فرصة التدخل في الحياة السياسية يشكل عائقاً أمام دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وهو ما أشار إليه الاتحاد الأوروبي عام 2000 "بأن الجيش التركي أصبح متهماً من بعض الأطراف الخارجية والداخلية بأنه لا يريد لتركيا أن تلتحق بالاتحاد الأوروبي كي لا يخسر نفوذه السياسي"، وهو ما نفاه الجيش بشكل قاطع وربط دوره بأمن تركيا ورفاهيتها. والواقع أن الحفاظ على العلمانية وإثارة الخوف من يقظة التاريخ الإسلامي التركي للإمبراطورية العثمانية تشكل أهم المبررات التي تتذرع بها المؤسسة العسكرية لإبقاء الوضع على ما هو عليه، وهذا ما دفع مسعود يلماظ الذي كان يشغل منصب نائب رئيس الوزراء وكان مسؤولاً عن الملف التركي في الاتحاد الأوروبي إلى أن يقول "إن وضع الجيش التركي مختلف إلى حد بعيد عن الجيوش في الدول الأوروبية، وإن عملية تغيير وضع ودور الجيش التركي في الحياة السياسية سيستغرق وقتًا إذ لا يمكن أن تتم بين عشية وضحاها"(حنفي،2003).

المطلب الثاني: الأحزاب السياسية والجماعات الدينية

برز نظام الحزب الواحد في المرحلة الممتدة من عام 1924 وحتى عام 1945، وفي الطور الممتد منذ عام 1945، حلت التعددية، محل الشمولية، وظهرت أحزاب عديدة، وكان أهمها تاريخياً، ظهور الحزب الديمقراطي الذي أسسه الرئيس التركي (جلال بايار)، وفاز في انتخابات 1950، وبقيت تجربة الأحزاب السياسية في تركيا رهن إستطوال وامتدادات الجيش

ونفوذه، داخل مؤسسات الدولة، وبرزت عدة أحزاب سياسية، وكانت تلك الأحزاب في غالبيتها حتى عام 1990 أحزاباً علمانية مع وجود بعض الأحزاب الأخرى المعارضة كاليسارية والإسلامية، إلا أن بروز حزب الرفاه الإسلامي قد ساهم بوجود صراع سياسي علني منظم بين علمانيين وإسلاميين. ومهما يكن من أمر فإن هذه الأحزاب السياسية لعبت دوراً محورياً في العملية السياسية، وإن كانت في بعض الأحيان يفرض عليها إتباع سياسات معينة تتماشى مع العقيدة السياسية للدولة، والأحزاب التي تدعي أنها علمانية هي: (فنكل،2002)

حزب اليسار الديمقراطي:

تأسس هذا الحزب عام 1985، ويرأسه بولنت أجاويد، وهو حزب علماني متشدد، ويدعمه العسكر، ويتمسك بمبدأ استقلالية القرار التركي في السياسة الخارجية، متشدد بالقضايا المتعلقة بالأكراد، ويدعو إلى علاقات متوازنة مع باقي دول العالم.

حزب العمل القومي:

يعود تاريخ هذا الحزب إلى عام 1948، وكان أسمه سابقاً حزب الأمة، ورئيسه الفخري فوزي نشانمان، تحالف عام 1991 مع حزب الرفاه وتتلخص توجهاته بـ:

- إقامة الوطن التركي الكبير من الأناضول إلى أواسط آسيا.
- يتشدد في قضية الأكراد.
- إتباعه متشددين قومياً.
- تزعمه ألب أرسلان توركيش حتى عام 1997 وخلفه في زعامة الحزب ولت بهجلي.

حزب الوطن الأم:

أسسه تورغوت أوزال عام 1980، ضم في صفوفه مختلف الأوساط (قومية، إسلامية، يسارية، يمينية)، وخلف أوزال في زعامة الحزب مسعود يلماظ، ومن أهم أهداف الحزب:

- السعي لحل المشاكل الاقتصادية التركية عن طريق تطوير الصناعة.
- وضع حد للديون الخارجية التركية.
- خلق تنمية اجتماعية اقتصادية في المناطق الشرقية من تركيا (مناطق الأكراد) على أعتبار أن هذه التنمية هي بوابة للقضاء على النزعة الإنفصالية الكردية.

حزب الطريق القويم:

وهو إمتداد للحزب الديمقراطي 1950 والذي حله الإنقلابيون العسكر عام 1960، تزعمه عام 1983 حسام الدين جيندوروك، وأصبحت تتزعمه تانسو تشيلر بدءاً من عام 1993، من أهدافه:

- التأكيد على التنمية الاقتصادية.
- التأكيد على التصنيع العسكري.
- السعي لتحقيق الإصلاح الاقتصادي.

الأحزاب الإسلامية:

حزب العدالة والتنمية

أمتدت جذور حزب العدالة والتنمية إلى الحركة الإسلامية التي ظهرت في تركيا، والتي شملت حزب الرفاه الذي يعد أساساً للتوجه الإسلامي في البلاد، وقد أكتسب مؤسسو حزب العدالة والتنمية بمن فيهم زعيم الحزب ورئيس الوزراء، رجب طيب أردوغان، خبرة من حزب

الرفاه الذي كان حزباً إسلامياً صريحاً في توجهه، حيث يعادي الغرب بقوة ويعادي السامية ويناهض الديمقراطية والعلمانية، وأنضم حزب الرفاه إلى حكومة ائتلافية في عام 1997، قبل إقصاء الجيش التركي العلماني والمحاكم والغرب مما أدى إلى حظره في عام 1998، ومع ذلك لم يختف الحزب نهائيّاً، فقد استفاد أردوغان درساً من هذه التجربة، وتعيَّن على الإسلاميين الأتراك أن يعيدوا صياغة أنفسهم كي يحققوا نجاحاً، وبالفعل أعاد أردوغان صياغة الحزب في الوقت المناسب بصورة إصلاحية رأسمالية مؤيدة لأمريكا والاتحاد الأوروبي.

شهد مطلع عام 2002 ولادة حزب جديد وبأغلبية كاسحة على الساحة السياسية الحزبية التركية، حيث ظهر حزب العدالة والتنمية ذو التوجه الإسلامي, والذي حصل على التأييد الجماهيري الكبير, وهو ما أهله لتولي مقاليد الحكم السياسي بتركيا لثلاث دورات متتابعة، إضافة إلى طرحه مسألة إعادة النظر للعديد من قضايا الشارع التركي الإسلامي من خلال مشروعه السياسي الذي يهدف لتحقيق أكبر قدر ممكن من الإصلاحات التي ينظر إليها المواطن التركي المسلم لضرورة إيجاد حل نهائي (الجهماني,2010 :51-53).

تأسس حزب العدالة والتنمية في 14 أغسطس 2001 في أنقرة، وتم إشهار الأعضاء المؤسسين والذي بلغ عددهم 74 شخصاً أي من أعضاء البرلمان عن حزب الفضيلة ربما قصد أردوغان ذلك حتى لا يكرر التجربة السابقة، فيضمن بأن الحزب هو أرتداد لحزب الفضيلة أو لحزب الرفاه من قبله، وفي ضوء ذلك قال أردوغان أنه ورفاقه قاموا بتأسيس هذا الحزب لمحاربة الفقر والجوع في تركيا، معلناً أن شعب هذا البلد العظيم لا يستحق ذلك فهذا ليس قدره ولا مصيره، وأشار إلى أن الحزب يؤيد عضوية تركيا الكاملة في الاتحاد الأوروبي. وقد أحتوى المشروع السياسي للحزب على العديد من التوجهات بمجال الإصلاح السياسي, فعلى الصعيد

السياسي الداخلي, رفض البرنامج سياسة الإقصاء والمشاريع الموجودة على التفريق ما بين أبناء الشعب أساساً للعرق أو الجنس أو المذهب, وقد قال أنه من المهم بل بضروري مواكبة العصر والتحديث بنهج الحياة السياسية, وذلك بتقوية وتعزيز روح الديمقراطية ودولة القانون وهو ما يؤمن احترام المجتمع الدولي لتركيا. وقدم الرئيس التركي طيب أردوغان بتاريخ 18 آذار من العام 2003،برنامج خاص بحكومته وهو ما تمثل بمشروع وأهداف حزبه للمجلس الوطني، والذي ثمن بدوره جهود أتاتورك ببناء الدولة التركية الحديثة, مؤكد أن الحزب سيلتزم بالمبادئ الأتاتوركية, وهذا الحزب حزب ديمقراطي اجتماعي ومحافظ, وقدم شرحاً وافياً لسياسة الحكومة الجديدة القائمة، التي ستعمل على وضع الخطط الناجحة لمواجهة الأعباء الاقتصادية والسياسية للبلاد (العادل, 2006 : 124).

ومن أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، فإنه يجب الاعتماد على دستور جديد يقوم على هذه الأسس, إضافة إلى تفعيل وإشراك الشعب في صناعة القرار، وتعديل القوانين الخاصة بالأحزاب والعقوبات والقانون التجاري وقانون العمل, وعلى صعيد السياسة الخارجية, فقد أتبعت سياسة حزب العدالة والتنمية تصفير المشكلات وفتح الأفق مع الجميع، ولكن مسألة أنضمام تركيا للاتحاد الأوروبي ترأست قائمة الأولويات المتعلقة بالحكومة وسياستها الخارجية، وبقيت المحاولات مستمرة على مواصلة البحث الهادفة لدخول تركيا للاتحاد الأوروبي، ووضعت حكومة حزب العدالة والتنمية لإدارة الحكم العديد من الأهداف الرئيسية، ومن هذه الأهداف (غزالي، 2007 :28-29):

1. العمل على تحقيق الإستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلاد.
2. عمل الحزب على ضمان الوحدة الوطنية للدولة.

3. العمل على تحقيق المشروع الخاص الإصلاحي المتعلق بالحزب،وتأمين الأمن والرفاه للأتراك.
4. محاولة التجنب لأي موقف حاد مع القوى العلمانية، بأنه لن يكون هناك حزب يقوم على الدين أو القومية.
5. محاولة تحقيق العديد من المباحثات من أجل الانضمام للاتحاد الأوروبي، ذلك من خلال رفع المستوى التركي إلى الدول المتقدمة.

لم يتجاهل الرئيس التركي طيب أردوغان الانقلابات التي قامت بها المؤسسة العسكرية، حيث قام بإعداد صياغة دستور جديد إلى البلاد من شأنه إبعاد أي تدخل للمؤسسة العسكرية في الوضع السياسي، وهذا الأمر كان من أولويات حكومته، مبرر ذلك بأن دستور عام 1982م، لم يعد يغطي كافة احتياجات تركيا وتطلعاتها الداخلية والخارجية, فمن هنا كان يجب تشكيل دستور حديث يعمل على قبوله من معظم الأتراك, ويتجاوز كافة الأمور السلبية للدستور المنفذ, وهي تلك الأمور كانت لها أثر كبير بسوء الواقع التركي, وقد كانت تلك إفادة كبيرة وواضحة لاردوغان من خلال التجارب الماضية إضافة إلى وضعه أمام عينيه كافة الأخطاء التي وقع فيها حزب الرفاه لتسلمه السلطة بعام 1996م من خلال تجنبه الاتحاد الأوروبي, وإنه حاول بنفس الوقت استثمار كافة التوجهات المتعلقة بالواقع التركي لأوروبا من خلال تنفيذه لكافة برامجه الإصلاحية بشكل حذر وشفافية ومن خلال خطوات محسوبة بحيث يضمن عدم معارضة القوى العلمانية ضده(Rubin,2005, 28) .

1. حزب السلامة الوطني:

أسسه نجم الدين أربكان عام 1973، ولم يذكر الإسلام والشريعة الإسلامية في برامجه، بل كان يشير إليها بإشارات وشعارات إجتماعية، وفاز بنتيجة 11.8% في انتخابات 1973، وجاءت نتيجته من حيث الترتيب بعد حزبي الشعب والعدالة.

2. حزب الرفاه:

وهو أمتداد لحزب السلامة، وهو من آليات الحركة الإسلامية في تركيا أيضاً، وأسسه نجم الدين أربكان عام 1983، وقد حل هذا الحزب عن طريق المحكمة الدستورية في 1996/12/16 وتمت مصادرة ممتلكاته.

3. حزب الفضيلة:

أسسه إسماعيل آلب تكين عام 1997، وتنازل عن رئاسته في 1998/5/14 إلى رجائي قوطان رئيس اللجنة البرلمانية لحزب الفضيلة ونائب رئيس حزب الرفاه المنحل.

أحزاب اليسار:

حزب الشعب الديمقراطي الكردي: تأسس عام 1987 وزعيمه عبد الملك اوكياي ولم يتمكن من دخول البرلمان.

حزب العمال الكردستاني: تأسس عام 1978، تزعمه عبد الله أوجلان حتى 1999/2/15 ومن الأحزاب الممنوعة في تركيا.

الفصل الثاني

دور القوى السياسية في تركيا في رسم السياسة الخارجية التركية

لقد اقتربت تركيا من الحياة المدنية والديمقراطية وابتعدت تدريجياً عن تدخل الجيش، حيث تستطيع الحكومة المنتخبة ديمقراطياً صياغة وتنفيذ كل السياسات العامة والدفاعية من دون تدخل الجيش المباشر. لكن لا تزال الحكومة المدنية تعتمد على آراء الخبراء العسكريين، حيث تعيش تركيا باستمرار في ظل تهديدات أمنية محلية وإقليمية ودولية.

إن تراجع النفوذ السياسي للجيش التركي قد أظهر أن العلاقات المدنية التركية تتحرك نحو نموذج أكثر ديمقراطية بعد عام 2003، فهناك عدد قليل من نقاط الضعف في التحول نحو الحكم المدني. إحدى هذه النقاط يتعلق بتغيير العقلية العسكرية الراسخة الجذور المتعلقة بالوصاية على الدولة، ومشكلة سيطرة الحكومة المدنية على القوات المسلحة, المسألة الثانية تتعلق بمعاملة الضباط العسكريين في المحاكمات المدنية, ويعود الفضل في عملية التحول الديمقراطي في تركيا إلى حصول العديد من التغيرات في الحياة الحزبية ومنظمات المجتمع المدني التي إقتربت من السلطة, وكذلك عن طريق خدمة النخب المدنية في المؤسسات الحكومية بصفاتهم نواباً في الجمعية التركية الكبرى ووزراء في الحكومة ونواب عامون وقضاة, وفي جهاز السكرتارية لوزراء الحكومة ومديرون عامون لإستثمارات الدولة الاقتصادية. ومن هنا أصبح بإمكان الأفراد منذ خمسينات القرن العشرين اتخاذ مبادرات سياسية ومدنية بإنشاء جمعيات مع أفراد آخرين من العقلية نفسها فظهر مجتمع مدني بدافع إضفاء الديمقراطية على النظام السياسي لكن لم تكن هذه العملية سهلة وسلسة, لقد مر المجتمع المدني في تركيا ولا زال بإنتكاسات قاسية وارتدادات سريعة ضمن بيئة ثقافية تشكلت بين المركز والأطراف المحيطة وبيئة اجتماعية –

سياسية من التغيرات والتحولات والاضطرابات السريعة. في طريق دمقرطة العلاقات المدنية والعسكرية داخل المجتمع التركي.

سوف يتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: طبيعة الصراع بين القوى السياسية الرئيسية في تركيا

المبحث الثاني: رؤية ومرتكزات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية

المبحث الأول: طبيعة الصراع بين القوى السياسية الرئيسية في تركيا

تتميز العملية السياسية في تركيا بوجود دور لازال واضحاً ومؤثراً للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية للدولة التركية، فقد كان للجيش التركي مكانة متميزة لاعتماده على القانون والدستور في العملية السياسية، وقد بدأ هذا الدور في التراجع بعد عام 2003، وبوصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا أصبح للجيش أدواراً محددة بعد إجراء العديد من التعديلات الدستورية التي قلصت من دوره في الحياة السياسية إلى جانب مؤسسات أخرى ستأتي الدراسة على بحثها في المطلبين التاليين.

المطلب الأول: الصراع على السلطة بين المؤسسة العسكرية والقوى السياسية الأخرى

المطلب الثاني: أدوات حزب العدالة والتنمية في إدارة الصراع مع القوى السياسية

المطلب الأول: الصراع على السلطة بين المؤسسة العسكرية والقوى السياسية الأخرى

كان للجيش التركي مكانة ودور فاعل في الحياة السياسية منذ تأسيس الجمهورية في عام 1923، وأصبح الجيش في الدولة التركية هو من المؤسسات الرئيسية والمهمة في الدولة، وقد حظي بدعم مالي وسياسي كبير من الدولة (سمير، 2015). وقد حدد الدستور التركي في مادته رقم 35 بأنه" من حق القوات المسلحه في التدخل لإستلام السلطة في حال وجدت أن الجمهورية والعلمانية والديمقراطية معرضتان للخطر", وبذريعة الحفاظ على العلمانية والجمهورية أقدم الجيش على تنفيذ ثلاثة إنقلابات على الحكم في تركيا بعد عام 1960, وكان لتلك الانقلابات الدور المهم في تعزيز النفوذ العسكري داخل مجلس الأمن القومي، حيث أصبح الجيش التركي هو الذي يتحكم في العملية السياسية في تركيا، فمنذ تأسيس الجمهورية كان الجيش هو محرك الجمهورية ومؤسسها الحقيقي بعد تحقيق النصر في حرب الإستقلال، فكانت الحكومة التركية الأولى حكومة عسكرية لأن رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء كانوا من قادة الجيش، وبالتالي شهدت الجمهورية التركيه عدد من الإنقلابات العسكرية على النظام السياسي مما أعاق كثيراً عمليات التحول الديمقراطي وجاءت على حساب الإنجازات الديمقراطية التي حققتها تركيا (دلي، 2016).

تطور دور الجيش في الحياة السياسية:

كان الجيش التركي يحرص على تسيير الأمور في تركيا وفق رؤيته السياسية، لذا كان يلجأ إلى الإنقلابات العسكرية لتغيير الأوضاع السياسية في تركيا فقد شهدت تركيا منذ عام 1908 العديد من الإنقلابات العسكرية وكان أولها الإنقلاب على السلطان عبد الحميد الثاني،

وفي مطلع عام 1924 كان العسكر هم من وضعوا الدساتير، ومن ثم دستور عام 1961، ثم انتهاءً بدستور 1982. وإن مكانة الجيش كحامي للقيم التركية وجدت منذ عهد "مصطفي كمال أتاتورك "، حيث أعتبر الجيش التركي أكبر من مجرد مدافع عن البلاد ضد العدوان الخارجي، فكان يعتبره أساس قوة النظام وحامي لقيمه, وانطلاقاً من هذا الدور تدخل الجيش من خلال ثلاث انقلابات عسكرية تعثرت خلالها العملية السياسية الديمقراطية, ومن خلال هذه الإنقلابات، ظهر نوعاً من النمطية في سلوك أو طبيعة الظروف التي سادت قبلها أو المبررات التي ساقها الجيش لتدخلة، ومن حيث ظروف الإنقلاب عامة يبدأ بإنذار يوجهه الجيش إلى رأس السلطة يكون مصحوب بمطالب أو شروط يمليها الجيش في حالة عدم تنفيذ هذه الشروط يقع الإنقلاب ويواكبه دستور جديد, كما حدث ذلك في إنقلاب1961 و1980 ثم يتراجع الجيش وتبدأ الحياة البرلمانية العادية بعد أن يتم التطهير في صفوف الجيش (علي، 2015).

وأشارت المؤسسة العسكرية إلى مبرراتها لشن الإنقلابات العسكرية المتمثلة بمواجهة خطر وإصلاح الخلل داخل الجهاز المدني وحماية العلمانية (حبيب، 2015 :67)، وبناءً على هذا الوضع المتميز للجيش في الحياة السياسية بدأ قادة الجيش يستخدمون هذه السلطة في الإنقلابات العسكرية، فقد قامت المؤسسة العسكرية بأربعة إنقلابات، الثلاثة الأولى منها كانت إنقلابات عسكرية مباشرة، وهي إنقلاب 27 مايو 1960 الذي أدى إلى خلع الحكومة المنتخبة، وإعلان الأحكام العرفية وتصفية زعماء الحزب الديمقراطي، وإعدام ثلاثة منهم. ثم جاء الإنقلاب الثاني عام 1971 والذي تدخل فيه الجيش في العملية العسكرية وأصدر تعديلات دستورية للحد من الحريات في مقابل منح صلاحيات أوسع للعسكرين. أما الإنقلاب الثالث، هو إنقلاب 12 سبتمبر 1980 وهو أكبر الإنقلابات العسكرية في تاريخ الجمهورية التركية من حيث تأثيراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية (عبد الجليل، 2012 :10-11).

شكّل دستور عام 1982 من أبرز وأكثر الدساتير ترسيخاً لدور المؤسسة العسكرية في مجالات الحياة كافة، حيث شهدت تلك الفترة مناخ سياسي متوتر يسوده خلافات وانشقاقات حزبية كان لها الأثر السلبي على أمن واستقرار تركيا، إذ أنتشر فيها أعمال العنف والإرهاب وحدث صراع بين الطوائف المختلفة، مما دفع قيادة الأركان إلى إرسال مذكرة إلى رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة لدعوتهم إلى القيام بواجباتهم وتضمنت تهديداً بالتدخل العسكري إذا فشلوا في حل مشكلات الدولة ولكن لم يتحقق الإستجابة، مما نتج عنه قيام المؤسسة العسكرية بإنقلاب عسكري في 12 ديسمبر 1980 وعندها أعلنت الأحكام العرفية واستمر هذا الإنتقلاب إلى ثلاث سنوات وهي الأطول قياساً مع الإنقلابات السابقة، ومن ثم قامت المؤسسة العسكرية بوضع دستور جديد 1982 تم من خلاله تعزيز وضعية المؤسسة العسكرية ومنحت لنفسها العديد من الإصلاحات في التدخل المباشر وغير المباشر، وبالتالي وصف هذا الدستور بأنه عسكرة الدولة والمجتمع (أوزيدون، 2015 :12).

وفي إنقلاب 27 فبراير 1997، قامت المؤسسة العسكرية بإنتهاج إستراتيجية جديدة لتدخلها في العملية السياسية والاقتصادية في الجمهورية التركية، حيث أصبح التدخل غير مباشر بدلاً من التدخل المباشر من خلال استخدامها لجميع أجهزة الدولة الواقعة تحت نفوذها بموجب دستور 1982 بمختلف أنواعها السياسية والأمنية والإعلامية. وبالتالي جرت العادة في تركيا أن ما إن تصل سلطة مدنية إلى الحكم تهدد الأسس العلمانية التي قامت عليها الجمهورية التركية، حتى يقوم الجيش بالإنقلاب عليها، وعلى هذا الأساس كانت سلسلة إنقلابات (1960 – 1971– 1980)، وأخيراً الإنقلاب ضد حكومة نجم الدين أربكان عام 1997. لكن بعد فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية عام 2002م أختلفت الأمور، لتبدأ المؤسسة العسكرية في فقد زمام السلطة تدريجياً، لتعود إلى ثكناتها (ماضي، 2012).

شهدت تركيا في عام 2013، وقبل تولي أردوغان رئاسة الحكومة، محاولة انقلاب كلّفت خزينة الدولة 120 مليار دولار، وتمت السيطرة عليها، وبعد تولّي أردوغان رئاسة الجمهورية اتخذ إجراءات لإحباط أي محاولة انقلاب على الحكم. والمحاولة الانقلابية الفاشلة الأخيرة خلال إعداد الدراسة في 15 تموز 2016 تختلف عن سابقاتها في أمرين أساسيين، الأول أن الانقلابات السابقة التي أزاحت الأحزاب السياسية الحاكمة إنما جاءت عبر اتفاق جميع مؤسسات القوات المسلحة التركية من الجيش والمخابرات وقوات الأمن الداخلي والشرطة فيما لم يحصل هذا الأمر في المحاولة الأخيرة إذ قُدر عدد الأفراد المشتركين بالمحاولة بأقل من خمسة آلاف وسط رفض مشاركة هيئة الأركان العسكرية التي كانت تقود الانقلابات السابقة، والأمر الثاني هو أن الأحزاب السابقة التي أقصيت بالانقلابات لم تكن ذات تأثير على القوات المسلحة داخل الدولة كتأثير حزب العدالة والتنمية، فقد أظهرت قوات الأمن التابعة للداخلية تماسكاً وواجهت الانقلابين بقوة، فيما أعلنت بعض فصائل الجيش استعدادها لمواجهة الانقلابين أيضاً ولعلَّ قيام طائرات الجيش بقصف طائرات الانقلابين دليل واضح على أن الجيش لم يكن بكل مؤسساته مشاركاً في الانقلاب (علي، 2016: 45-47).

المطلب الثاني: أدوات حزب العدالة والتنمية في إدارة الصراع مع القوى السياسية

أولاً: نشأة حزب العدالة والتنمية

شهد مطلع عام 2002 ولادة حزب جديد وبأغلبية كاسحة على الساحة السياسية الحزبية التركية، حيث ظهر حزب العدالة والتنمية ذو التوجه الإسلامي, والذي حصل على التأييد الجماهيري الكبير, وهو ما أهله لتولي مقاليد الحكم السياسي بتركيا لثلاث دورات متتابعة، إضافة إلى طرحه مسألة إعادة النظر للعديد من قضايا الشارع التركي الإسلامي من خلال مشروعه

السياسي الذي يهدف لتحقيق أكبر قدر ممكن من الإصلاحات التي ينظر إليها المواطن التركي المسلم لضرورة إيجاد حل نهائي. وتأسس حزب العدالة والتنمية في 14 اغسطس 2001 في أنقرة، وتم إشهار الأعضاء المؤسسين والذي بلغ عددهم 74 شخصاً أي من أعضاء البرلمان عن حزب الفضيلة ربما قصد أردوغان ذلك حتى لا يكرر التجربة السابقة، فيضمن بأن الحزب هو إرتداد لحزب الفضيلة أو لحزب الرفاه من قبله، قال أردوغان في كلمته التي استمرت 40 دقيقة أنه ورفاقه قاموا بتأسيس هذا الحزب لمحاربة الفقر والجوع في تركيا، معلناً أن شعب هذا البلد العظيم لا يستحق ذلك فهذا ليس قدره ولا مصيره، وأشار إلى أن الحزب يؤيد عضوية تركيا الكاملة في الاتحاد الأوروبي (الجهماني,2010).

وقد إحتوى المشروع السياسي للحزب على العديد من التوجهات بمجال الإصلاح السياسي, فعلى الصعيد السياسي الداخلي, رفض البرنامج سياسة الإقصاء والمشاريع القائمة الموجودة على التفريق ما بين أبناء الشعب أساساً للعرق أو الجنس أو المذهب, وقد قال: "أنه من المهم بل بضرورة مواكبة العصر والتحديث بنهج الحياة السياسية, وذلك بتقوية وتعزيز روح الديمقراطية ودولة القانون وهو ما يؤمن احترام المجتمع الدولي لتركيا" (غانم،2012 :30-31).

ومن خلال التطورات السياسة التي ظهرت في الوضع السياسي التركي نتيجة الإنقلاب بحكومة نجم الدين أربكان في عام 1997م, حيث شهدت تلك المرحلة توتر وارتفاع حدة الإحتقان ما بين القوى الإسلامية والنظام العلماني, وخصوصاً المؤسسة العسكرية التي لها الدور الفاعل في النظام، إذ قامت بإتهام الإسلاميين بمحاولة تغيير طبيعة النظام السياسي في تركيا وأسلمة المؤسسات، ومن ثم الإنقلاب على التعاليم الاتاتوركية. وفي الوقت الذي نجح فيه حزب العدالة والتنمية، بقيت الشكوك خلفه على أساس أنه امتداد عملي لتيار اربكان, فقد عملت

قيادات الحزب على عدة أساليب جديدة لضمان عدم الأصطدام مع النظام العلماني, والغاية من الأساليب الجديدة هو عدم ترك فرصة أو مبرر أمام المعارضة لتكرار أحداث عام 1997 (أوغلو, 2008: 39).

ووضعت حكومة حزب العدالة والتنمية لإدارة الحكم العديد من الأهداف الرئيسية، من هذه الأهداف (غزالي،2007: 28 –29):

1. العمل على تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلاد.
2. عمل الحزب على ضمان الوحدة الوطنية للدولة.
3. العمل على تحقيق المشروع الخاص الإصلاحي المتعلق بالحزب، وتأمين الأمن والرفاه للأتراك.
4. محاولة التجنب لأي موقف حاد مع القوى العلمانية، بأنه لأن يكون هناك حزب يقوم على الدين أو القومية.
5. محاولة تحقيق العديد من المباحثات من أجل الإنضمام للاتحاد الأوروبي، ذلك من خلال رفع المستوى التركي إلى الدول المتقدمة.

بدأ حزب العدالة والتنمية العمل الفعلي على تحجيم سلطة العسكر وفق الدستور ووفق الصلاحيات التي تمتع بها الحزب من خلال الأصوات التي حصل عليها وجعلته صاحب القرار الأوفر حظاً داخل قبة البرلمان، ومن بين أهم القوانين التي سعى حزب العدالة والتنمية على تغيرها وتم تغيرها بالفعل هي نزع الصفة التنفيذية عن مجلس الأمن القومي بالمراقبة والمتابعة وجعلت قراراته ذات صفة إستشارية، حيث كان مجلس الأمن القومي يقوم بإتخاذ جميع القرارات المتعلقة بالجيش (من تعيين أو ترقية أو طرد أو شراء سلاح) دون أن يكون لوزير الدفاع أو لرئيس الوزراء أي علاقة أو تأثير على قراراتهم، ومن الغريب أنه ما من مرجع أو دائرة رسمية

تستطيع الإشراف على مصروفات الجيش، مما يفتح الباب واسعاً أمام العديد من صور سوء الإستعمال المالي والنهب لأموال الدولة، كما كانت هذه المؤسسة تستطيع طرد أي ضابط من الجيش دون تقديمه لمحاكمة عسكرية أو سماع أي دفاع منه ولا يحق لهؤلاء التقدم بأي شكوى إلى أي محكمة مدنية كانت أم عسكرية وفعلاً قامت هذه المؤسسة بطرد زهاء (871) ضابطاً وضابط صف بطريقة غير ديمقراطية (علي، 2003 :29-30).

وكان السبب المعلن لهذا الطرد هو عدم الإنضباط العسكري ولكن الجميع يعرفون أن السبب الحقيقي هو كون هؤلاء الضباط متدينين وزوجاتهم محجبات وكانت المؤسسة العسكرية تقوم بعملية تطهير سنوياً ضد هؤلاء الرجال، علماً أن العديد من هؤلاء المطرودين يحملون أوسمة تقدير عسكرياً نظير خدماتهم الممتازة، وقام الحزب الحاكم (حزب العدالة والتنمية) بتغييرات دستورية جذرية داخل هذه المؤسسة، الإصلاحات الدستورية الجديدة سحبت من رئيس الأركان حق تعيين السكرتير العام وجعلته بيد رئيس الوزراء وقررت أن يترشح لهذا المنصب مدنيون لأول مرة. ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002، هدفت حكوماته إلى تقليص سلطة الجيش في السياسة من خلال إجراء تغيرات قانونية ومؤسسية تتمثل بالتالي: (كاندور، 2015 :24-27):

1. إصلاحات يطلبها (كشرط لعضوية) الاتحاد الأوروبي التي قامت بها حكومة حزب العدالة والتنمية أفقدت الجيش آلياته (المؤسسية) الرسمية: مثل مجلس الأمن القومي (MGK).

2. نتيجة لمحاكمات (أرغينكون والمطرقة)(*) دفع ضباط الجيش مصداقيتهم ثمنًا للتهم بالتخطيط لإنقلابات والتآمر ضد الحكومة، وفقدت المؤسسة العسكرية آلياتها غير الرسمية (غير المؤسسية)، مثل: الخطب العامة والمؤتمرات الصحفية التي تدخل من خلالها الأعضاء العسكريين سابقًا في السياسة.

3. توطيد سلطة حزب العدالة والتنمية السياسية. والسياسات التي أتبعها، قلصت دور الجيش في التعامل مع التهديدات الداخلية والإرهاب: مثل صعود القومية الكردية في شكل إرهاب حزب العمال الكردستاني(PKK) ، والتهديدات الدولية، وبخاصة التهديدات الإرهابية من الدول المجاورة في الشرق الأوسط. كما ساعد انخفاض هجمات حزب العمال الكردستاني في السنوات الأولى للحكومة على نجاح هذه السياسة. وعلاوة على ذلك، فإن المناخ السياسي الجديد، الذي عزز فيه الحزب الحاكم قواه من خلال فوزه في ثلاثة انتخابات متتالية، أوضح أن الجيش لا يمكنه الحفاظ على القوة التي تمتع بها طوال السبعينيات والتسعينيات من القرن العشرين، عندما خلق ضعف الساسة المدنيين فراغًا في السلطة. أخيرًا، خسر الجيش مؤخرًا سلطته المؤسسية، من خلال التعديلات الدستورية لعام 2010 التي حدّت من اختصاص المحاكم العسكرية، وألغت حق الجيش في القيام بعمليات أمنية داخلية من دون الحصول على موافقة من السلطات المدنية والإشراف المدني على النفقات العسكرية. بالإضافة إلى ذلك، عدلت الحكومة المادة 35 من قانون الخدمة الداخلية التي تمنح القوات المسلحة الحق في التدخل في مواجهة التهديدات الداخلية الإرهاب (أونال، 2015 :18).

(*) **أرغينكون والمطرقة:** هي منظمة سرية تاريخها طويل تعود جذوره إلى القرن الماضي، اما عن تاريخ التاسيس الحقيقي للحركة فهو في عام 1999 كمنظمة سرية واهم اهدافها هو "المحافظة" على تركيا كدولة علمانية وعسكرية وقوية كما كانت في عهد كمال اتاتورك مؤسس تركياالحديثة بعد حملة من المداهمات في حي عمرانية في إسطنبول

ثانياً: العلاقة بين حزب العدالة والتنمية والجيش :

الفترة الأولى: من الصراع على السلطة إلى الصراع المفتوح (2002–2007): بمجرد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في نوفمبر 2002، أتبع كلّ من الجيش والحكومة سياسات حذرة تجاه بعضهما. ومع أن الجيش أمتنع عن انتقاد الحكومة في البداية، إلا أنه لم يستطع الصمت طويلًا أمام العديد من سياسات حزب العدالة والتنمية. فأستخدم الجيش خطبًا لبعض كبار أعضائه للتدخل في سياسات الحكومة. وحاولت النخبة الحاكمة في حزب العدالة والتنمية بناء توافق في الآراء مع الجيش من خلال تجنب السياسات الإسلامية وإطلاق عبارة حزب محافظ على حزبهم بدلاً من حزب ديني. وعلاوة على ذلك، جعلوا صورة الحزب وجدول أعماله الأيديولوجي موجهة نحو الغرب، بإتباع سياسات ليبرالية جديدة وإصلاحات اقتصادية وديمقراطية لنيل العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي (شعبان،2015).

وبينما حذر رئيس الأركان، آنذاك، الجنرال (حلمي أوزكوك)، الحكومة بشأن بعض القضايا الحساسة: مثل العلمانية وسلامة أراضيها، إذ أتبع في نفس الوقت نهجًا تصالحيًّا مع الحكومة. وفي خطاب له قال: "إنه يحترم نتائج العملية الديمقراطية التي تعكس خيار الشعب". في حين أنه أعلن في خطاب آخر له بعد بضعة أيام، "أن الجيش على إستعداد لحماية البلاد ضد أي نوع من التهديدات"، بما في ذلك الأصولية الإسلامية والنزعة الإنفصالية، وصرح في اجتماعات خاصة مع القادة العسكريين أنه طالما لم ينتهك حزب العدالة والتنمية العلمانية، فإن الجيش لن يتحرك ضده. ومع أن كلًّا من حزب العدالة والتنمية الحاكم والنخبة العسكرية أراد الإنضمام إلى حرب الخليج في عام 2003 في العراق (غلام نبي، 2012 :19).

والوقوف إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن البرلمان صوت ضد أي تدخل عسكري، ولم يتدخل الجيش. على عكس سلفه حزب الرفاه، بمجرد أن وصل حزب العدالة

والتنمية إلى السلطة، كان هدفه أن تحصل تركيا على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي. وعلى وجه الخصوص، ومن أجل تلبية المتطلبات السياسية لمعايير (كوبنهاغن) (*)، عمل على إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات المدنية. وتحقيقًا لهذه الغاية، قام بإجراء تعديلات دستورية وحزم إصلاحية في الأعوام الأوائل من الألفية الثالثة، وقلصت حكومة حزب العدالة والتنمية من الصلاحيات المؤسسية للجيش عن طريق الحد من صلاحيات مجلس الأمن القومي (MGK) لمستوى هيئة استشارية. وللقيام بذلك، جعلت الغالبية العظمى من الأعضاء في هذا المجلس من المدنيين، وخفضت عدد الاجتماعات، وجعلت الأمانة العامة الخاصة به مدنية، وألغت سلطات الأمين العام الواسعة والإشرافية، وألغت وصول المجلس إلى الهيئات المدنية ووضعت ميزانيته تحت سيطرة رئيس الوزارة. وعلاوة على ذلك، أُبعد الممثلون العسكريون من المجلس الأعلى للتعليم (YÖK) والمجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون(RTÜK) (كامل،2015 :30-35)

كما أدى إلغاء محاكم أمن الدولة إلى تقليص سلطات المؤسسة العسكرية التي حاكمت المدنيين أمام محاكم عسكرية. ومن أجل تحجيم إستقلالية الجيش في المعاملات المالية، ازدادت صلاحيات البرلمان وديوان المحاسبة في الإشراف على الميزانية العسكرية وممتلكات الدولة المملوكة للقوات المسلحة. أيضاً، عند سنّ هذه القوانين الجديدة، تجاوزت الحكومة مجلس الأمن القومي (MGK) وأرسلت مشاريع القوانين للبرلمان مباشرة للحد من تأثير الجيش في مثل هذه المسائل. في نفس الوقت، فإن الجيش الذي أطلق على نفسه دوماً رائد التغريب، لم يعارض

(*) **كوبنهاغن:** عاصمة الدنمارك وأكثر مدنها سكانًا، ومركزها الاقتصادي والسياسي والثقافي الأول، وميناؤها الرئيسي. يسكن المدينة 562,253 نسمة، ويبلغ عدد سكانها مع الضواحي 1,230,728 نسمة، وعدد سكان تجمعها الحضري 1,954,411 نسمة (1 ابريل 2013). أسسها الفايكنغ في القرن العاشر كقرية لصيادي الأسماك، وصارت عاصمة الدنمارك بدءا من القرن الخامس عشر.

محاولة تركيا الإنضمام إلى الاتحاد الأوروبي أو الإصلاحات الجاري تنفيذها لتأهيل تركيا للإنضمام إلى الاتحاد الأوروبي، طالما أنها لا تتعدى على مبادئ أتاتورك العلمانية والقومية ولا تجعل الأراضي التركية قابلة للتجزئة (سمير،2015 :41-42).

وعندما شعر العسكريون أن صلاحياتهم الرسمية (المؤسسية) يتم تقليصها من خلال إصلاحات الاتحاد الأوروبي، قاوم بعض كبار أفراد الجيش الإصلاحات الأوروبية، ولجأوا إلى آليات السلطة غير الرسمية (غير المؤسسية)؛ مثل الخطب والبيانات الصحفية والإعلانات، لبسط نفوذهم سياسيًّا على القضايا الداخلية والسياسة الخارجية، بما في ذلك العلمانية، والقضية الكردية وقبرص. على سبيل المثال، خلال إلقاء كلمات في الاحتفالات والمناسبات وحفلات التخرج في الكليات العسكرية، انتقد كبار أفراد الجيش عددًا من سياسات حزب العدالة والتنمية. كان من بين هذه السياسات إصلاح قانون التعليم العالي الذي سمح لخريجي المدارس الدينية (مدارس الأئمة والخطباء) بالإلتحاق بالجامعات في عام 2003، وارتداء الحجاب في الأماكن العامة طوال عام 2003، وتحسين العلاقات مع مدارس كولن، وحركة الرؤية الوطنية (Milli Görüş) من خلال الدبلوماسيين الأتراك في السفارات التركية في أوروبا. وبعد إعادة تسلح حزب العمال الكردستاني مرة أخرى بعد إنتهاء فترة وقف إطلاق النار من جانب واحد، والتي أستمرت لمدة خمس سنوات، حثّ الجيش حزب العدالة والتنمية على اتخاذ موقف متشدد من الإرهاب، مما أدى إلى سنّ قانون مكافحة الإرهاب في عام 2006 (جوشكون، 2015 :91-93).

غيَّر القانون الجديد من تعريف الإرهاب والجرائم الإرهابية وقدم تدابير جديدة فيما يتعلق بمحاكمة المشتبه فيهم من الإرهابيين. على نفس المنوال، تدخل مكتب هيئة الأركان العامة في محاكمة ضباط الصف المتهمين في قضية تفجيرات شامدينلي (Şemdinli) أيضًا تزايد

الهجمات الإرهابية لحزب العمال الكردستاني خلال هذه الفترة خلق دائرة نفوذ جديدة للقوات المسلحة. فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، بنهاية عام 2002 وأوائل عام 2003، أصدرت المؤسسة العسكرية تصريحات متعددة تعارض قرار الحكومة المؤيد لخطة الأمين العام كوفي عنان الخاص بإعادة هيكلة قبرص (جمهورية قبرص المتحدة) في إطار دولتين متحدتين. ومع ذلك، في يناير 2004 قبلت المؤسسة العسكرية بخطة كوفي عنان عندما تغيرت القيادة في قبرص. لكن المؤسسة العسكرية عرقلت مبادرة أخرى أطلقتها الحكومة لبدء مفاوضات مباشرة مع الحكومة الإقليمية الكردية (حكومة إقليم كردستان) في شمال العراق في عام 2007 (أوزبدون، 2015 :12).

عملت حكومات حزب العدالة والتنمية منذ عام 2002 على تقليص سلطة الجيش في السياسة من خلال تعديلات قانونية ومؤسسية حولت تدخلات الجيش في السياسية الداخلية والخارجية الصراع على السلطة مع حزب العدالة والتنمية إلى صراع مفتوح. حزب العدالة والتنمية، بعد أن حصل على 46.7٪ من الأصوات في الانتخابات العامة في يوليو 2007، شعر بقوة كبيرة لبسط نفوذه وسلطته على الشؤون السياسية وممارسة ضغوط على الجيش. لكن كان أحد الأسباب الرئيسة للصراع بين الجانبين هو فتور حزب العدالة والتنمية تجاه إصلاحات الاتحاد الأوروبي في أعقاب بدء مفاوضات الإنضمام في 3 أكتوبر 2005 (أونال، 2015 :18).

أدى خوف الأوروبيين وقلقهم بشأن عضوية تركيا إلى تصاعد شكوك الأتراك تجاه نوايا الأوروبيين. هذه التطورات أعطت مساحة للجيش للتحرك ضد حكومة حزب العدالة والتنمية التي قلصت من صلاحياته من خلال إصلاحات الاتحاد الأوروبي. وثمة سبب آخر للمواجهة بين

الطرفين؛ كان الاستعاضة عن رئيس هيئة الأركان العامة المعتدل حلمي أوزكوك، إذ أستبدل به يشار بويوك أنيت القومي والمؤيد للعلمانية. فعلى عكس الجنرال أوزكوك، الذي فضل البقاء بعيدًا عن السياسة اليومية، أنخرط الجنرال بويوك أنيت في السياسة من خلال إلقاء الخطب حول الأنشطة المناهضة للعلمانية والإنفصالية. فمن أهم الصراعات بين حزب العدالة والتنمية والجيش حدثت عندما رشحت الحكومة عضوًا بارزًا في الحزب، ثم وزير الخارجية آنذاك عبد الله غول لخوض الانتخابات الرئاسية عام 2007 (خليل، 2015 :45: 49).

وشعر الجيش بامتعاض من هذا القرار، لكنه كان مجردًا من آلياته الرسمية التي استخدمها سابقًا للتدخل سياسيًّا، ولجأ الجيش إلى آليات غير رسمية من خلال مذكرة نشرها بيوك أنيت على موقع للجيش في 27 أبريل 2007 تتحدث عن المخاوف من العمل ضد العلمانية في تركيا. وأوضح أن الجيش يعارض ترشح كلّ من رئيس الوزراء أردوغان ووزير الخارجية غول. كان رد فعل النخبة الحاكمة في حزب العدالة والتنمية قاسيًا، بالإعلان عن أن مكتب رئيس هيئة الأركان العامة خاضع وتابع دستوريًّا لرئيس الوزراء. في النهاية، جاء الإنتصار المدوي في الانتخابات التي جرت في يوليو 2007، وأصبح غول رئيساً للجمهورية. وكانت مذكرة الجيش الإلكترونية في 27 أبريل نقطة تحول في العلاقات المدنية العسكرية التركية، لصالح المدنيين على حساب الجيش، ومنذ ذلك الحين تم إخضاع الجيش لأوامر المدنيين.

الفترة الثانية: الجيش تحت تبعية المدنيين (2007–2013): بعد حقبة مذكرة أبريل 2007 الإلكترونية وانتصار حزب العدالة والتنمية في انتخابات يونيو 2007، أنتقل الجيش إلى فترة من الاحتجاج الهادئ بدلًا من الصراع المفتوح مع حكومة حزب العدالة والتنمية. وعاد التراجع الكبير

في دور الجيش في كل من السياسة الداخلية والخارجية وتبعيته للمدنيين إلى عدة عوامل مختلفة(أوزبدون، 2015 :15):

1. محاكمات أرغنكون والمطرقة، والتي أُدين فيها المئات من صغار وكبار ضباط الجيش وحكم عليهم بالسجن لتخطيطهم نشر الفوضى في تركيا وتبرير القيام بإنقلاب عسكري للإطاحة بحكومة حزب العدالة والتنمية. بالإضافة إلى هذه المحاكمات، بدأ الجيش يفقد مصداقيته نتيجة التحقيقات والمحاكمات في انقلابات 1980 و1997، وما تم الكشف عنه من مختلف انتهاكات حقوق الإنسان.
2. عزز حزب العدالة والتنمية من قوته السياسية بعد نجاحاته الانتخابية في الأعوام 2007 و2011 وحصوله على نسبة 46.7٪ و49.8٪ من الأصوات على التوالي، وهو ما أتاح للحزب مجالًا أكبر لتحدي الجيش وممارسة كامل سلطته في القضايا المحلية والدولية. وعلاوة على ذلك، مكّن هذا النجاح الحزب من إتباع سياسات المقاربة الأمنية "desecuritization policies" لفترة محددة. وأتاح للحزب نقل بعض القضايا الحساسة من مجال الأمن إلى عالم السياسية.
3. فقدان الجيش للصلاحيات المؤسسية الأخرى من خلال التعديلات الدستورية الإضافية أجبره على إلتزام الصمت بشأن القضايا السياسية المختلفة.

تلقى الجيش التركي ضربة سياسية عندما وضعت قضايا "أرغنكون والمطرقة" أمام المحاكم بالتوازي، والتي أنتهت في سبتمبر 2012، وأغسطس 2013 على التوالي. في هذه القضايا، حكم على العشرات من ضباط الجيش، من بينهم رئيس الأركان العامة وعدد من قادة الجيش، ومن الصحفيين والأكاديميين ورجال الأعمال والقوميين وممثلي منظمات المجتمع

المدني، بالسجن لفترات طويلة لمحاولتهم التخطيط لانقلاب يطيح بالحكومة. التحقيق في قضية أرغنكون، التي يمكن عَدّها المعركة القانونية الأكثر أهمية في التاريخ التركي الحديث، بدأ في يونيو 2007 بعد أكتشاف 27 قنبلة يدوية في منزل قديم في إسطنبول لأحد ضباط الصف المتقاعدين. ثم إلقاء القبض على 200 من الصحفيين والكتاب وقادة العصابات والعسكريين والعلماء ورجال الأعمال. وعلاوة على ذلك، فإن العثور على مذكرات قائد القوات البحرية الأدميرال أوزدان أورناك (Özden Örnek) في عام 2004، كشف عن مخططات لانقلابات تحت مسميات مشفرة؛ مثل الفتاة الشقراء (Sarıkız) وضوء القمر (Ayisigi) ، التي وضعها قادة القوات الجوية والبرية وقادة قوات الدرك. بالإضافة إلى ذلك، في محاولة لتقويض وإسقاط الحكومة، كانت هناك عدة عمليات أطلق عليها بريق البحر (Yakamoz)، والقفازات (Eldiven) والقفص (Kafes) خطط لها بعض أفراد الجيش الذين رأوا أن حكومة حزب العدالة والتنمية تعد تهديدًا على مبدأ علمانية الجمهورية (باكير،2013 :20).

كانت قضية المطرقة أهم تلك المخططات لأنها هدفت إلى إثارة التوتر والفوضى لتبرير الإنقلاب العسكري في نهاية المطاف. وشملت المخططات تفجير مساجد خلال أداء صلاة الجمعة، والقيام بأعمال إرهابية، واغتيال شخصيات سياسية، والهجوم على متاحف وبدء نزاعات مع اليونان. كما كانت هناك خطط لبدء حرب نفسية لإضعاف الإسلاميين وترقية الجنرالات المتشددين لمنصب رئيس هيئة الأركان العامة. التهم والأحكام فيما بعد، أحدثت جدلًا سياسيًّا وأضعفت من مصداقية الجيش (كامل،2015 :15).

أتاحت هذه المحاكمات لحزب العدالة والتنمية تعزيز وبسط نفوذه على النظام العسكري. على سبيل المثال، نصف الأدميرالات الأتراك، وواحد من كل عشرة جنرالات في الخدمة الفعلية،

دخلوا السجون في أوائل عام 2012، متهمين بالتخطيط للإطاحة بالحكومة. وبعد خلاف مع رئيس الوزراء أردوغان بشأن ترقية أعضاء أتهموا بالتآمر في قضية المطرقة، أستقال رئيس هيئة الأركان العامة أشيك كوشنار في يوليو 2011، وطالب قادة الجيش والبحرية والقوات الجوية بالتقاعد المبكر. وعلى الرغم من التغطية الإعلامية ووصف هذا الحدث بأنه "زلزال سياسي"، طبَعت الحكومة الاستقالات بالقول إن التعيينات والترقيات في الجيش سيتم اتخاذها وفقًا للقوانين التي تنظم الفصل والترقية، وبسرعة تم تعيين القائد العام للدرك، الجنرال نجدت أوزال، قائدًا للقوات البرية ورئيسًا لهيئة الأركان العامة. وهكذا، من خلال التدخل في التعيينات، أوضحت الحكومة أن للمؤسسات المدنية رقابة على القرارات العسكرية (أوزبدون، 2015 :12).

إلى جانب محاكمات أرغنكون والمطرقة، تم اتخاذ خطوة مهمّة في طريق دمقرطة العلاقة بين المدنيين والعسكريين عندما بدأت التحقيقات والمحاكمات مع مخططي انقلابات سنة 1980 و1997. ومن خلال التعديلات الدستورية لعام 2010 والتي ألغت المادة 15 المؤقتة من الدستور التي منحت قائدي الانقلابات حصانة شاملة من الملاحقة القضائية، أصبح من الممكن دمقرطة العلاقات المدنية العسكرية. وتقدم المئات من أعضاء البرلمان من مختلف الأحزاب السياسية باقتراحات إلى البرلمان لبدء التحقيق في انقلاب المذكرة في 12 مارس 1971، وانقلاب 12 سبتمبر 1980 وانقلاب ما بعد الحداثة في 28 فبراير 1997. وتم تشكيل لجنة للتحقيق والنظر في جميع جوانب وتداعيات الإنقلابات على الحياة القانونية والسياسية والاجتماعية في تركيا. كان هدف اللجنة البدء في إجراء تعديلات دستورية لتجنب مثل هذه الانقلابات في المستقبل(باكير،2013 :24).

وبدأت أبرز محاكمات الانقلابات؛ بانقلاب 1980 في أبريل 2012، في حين أن محاكمة انقلاب 1997 بدأت في سبتمبر 2013 باستدعاء 103 من المشتبه بهم للتحقيق معهم. ومع أنه بدا أن الجيش التركي حصل على دعم شعبي عند القيام بكل إنقلاب، إلا أنه فقد الكثير من المصداقية والثقة بسبب انتهاك الحقوق السياسية والحريات المدنية، والأهم، حقوق الإنسان(غانم،2012 :28).

أن التدخلات السياسية الداخلية والخارجية للجيش حولت الصراع على السلطة بين حزب العدالة والتنمية والجيش إلى صراع مفتوح ثانيًا، نتيجة للاقتصاد المزدهر، الذي حقق نموًّا اقتصاديًّا وصل إلى معدل 7.5 ٪ سنويًّا، وزيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل، تمّ جذب استثمارات أجنبية مباشرة بمستوى لم يسبق له مثيل، ونجا الاقتصاد من الأزمة المالية في عام 2008 وازدادت نسبة الأصوات التي حصل عليها حزب العدالة والتنمية في ثلاثة انتخابات متتالية. وعلاوة على ذلك، أستطاع الحزب تعزيز سلطته، واستطاع أن يحظى بالمزيد من الدعم الشعبي من خلال نجاحه في تقديم خدمات اجتماعية متميزة، ولاسيما في مجال الرعاية الصحية والإسكان (ولو من خلال شبكة مؤسسات شعبية وحكومية هائلة)، وتحسين البنية التحتية في المناطق الحضرية الفقيرة، وإعطاء الأولوية لحقوق الأكراد وغير المسلمين. بالإضافة إلى ذلك، فإن محاولات حزب العدالة والتنمية في أن يكون نموذجًا يحتذى به في الشرق الأوسط، جعلته حليفًا للعالم الغربي يوثق به. كل هذه الإنجازات أدت إلى توطيد سلطة حزب العدالة والتنمية، وجعلت من الصعوبة على الجيش التدخل في السياسة. في المقابل، يلاحظ أن كل انقلاب كان ضد الحكومات الاستبدادية أو الحكومات الائتلافية الضعيفة التي فقدت السيطرة على أزمة اقتصادية أو على القانون أو النظام (باكير،2014 :54).

أدى تعزيز السلطة السياسية لحزب العدالة والتنمية، إلى تصاعد دور النخب المحافظة والليبرالية المؤيدة للإسلاميين، وضعف النفوذ السياسي لحلفاء العسكر العلمانيين في القضاء والسياسة والإعلام، وكذلك بعض قطاعات المجتمع. وبسطت النخبة الإسلامية المحافظة نفوذها وأصبحت أكبر تأثيرًا في الاقتصاد والمجتمع السياسي، ووسائل الإعلام والسلطة القضائية، وحلت محل النخبة الموالية للعسكر في الأوساط البيروقراطية والصناعات التابعة للدولة. لقد أستطاع الجيش الحفاظ على مكانته وقوته، وسوَّغ دوره السياسي من خلال إشعار حلفائه بخطر الأيديولوجيات الشيوعية في السبعينيات من القرن العشرين، والرجعية الإسلامية، والتهديدات الإنفصالية الكردية طوال التسعينيات والأعوام الأولى من الألفية الثالثة. وبمجرد توقف التهديدات الإرهابية، أو كونها تحت السيطرة الحكومية من خلال سياسات المقاربة الأمنية بدأ نفوذ الجيش السياسي يتلاشى (بدوي،2014 :47-49).

شملت التخطيطات تفجير مساجد في أثناء أداء صلاة الجمعة، والقيام بأعمال إرهابية واغتيال شخصيات سياسية، فقد كان لسياسات المقاربة الأمنية للحكومة، والتي أزالت جميع القضايا الأمنية من دائرة نفوذ الجيش من خلال الحد من ظروف التهديدات، بالغ الأثر في تقليص دور الجيش في السياسة الداخلية والخارجية(باكير،2014 :75-77):

1. **ركز حزب العدالة والتنمية على المقاربة الأمنية للتهديدات الإرهابية الرئيسة التي شعر الجيش بحساسية تجاهها وكان على وشك تركها للسلطات المدنية:** صعود الإسلام السياسي والحركة الانفصالية الكردية، وكذلك العلاقات الشائكة مع الجيران. ومع أنه من الملاحظ أنه مع مخططات الإنقلاب التي أدت إلى محاكمات أرغنيكون والمطرقة، لم تكن الحكومة مقنعة عندما أنتهجت المقاربة الأمنية مع صعود الإسلام السياسي. أما

صعود النزعة الانفصالية الكردية، فأتضح أن حكومة حزب العدالة والتنمية كانت عازمة على وضع حد لهجمات حزب العمال الكردستاني عن طريق حل القضية سلميًّا. في هذا الصدد، بدأ مشروعها الخاص بـ"الانفتاح الديمقراطي" في عام 2009 والذي يسمى "عملية الحل الديمقراطي" (حل القضية الكردية)، الذي يتخذ منعطفًا جديدًا نحو المزيد من الحقوق السياسية والحريات المدنية للسكان الأكراد في مقابل إنهاء الكفاح المسلح لحزب العمال الكردستاني وانسحاب الجماعات الكردية المسلحة من تركيا. ورغم المعوقات (على سبيل المثال الدعم التركي للمعارضة السورية، وتغير الحكومات في العراق ودعم إيران لحكومة الأسد في الحرب الأهلية السورية) التي ظهرت بين الحكومة التركية وجيرانها، الذين كانت العلاقات معهم ودية خلال أعوام العقد الأول من الألفية الثالثة، سيطرت الحكومة على عملية صنع القرار فيما يتعلق بالتهديدات الإرهابية الأخيرة بدلًا من اتباع آراء الخبراء العسكريين (زاهر،2015 :54).

2. **تجريد الجيش من أهم آلياته المؤسسية من خلال إصلاحات الاتحاد الأوروبي:** أستمر في فقد المزيد من الصلاحيات الرسمية، مما أدى إلى إضعاف نفوذه السياسي. وكان من بين أهم هذه التغييرات؛ التعديل الدستوري في سبتمبر 2010 الذي حد من اختصاصات المحاكم العسكرية وجعلها مقتصرة على الجيش والواجبات العسكرية. حتى عملية إقالة المجلس العسكري الأعلى للموظفين العسكريين خضعت للمراجعة القضائية. كما أصبحت الجرائم المتعلقة بأمن الدولة، والنظام الدستوري تحت اختصاص المحاكم المدنية. وفي فبراير 2010، كبحت الحكومة مؤسسة رسمية أخرى، تمتع الجيش من خلالها بنفوذ وسلطة، وهي البروتوكول السري للأمن والنظام العام ووحدات المساعدة

(التي يطلق عليها .(EMASYA) هذا البروتوكول سمح للجيش القيام بعمليات تتعلق بمسائل الأمن الداخلي من دون الحصول على موافقة السلطات المدنية.

ومن أجل جعل اليد العليا للمدنيين في مجال مكافحة الإرهاب، أعتمد البرلمان قانونًا لإنشاء أمانة للنظام العام والأمن تابعة لوزارة الداخلية في فبراير 2010. وكانت مهمّة الهيئة الجديدة إنتاج سياسات جديدة لمكافحة الإرهاب بمساعدة موظفين أستعانت بهم من وكالة الاستخبارات الوطنية، وهيئة الأركان العامة، وقوات الدرك والشرطة. وتم تدشين مركز تقييم استخباراتي لتعزيز تبادل المعلومات الاستخبارية بين المؤسسات الأمنية. كما تم اعتماد لائحة بخصوص إدارة العقَارات المنقولة للقوات المسلحة ووكالة الاستخبارات الوطنية في يوليو 2010، وتم تنفيذ قانون ديوان المحاسبة في ديسمبر 2010 لزيادة الرقابة المدنية على النفقات العسكرية. أيضًا تم سن قانون آخر في أغسطس 2012، أعطى البرلمان الحق في الموافقة على نشر تقارير ديوان المحاسبة المتعلقة بالمؤسسات الأمنية والدفاعية والاستخباراتية (بدوي،2014 :55-57).

كما أنخرط المدنيون في رسم وتخطيط سياسات الأمن الوطني Milli Güvenlik) (Siyaset Belgesi – MGSB التي تحدد مصالح البلاد الوطنية، وتحدد التهديدات وسياسات التعامل معها. الوثيقة السياسية للأمن القومي MGSB المعروفة باسم "الكتاب الأحمر"، كان يتم إعداده من مكتب رئيس هيئة الأركان العامة ومجلس الأمن القومي دون التشاور مع البرلمان، وكان مجلس الوزراء والحكومة مضطرين لإتباع قراراته دون معارضة. وظهرت سياسة أخرى حاسمة استهدفت إخضاع الجيش للرقابة المدنية في يوليو عام 2013. كان الغرض منها تعديل قانون الخدمة العسكرية الداخلية. ومع أن المادة 35 عرفت أن مهمّة

القوات المسلحة التركية هي حماية الوطن التركي، والدستور والجمهورية، إلا أن ضباط الجيش دائمًا فسروها على أنها حماية البلاد من الأعداء في الخارج والداخل، ومن ثَّمَّ منحوا الجيش واجب حماية البلاد من التهديدات الإرهابية من خلال القيام بإنقلابات. عرّفت المادة بعد تعديلها مهمة الجيش، في أضيق نطاق، على أنها "الدفاع عن الأراضي التركية ضد الأخطار الخارجية أو التهديدات الإرهابية، وتمكين الجيش من الردع، والوفاء بمهامه في الخارج بموافقة البرلمان التركي ومساعدته على الحفاظ على السلام الدولي"، وهو ما قلص من نطاق التدخل في السياسة الداخلية (مبروك، 2016 :190: 191).

ثالثاً: الإستفتاء على التعديلات الدستورية :

تحت شعار (من أجل تركيا القوية)، أستطاع حزب العدالة والتنمية، بعد قرابة خمسة عشر عاماً من الصراع مع أركان الدولة التركية، تمرير مشروع نظام الحكم الرئاسي في عام 2017 وإخراجه من قبَّة البرلمان إلى فضاء الاستفتاء الشعبي الذي جرى منتصف أبريل/نيسان 2017، إذ شهد الشارع التركي جدلاً واستقطاباً حادَّين، بين مؤيدي النظام الرئاسي، أو ما بات يعرف بجبهة نعم (Evet cephesi) بقيادة حزب العدالة والتنمية، وبدعم من حزب الحركة القومية (القومي التركي)، وبين المعارضين له وهم جبهة لا (hayır cephesi) التي يتزعمها حزب الشعب الجمهوري (الكمالي) بالتحالف مع حزب الشعوب الديمقراطي (الكردي)، يأتي هذا بعد إخفاق الأحزاب الأربعة في التوافق تحت قبة البرلمان، وهو ما جعل العودة إلى الشعب الحلَّ الأخير للفصل في الأمر (محمد، 2017 :41-42).

في الثاني من فبراير/ شباط 2017 صوَّت 338 نائباً من أعضاء البرلمان التركي تأييداً لمشروع التعديل الدستوري، وهي نسبة تؤهله للاستفتاء الشعبي، لكنها لا تؤهله للمناقشة المباشرة

داخل البرلمان، التي تتطلب 367 صوتاً، في حين رفضه 134 نائباً. ويذكر هنا أن بعض البرلمانيين رفضوا الإنصياع لقرارات أحزابهم، وخصوصاً أعضاء الحركة القومية، إذ لم يصوت لمشروع التعديلات سوى 21 صوتاً من أصل 40 عضواً لها في البرلمان، بالإضافة إلى أصوات العدالة والتنمية البالغ عددهم 317، إذا أفترض أن أعضاء العدالة والتنمية صوتوا كلهم للمشروع، وهذا يشير إلى حالة تماوج المواقف السياسية، سواء على مستوى الأفراد أو الكتل السياسية أو حتى الأقليات القومية والإثنية (مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2017 :5).

وعلى الرغم من نتائج الإستطلاعات التي تشير إلى تقدم جبهة (نعم) بنسبة ضئيلة تراوح بين 3% و6%، فإن المهددات والأخطار التي تثيرها جبهة (لا)؛ مثل احتمالات العودة للديكتاتورية والانقلاب على الديمقراطية، التي يرى الشعب التركي أنها المكسب الذي لا يمكن التفريط فيه، تبدو أسهل ترويجاً ووصولاً للمواطن من تفسير مميزات النظام الرئاسي وانعكاساته الإيجابية على الأمن القومي والتنمية الاقتصادية والحقوق والحريات، خاصة أن الشعب لم يتشبع بتفاصيل المواد الدستورية الـ 18(محمد، 2017 :49).

المبحث الثاني: رؤية ومرتكزات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية:

يتأثر الدور الذي تلعبه الدولة سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي بطبيعة البيئة الداخلية لكون هذا الدور ينبع من الإمكانات الذاتية للدولة وهي تعتمد على تفاعل مجموعة المتغيرات الوضعية والمجتمعية والتي تشكل عناصر القدرات القومية والتي بدورها تشكل المقومات الأساسية للدور، أن هذه المتغيرات لها علاقة بتأثيرات عوامل الجغرافيا السياسية والقدرات الأقتصادية أو القدرات العسكرية ويجب أن تتفاعل هذه المتغيرات بكل الاتجاهات وأن

تأثيرها يتباين تبعاً للتطور الحاصل في كل منها فضلاً على دور قيادتها السياسية في كيفية الاستثمار للإمكانات الوطنية للدولة لأغراض السياسة الخارجية .

سوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية تجاه الصراع الفلسطيني– "الإسرائيلي"

المطلب الثاني: طبيعة الدور التركي تجاه سوريا والعراق

المطلب الثالث: التنافس الإقليمي التركي – الإيراني

المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية تجاه الصراع الفلسطيني– "الإسرائيلي"

شهدت مرحلة التسعينيات من القرن العشرين تطور واضح في مجال تعميق العلاقات بين الجانبين التركي والاسرائيلي, حيث تم العمل على توقيع الاتفاقيات ما بين البلدين في عام 1991، ورفع مستوى التمثيل الدبلوماسي لمستوى السفراء, وفي نيسان 1992, تم توقيع اتفاقية وهي عبارة عن وثيقة تتعلق بمبادئ للتعاون بين وزارتي الدفاع في البلدين, واحتفلت الدولتين في نفس العام بذكرى مرور 500عام على الهجرة اليهودية إلى الدولة العثمانية من أجل الهروب من التعذيب والقتل في أوروبا، وفي آذار من عام 1993 تم تشكيل مجلس الأعمال التركي_"الإسرائيلي", وقامت الدولتان بتوقيع مذكرة تفاهم من أجل إنشاء لجان مشتركة لكبار المسؤولين من أجل التعامل مع التهديدات الإقليمية كالإرهاب, وتعزيز قدراتها العسكرية في تشرين الثاني من العام نفسه ((Dahl and Slutzky, 2006 :45).

استمر التعاون التركي "الإسرائيلي" بالمجالات الأمنية والعسكرية, ومن ثم تبادل المعلومات لغاية تتويج هذا التعاون من خلال زيارة رئيسة الوزراء التركية السابقة تانسو تشيللر عام1994م، وعبر الرئيس "الإسرائيلي" خلال زيارة له في نفس العام عن امتنانه لتركيا في

احتضانها لليهود عندما طردوا من أوروبا فقال: " إن "إسرائيل" لم تنسى ما فعلته الإمبراطورية العثمانية حينما احتضنت اليهود قبل خمسمائة عام بعدما طردوا من أوروبا واضطهدوا". وعقد في هذه الزيارة عدة اتفاقيات بين البلدين، كما مهدت لتوقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجي في 23 شباط من العام 1996م, ويعد هذا الاتفاق عبارة عن نقطة تحول جذرية في العلاقات التركية_"الإسرائيلية" للأفضل، وخصوصاً أنه قد جاء بمرحلة اتصفت بعلنية العلاقات ما بين البلدين بسبب التغير في الظروف الإقليمية والدولية ومن أهمها الشروع في تسوية سياسية من أجل الصراع العربي "الإسرائيلي" وهو ما كان موجود دون علنية, وإضافة لتعزيز العلاقات ما بين البلدين, وقد حررت هذه التسوية تركيا من محاولات محافظتها على توازن علاقاتها مع كل من العرب و"إسرائيل", وبعد ذلك أصبحت جميع الزيارات الرسمية العلنية ما بين البلدين عبارة عن زيارات اعتيادية وعلى كافة المستويات وخصوصاً على مستوى القمة وتتناول كافة المجالات العسكرية إضافة إلى الاقتصادية والسياسية (إبراهيم، 2008 : 29).

وشهدت العلاقات التركية – "الإسرائيلية" تراجعاً تدريجياً بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا وتحولت هذه العلاقات من علاقات تحالف إلى علاقات تصادم واتخاذ الحزب مواقف مؤيدة للقضية الفلسطينية والتنديد بالإجراءات "الإسرائيلية" العسكرية في تعاملها مع الانتفاضة الفلسطينية لعام 2000 والتنديد بالحرب "الإسرائيلية" على لبنان عام 2006 وحرب غزة. وكان للإصلاحات القانونية والدستورية الشاملة التي أجرتها تركيا تحت قيادة حزب العدالة والتنمية في بنية النظام السياسي التركي قد حدث وبشكل كبير من سطوة ونفوذ حلفاء "إسرائيل" التقليدين في المؤسسة العسكرية والبيروقراطية في عملية صنع القرار التركي وباتت الحكومة التركية المنتخبة هي من تصنع القرارات. وتغيرت البيئة الإقليمية وموازين القوى في المنطقة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، حيث تحسنت البيئة الإستراتيجية

المحيطة بتركيا نظراً لتطور العلاقات التركية الإيرانية والانفتاح السوري على تركيا والدعم "الإسرائيلي" للأكراد في شمال العراق الأمر الذي أدى إلى إنهيار الأعمدة الرئيسية للعلاقات بين الطرفين القائمة على الخطر المشترك وتوافق رؤية البلدين تجاه الشرق الأوسط. كذلك كان لسقوط الطائرة الحربية الروسية من قبل القوات التركية الأثر في قطع أو تهديد العلاقات الاقتصادية بينهما فلجأت تركيا مرة أخرى لفتح أبوبها مع "إسرائيل" عام 2016 (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات, 2016: 21).

إزداد التوتر في العلاقات بين البلدين (تركيا وإسرائيل) في عام 2007 إثر نجاح اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة في الضغط على الكونغرس الأمريكي لاعتبار الأحداث التي تعرض لها الأرمن في عامي (1915–1916) إبادةً جماعيةً بحق الأرمن من قبل الدولة العثمانية. كما أن الحرب "الإسرائيلية" على غزة عام (2009/2008) مثلت نقطة تاريخية فاصلة في العلاقات بين البلدين وأنهت الطموح التركي للقيام بدور المرجعية الإقليمية المقبولة من جميع الأطراف في مفاوضات السلام بين السوريين و"الإسرائيليين" ووجه رئيس الوزراء التركي آنذاك " رجب طيب أردوغان" في واقعة دافوس عام 2009 رسالة واضحة إلى "إسرائيل" بأن الدفء في العلاقات بين البلدين أصبح أمراً من الماضي(صدى البلد، 2015 :4).

أستمرت العلاقات التركية "الإسرائيلية" في التراجع إثر تراجع القوة الأمريكية في الشرق الأوسط، بالرغم من ذلك، وفي ظل سعي "إسرائيل" لتطور العلاقات التركية –"الإسرائيلية"، قامت "إسرائيل" في عام 2010 بمحاولة منها تخفيف حدة التوتر في العلاقات بينهما، إلا أن محاولتها باءت بالفشل لرفض "إسرائيل" رفع الحصار عن غزة ووقف الاستيطان. وأرسلت تركيا قافلة إغاثة إنسانية إلى غزة المحاصرة أطلق عليها اسم (أسطول الحرية) بغرض كسر الحصار

"الإسرائيلي" المفروض على قطاع غزة بغية تحقيق نصر معنوي لتركيا وفرض المزيد من الضغط الدولي على "إسرائيل" في حال تعرضها للقافلة، الأمر الذي أدى إلى تفاقم التوتر في العلاقات التركية – "الإسرائيلية" وقيام القوات "الإسرائيلية" في 31 أيار 2010 باقتحام السفينة وقتل تسعة من الناشطين وأعقبت هذه المجزرة إدانة وردود فعل دولية واسعة النطاق، وأخذت تركيا بتصعيد الموقف تجاه "إسرائيل" وطالبت باعتذار علني من "إسرائيل" وبلجنة تحقيق دولي في الحادثة، إلا أن الدولتين وفي ظل الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة بهما وقعا لاتفاق إعادة العلاقات في عام 2016. (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات, 2016 :26-28).

توترت العلاقات التركية – "الإسرائيلية" وانتابها شيء من التراجع والفتور بعد حادثة أسطول الحرية، إلا أن العلاقات بين البلدين بقيت قائمة في جميع المجالات، ففي المجال العسكري تم التوقيع على صفقة سلاح بين الطرفين بقيمة (100) مليون دولار وأرتفع حجم التبادل الاقتصادي بين البلدين بنسبة 15% في عام 2012، وفي المجال الأمني وافقت تركيا على إقامة محطات إنذار مبكر على أراضيها من قبل حلف الأطلسي لتزويد "إسرائيل" بالمعلومات الإستخبارية، وعلى جانب التعاون الأمني والاقتصادي لم تنقطع الزيارات واللقاءات السرية العالية المستوى بين الجانبين. ونتيجة لتطورات الأزمة السورية وتعقيداتها الإقليمية والدولية، والتدخل الروسي في سورية والأزمة السياسية التي حدثت في العلاقات الروسية – التركية، ترافق ذلك مع الجهود الأمريكية المبذولة بين الطرفين عن قيام "إسرائيل" بتقديم أعتذار علني عما جرى لأسطول الحرية التركي بهدف المحافظة على العلاقة مع تركيا وذلك لما لها من دور أساسي ومؤثر في المنطقة وخصوصاً على الدول العربية، وبسبب التغيرات الجوهرية التي يشهدها الإقليم وبادرت تركيا إلى قبول الإعتذار "الإسرائيلي" الشفوي لإحساس الجانبين التركي – "الإسرائيلي" بالحاجة الماسة إلى بعضهما البعض للتعامل مع تداعيات الأزمة السورية ولاسيما في ظل

التخوف المشترك من صعود الجماعات الإسلامية المتشددة في سوريا وإخفاق الإستراتيجية التركية في تحقيق أهدافها المتعلقة بالأزمة السورية ووصول هذه الإستراتيجية إلى ما يشبه التآكل والخوف من إرتداد تداعيات الأزمة على الأمن القومي التركي بسبب التورط التركي عسكرياً وسياسياً في الأزمة السورية (دلي, 2013 :15).

المطلب الثاني: طبيعة الدور التركي تجاه سوريا والعراق

مقومات الدور التركي

تمتلك تركيا مقومات ومقدرات تمثلت أولاً في الاستقرار السياسي الذي بدأ في التشكل بعد عام 1996, حين شهدت تركيا نظاماً سياسياً مستقراً, يقوم على أسس برلمانية يتفوق على كثير من الأنظمة السياسية في المنطقة, حيث عمل على تعميق مفاهيم الديمقراطية, بدءاً في تقليص صلاحيات مجلس الأمن القومي الذي يسيطر عليه العسكر؛ حيث أدخل أردوغان مجموعة من الإصلاحات السياسية (2003/8/6) غير بموجبها تكوين المجلس من مثل أن يكون أمينه العام معيناً من قبل رئيس الوزراء, بعد موافقة رئيس الجمهورية. وأصبحت اجتماعية مرة كل شهرين بدلاً من شهر. والأهم من ذلك تحول دوره ليصبح إستشارياً لا تنفيذياً ملزماً. كما أدخل أردوغان (أثر استفتاء شعبي جرى في تشرين الأول/أكتوبر عام 2007) تعديلاً على طريقة انتخاب رئيس الجمهورية ليكون من قبل الشعب مباشرة, وخفض مدة الرئاسة إلى خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة, وزاد دور مؤسسات المجتمع المدني في صناعة السياسات العامة. ونتيجة لذلك فقد أصبحت تركيا نموذجاً ديمقراطياً حقق لها الاستقرار والنفوذ السياسي في الإقليم (كرامر, 1996 :24).

لقد تزايد الاهتمام بالدور التركي في منطقة الشرق الأوسط وقضاياها، لاسيما حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا، وحرص قيادات الحكومة الجديدة على تأكيد تبنيهم رؤية مختلفة نوعياً لسياسة تركيا وعلاقاتها الخارجية في الدوائر المختلفة، وبخاصة في الدائرة الشرق الأوسطية، وعزز من هذا الاهتمام ما شهدته عناصر القوة التركية من تطورات إيجابية خلال هذه الفترة، لاسيما في أبعادها الاقتصادية، حيث نجحت تركيا في احتلال المرتبة الأولى بين اقتصاديات المنطقة والسادسة عشرة على المستوى العالمي، من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي، وصاحب ذلك زيادة حضور الدور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحورية في المنطقة، سواء فيما يتعلق بالقضية العراقية، أو الصراع العربي – "الإسرائيلي" بمساراته المتعددة، أو أزمة البرنامج النووي الإيراني، أو طرح تركيا كنموذج في قضايا الإصلاح في المنطقة بأبعاده المختلفة، وغيرها من القضايا(باكير، 2014 :55–59).

ومنذ وصوله إلى الحكم عام 2002، حاول "حزب العدالة والتنمية" مسايرة الجيش المتشكك والتعايش معه، قبل أن يكشف في عام 2008 عن محاولة انقلابية عُرفت باسم "قضية أرغنكون"، أو "المطرقة"، وضُبِط على أثرها مئات من ضباط الجيش، الذين تمت إحالتهم على المحاكمة. وفي عام 2013 وعلى أثر الخلاف الذي نشب بين حكومة حزب العدالة والتنمية وحركة "الخدمة"، وهي منظمة صوفية أشبه بالأخوية تغلغلت في مفاصل المجتمع والدولة، أسّسها عام 1970 الداعية فتح الله غولن، جرى ردّ الاعتبار للجيش بعد أن تبين أنّ معظم المتهمين في المحاولة الانقلابية لم يكونوا متورطين فيها، بل أتهمتهم جماعة "الخدمة" التي كانت تُحكم سيطرتها على جهازَي الشرطة والقضاء، مستغلةً الفرصة لتعزيز نفوذها في المؤسسة العسكرية وغيرها من أجهزة الدولة؛ بحيث بدأت بعدها حكومة العدالة والتنمية إعادة بناء الشرطة والدرك وإدخال عناصر موالية لها فيهما (الإسكندراني، 2016 :51–53).

إن الإنقلاب العسكري في تركيا لعام 2016 لم يأت من فراغ، أو رغبة العسكر في استلام السلطة، فعلى الرغم من إن تركيا شهدت أربع انقلابات عسكرية ناجحة قبل هذا الانقلاب، إلا إن حجة العسكر دائماً هي حماية الديمقراطية والمبادئ الاتاتوركية العلمانية، وهذا الانقلاب أخذ نفس الحجة بحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان حسب تصريح الانقلابين، ومن الأسباب الأخرى هي(باكير، 2014 :30–31):

أولاً: الأسباب الداخلية:

- تراجع شعبية حزب العدالة والتنمية، لأن حصوله على الأغلبية في انتخابات الإعادة بتاريخ 2015/11/1، لم يأتي نتيجة التأييد الشعبي الواسع له، لأن خسارته في الانتخابات السابقة هي دليل على تراجع شعبيته في أوساط الشعب التركي، وحتى تراجع التأييد الإقليمي والدولي لتركيا.
- مساندة الحكومة للمجموعات التي توصف دولياً بالإرهابية مما أضر بسمعتها دولياً، فالمتابع للأحداث يرى داعش لازال يتلقى الدعم من تركيا، من خلال مقراته داخل الأراضي التركية، كذلك أستمر الدعم التركي للمجموعات الأخرى مثل "النصرة وجيش الشام" وغيرها، كذلك إتهام التنظيم بالعديد من التفجيرات داخل تركيا نفسها.
- تحول الحكم إلى حكم دكتاتوري تسلطي، وابتعاده عن المبادئ الاتاتوركية التي يحميها العسكر. والاعتداء على حرية الإعلام وحرية الرأي، بإغلاق عدة محطات فضائية وإذاعات للمعارضة التركية، والتضييق على المعارضين قبل الانتخابات لمنع الحملات الانتخابية للمعارضة، واعتقال عدد من النشطاء الأكراد في مدن مختلفة.
- التدهور الأمني: بعد سنوات من الهدوء والاستقرار الأمني ولاسيما في مناطق شرق وجنوب تركيا، بعد الاتفاق بين الحكومة وحزب العمال الكردستاني، عادت العمليات

العسكرية من جديد، وعادت الاشتباكات بين القوات الأمنية وعناصر حزب العمال الكردستاني، وهناك قتلى من الطرفين بشكل شبه يومي.

ثانياً: الأسباب الخارجية:

- إن اعتماد حزب العدالة والتنمية وزعيمه " اوردوغان" على الأزمة السورية في تقوية موقعه في السلطة، ونفوذه الإقليمي هو حل مؤقت وليس دائم، لأن الأزمة السورية قد دخلت مرحلة جديدة بعد تدخل روسيا المباشر في سوريا، والذي غير مجريات الأحداث، واحتمال انفراج الأزمة السورية مستقبلاً(الإسكندراني، 2016: 45-49).
- إنحسار الدور الإقليمي لتركيا بشكل لافت للنظر في عهد حزب العدالة والتنمية، لدوره السلبي في أغلب أحداث المنطقة، واعتماده على المد الديني والمذهبي، والذي قاد إلى توتر علاقاتها مع دول مهمة في المنطقة مثل العراق ومصر والسعودية، إذ إن عدم وقوف تركيا مع السعودية في حرب اليمن، وعلاقاتها القوية مع قطر المنافس للسعودية، ودعمها للإخوان المسلمين في مصر، ودورها السلبي في ليبيا، ودعمها لداعش في العراق، وعلاقاتها مع إقليم كردستان على حساب بغداد وخاصة في مجال النفط، جعلها شريك غير مناسب وغير موثوق فيه، لأغلب الدول العربية، وأن هذا الدور السلبي لحزب العدالة والتنمية بقيادة أوردوغان خلق عداءً إقليمياً لتركيا، ومن كل الجبهات (باكير، 2014 :57-59).
- إن تعويل حزب العدالة والتنمية على مساعدة أمريكا ودعمها لتركيا في تحقيق مصالحها في المنطقة، قد خف نشاطه، إذ إن أمريكا بدأت تطبيق إستراتيجية جديدة تقوم على التدخل المباشر في المنطقة أو من خلال المجموعات المسلحة وليس دول، كذلك تخفيف التوتر بين أمريكا وبين بعض الدول مثل إيران، لهذا فإن أمريكا قامت بدعم

ومساعدة أكراد سوريا بالسلاح والمستشارين رغم المعارضة التركية الشديدة، وهذا يدل على إن دور تركيا في الإستراتيجية الأمريكية لم يكن كما كان في السابق (محمد، 2017 :8).

- تفوق دول إقليمية على تركيا ومنهم إيران بسبب سياسة أوردوغان العدائية ضد جيران تركيا، فقد حصلت إيران على حقوقها النووية في الاتفاق النووي بينها وبين مجموعة 5+1، قد جعل منها الدول الإقليمية رقم واحد في المنطقة، هو ما أدى إلى أستنفار العسكر على الرئيس اوردوغان. ودخل المتغير الروسي المباشر في الأزمة السورية ضيفاً غير مرحب به من جانب تركيا، فإضافة إلى العداء التاريخي بين الأتراك والروس، لقد كان لدور تركيا السلبي في سوريا سبب من أسباب تدخل روسيا المباشر، لهذا فإن العلاقات المستقبلية بين الدولتين سوف تنطوي على العديد من الأزمات، فمن جهة قد تقوم روسيا، ومن أجل إيقاف دعم تركيا للمجموعات المسلحة في سوريا، بدعم حزب العمال الكردستاني في تركيا، خاصة وأن للحزب روابط تاريخية مع روسيا الشيوعية، ومن جهة أخرى إن أي حل للأزمة السورية سوف يجعل لروسيا دوراً مستقبلياً فيها، ويخرج تركيا من اللعبة.

على مستوى علاقتها مع العراق على الرغم من الموقف السلبي الذي أتخذته الحكومة التركية في حرب الخليج الثانية والتوتر الذي أصاب العلاقات بين الطرفين، فإن تركيا في عهد رجب طيب أردوغان أتخذت موقفاً إيجابياً في الحرب الأمريكية البريطانية على العراق في آذار (2003) عندما رفضت الحكومة التركية السماح للقوات الأمريكية النزول على أراضيها وفتح جبهة شمالية على العراق، وذلك لإدراك تركيا أن أي تدخل عسكري أمريكي عن طريقها سيؤدي

إلى ضرر بالعلاقات الإسلامية- العربية ويسيء إلى صورتها إقليمياً ودولياً فضلاً عن عدم حصول تركيا على ضمانات كافية بشأن مستقبل الأكراد (نور الدين، 2004 : 416).

ومع إحتلال العراق في نيسان 2003 من قِبل القوات الأمريكية سعت تركيا إلى تعزيز علاقتها مع العراق من خلال إستقبال رؤساء حكوماته المتعاقبة والسعي مع ضبط حدوده معه لمنع دخول الإرهابيين إلى أراضيهم كما سعت تركيا إلى حضور اجتماعات دول جوار العراق والعمل على إستقراره وعمدت إلى فتح معابرها الحدودية للتجارة مع العراق فضلاً عن أن العراق يسوق نفطه عبر أنابيب تركيا إلى الأسواق العالمية. ومع إقرار الدستور العراقي في عام (2006) وجدت تركيا نفسها تقترب من دائرة الأخطار التي ترتسم في العراق وتؤثر على جميع دول المنطقة، إذ خرجت تركيا من المعادلة العراقية بخسائر واضحة تمركز حزب العمال الكردستاني في شمال العراق وإقرار صيغة النظام الفيدرالي وتراجع موقع التركمان والسعي لتغيير البنية السكانية في مدينة كركوك العراقية (نور الدين، 2008 : 283-284).

وقد توترت العلاقات العراقية التركية في أواخر عام (2007) إذ طلبت تركيا من العراق ضرورة إخراج حزب العمال الكردستاني من أراضيه بعد الهجمات التي قام بها في داخل تركيا وإتهمت الأحزاب الكردية العراقية بدعم الحزب، وقد عملت الحكومة العراقية على تخفيف حدة التوتر على الحدود العراقية التركية من خلال إرسال وفود إلى تركيا لمنع أي تدخل تركي في شمال العراق، كما أرسلت الحكومة التركية وزير خارجيتها للتفاوض بشأن هذه الأزمة، إلا أنه على الرغم من كل تلك المحادثات الدبلوماسية بين الطرفين أقدمت الحكومة التركية على ضرب مواقع حزب العمال الكردستاني في شمال العراق وذلك للحد من نشاطاته وتدمير قواعده (صحيفة

الشرق الأوسط، 2007 : 20–23). وكما أقدمت الحكومة التركية في عام (2007) برسم الخطوط العامة التي ترسم علاقتها مع العراق من خلال (سلمان، 2008 :356–357):

1–حماية الوحدة السياسية والجغرافية في العراق وإعادة التوازن المختل بين المجموعات العراقية.

2–التوصل إلى تسوية بين طوائفه.

3–حماية الدور المركزي للحكومة العراقية وضبط معابره الحدودية البرية والجوية.

4–أن ثروات العراق لكل العراقيين.

5–حل قضية كركوك عبر العمل الدبلوماسي مع العراق.

6–إنهاء الوجود المادي لحزب العمال الكردستاني.

ومن خلال كل ذلك، فإن تركيا سعت إلى إقامة علاقات قوية مع العراق لضمان وحماية مصالحها، كما أنها ترفض تقسيم العراق، لأن ذلك يضر بالعراق، ويولد مصدر قلق لتركيا، فهي والحالة هذه ترى تركيا ضرورة عدم تقسيم العراق على أسس أثنية.

في أواخر عام 2015 م توغلت القوات التركية في شمال العراق واستقرت بمنطقة بعشيقة التابعة لمحافظة نينوى الأمر الذي أثار ضجة إعلامية عالمياً وإقليمياً وسخطاً شعبياً في الشارع العراقي، حيث كان النواة الأولى لهذه القوات مؤلفة من 150 جندياً مدعومين بـ 25 من الدبابات والعجلات المدرعة إضافة إلى كاسحات ألغام، فبروز تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» («داعش»)/«الدولة الإسلامية» قد دفع تركيا إلى نشر قواتها ضمن نطاق أكثر عمقاً داخل شمال العراق. ففي ربيع عام 2015، أرسلت أنقرة جنوداً إلى ناحية بعشيقة بالقرب من الموصل وخارج المناطق الخاضعة لسيطرة «حكومة إقليم كردستان»، وذلك بهدف تدريب

العرب السنة والأكراد على محاربة تنظيم «الدولة الإسلامية»(الإسكندراني،2016: 112-115).

أولا: العوامل المؤثرة في التعاون الإستراتيجي بين العراق وتركيا:

على الرغم من إتباع تركيا توجهاً تركياً جديداً تمثل بسعي الحكومة التركية لتطبيق سياسة (تصفير الأزمات) مع الدول المجاورة، والتي أرسى دعائمها وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو، إلا أن العلاقات العراقية-التركية، أستمرت نحو التعاون من جانب والتراجع من جانب آخر، لاسيما أن المواضيع التي تتحكم في العلاقات العراقية-التركية، من الناحية الإستراتيجية، تتمثل بأربعة مواضيع رئيسية تتلخص في (المشكلات الأمنية، وموضوع المياه المشتركة، وموضوع النفط الخام والغاز الطبيعي، وموضوع التبادل التجاري). ويرتقي قسم منها نحو الثوابت الإستراتيجية، وتشكل نقاط قوة (Strengths Points) لدولة، فيما تتراجع لتصبح نقاط ضعف (Weakness Points) لدى الأخرى. ومنها على سبيل المثال، قضية المياه المشتركة والتي تعد نقطة قوة لتركيا، ونقطة ضعف للعراق. في حين يعد إمتلاك العراق للنفط الخام والغاز الطبيعي نقطة قوة له، فيما يشكل هذا الموضوع نقطة ضعف لتركيا، ويمكن تلخيص هذه المواضيع، بما يلي (النداوي، 2014 :51):

المشكلات الأمنية وتتمحور في:

1. **القضية الكردية:** تواجه تركيا التحركات العسكرية لحزب العمال الكردستاني التركي المعارض، والتي ينطلق قسم منها من المناطق الحدودية المشتركة مع العراق، والتي تستهدف المؤسسات المدنية والعسكرية التركية، مما يؤدي إلى قيام تركيا بين الحين والآخر

بقصف مناطق داخل الأراضي العراقية في المحافظات الشمالية داخل إقليم كردستان، أو التدخل العسكري داخل تلك المناطق، مما يتسبب بحصول توترات بين البلدين، ومع لجوء الطرفين إلى حلها مرحلياً، إلا أنها تبقى أحد أهم المواضيع التي تعرقل مسيرة العلاقات بين الدولتين، وبخاصة مع وجود تباين في الرؤى نحو القضية الكردية بين تركيا والعراق، تتمثل في إعتراف العراق بالحقوق القومية للأكراد، فيما ترفض تركيا ذلك (مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2017 :15)

2. **المياه المشتركة :** بدأت مشكلة المياه بين تركيا والعراق مع بداية ستينيات القرن العشرين عندما بدأت تركيا بتأسيس مشروع (الكاب GAP project)، والذي بدأ بحجز كميات كبيرة من مياه نهري دجلة والفرات عقب بنائها (22) سداً لأغراض الري وتوليد الطاقة الكهربائية مما شكل تهديداً خطيراً للعراق جراء تناقص الكميات المائية له. وتزايد التوتر حول موضوع المياه بين تركيا والعراق عقب مشاركة تركيا وسوريا في الحصار الاقتصادي (UN Embargo) الذي فرض على العراق بعد حرب الخليج الثانية عام 1991. وفي عام 2008 وافقت كل من تركيا وسوريا والعراق على تنشيط عمل اللجنة الثلاثية المشتركة لتدارس موضوع إدارة الموارد المائية بين الدول الثلاث، وخلال عام 2009 وافقت تركيا على زيادة تدفق مياه الفرات، مقابل زيادة العراق لتجارته النفطية مع تركيا ومنع الإرهابيين من التدخل بشؤون تركيا عبر الحدود العراقية، ولا تزال قضية المياه أحد المواضيع المثيرة للجدل بين العراق وتركيا (نور الدين، 2008 :190).

3. **النفط الخام والغاز الطبيعي:** تمثلُ الاتفاقية الموقعة بين العراق وتركيا في 27 أغسطس 1973 لبناء خط أنبوب لنقل النفط الخام بطول (345) كم من كركوك إلى دوريتول في

تركيا أولى خطوات التعاون في حقل النفط بين الدولتين، ونصت الاتفاقية على تزويد تركيا بكمية قدرها (10) ملايين طن في سنة التشغيل التي بدأت في عام 1977 على أن تتضاعف في السنوات اللاحقة. وفي عام 1984، أنجز مشروع خط الأنابيب الثاني وبطول (981) كيلو متراً لضخ ما يقارب مليون برميل من النفط الخام من حقول العراق إلى ميناء جيهان التركي على البحر الأبيض المتوسط، وبذلك أصبح مجموع الطاقة الإنتاجية التي تنقل عبر تركيا مليوناً ونصف المليون برميل يومياً، وتسبب إهمال تشغيل الأنابيب بين العراق وتركيا بسبب الحصار وإجراءات الإحتلال الأمريكي في انخفاض الكمية المصدرة إلى (400) ألف برميل يومياً، وبإمكان البلدين إعادة تأهيل الأنابيب المشتركة لزيادة الكميات المصدرة عبر تركيا إلى مستواها السابق، وخاصة أن التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز تشكل دافعاً قوياً لزيادة الكميات المصدرة عبر خطوط الأنابيب العراقية–التركية (النعيمي، 2010 :23).

4. **التبادل التجاري** :تزايدت أهمية العلاقات الاقتصادية بين تركيا والعراق، ولدرجة أن كلاً منهما أصبح معتمداً على الآخر. وتأمل الحكومة التركية بأن يؤدي الاستقرار الأمني التدريجي في العراق بعد الإنسحاب الأمريكي إلى زيادة الطلب على البضائع والخدمات والمواد التركية، والتي ستؤدي إلى زيادة فرص عمل الشركات التركية في العراق. وباستثناء قطاع النفط، تُعد تركيا من أكبر المُستثمرين التجاريين في العراق، حيث تزود الشركات التركية العراق بمختلف البضائع الإستهلاكية والصناعية والخدمية. وبحسب إحصائيات وزارة التجارة التركية، فإن حجم التعاون التجاري بين تركيا والعراق وصل إلى (6) مليارات دولار بنهاية 2010، في حين كان في عام 2003 بحدود (940) مليون دولار، وبذلك أحتل العراق المستوى الخامس عالمياً لشركاء تركيا التجاريين، كما تعمل في العراق (117) شركة

تركية في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات، وتحرص تركيا على تطور العلاقات الاقتصادية مع العراق نحو الأفضل في السنوات اللاحقة (Turunc, 2010:40).

5. المناطق المتنازع عليها في مدينة الموصل:

من أهم االمحافظات المتنازع عليها ما يلي(Leonard,2010:47):

أ- **محافظة كركوك:** تطالب الحكومة الكردستانية بضم مدينة ومحافظة كركوك لكردستان وتعتبر مدينة كركوك تاريخيا مدينة تركمانية وحاليا خليط من الاكراد والتركمان والعرب ويتعبر قضاء الحويجة والرشاد والرياض وداقوق ذات اغلبية عربية سنية. ويشكل العرب نسبة 72% من سكان محافظة كركوك، وينتشرون في (قضاء الحويجة) و(قضاء داقوق) و(قضاء الدبس)، وقسم منهم داخل مدينة كركوك وقضاء كركوك ويشكل الاكراد نسبة 21% من سكان المحافظة وتعتبر مدينة كركوك ذات اغلبية كردية.

ب-**محافظة نينوى:** تطالب الحكومة الكردستانية بضم عدة مناطق مختلطة ذات غالبية سريانية مسيحية وتركمانية وشبكية ويزيدية وعربية في سهل نينوى وتشمل أقضية الشيخان، والحمدانية وتلكيف. وكذلك منطقة التواجد اليزيدي في بلدة سنجار الواقعة في محيط عربي وكذالك ناحية زمار من قضاء تلعفر وناحية القحطانية في قضاء البعاج. وقضاء مخمور علما ان غالبية سكان قضاء مخمور هم من العرب السنة إضافة إلى اقلية كردية.

ج- **محافظة ديالى:** تطالب الحكومة الكردستانية بضم مدينة خانقين ذات الغالبية الكردية الفيلية. وكذلك ناحية مندلي من قضاء بلدروز وقضاء بدرة الواقع ضمن الحدود الإدارية لمحافظة واسط، ويسكن هذه الأقضية كلا من اللور الكرد الفيليين والتركمان والعرب

الشيعة. ومدينة جلولاء تسكانها اغلبية عربية بنسبة 90% ومدينة السعدية ويسكنها خليط من العرب والتركمان. وقضاء كفري المكون من خليط من التركمان والعرب والأكراد في محافظة ديالى

د- **محافظة صلاح الدين:** تطالب الحكومة الكردستانية بضم قضاء طوز خورماتو ذو الغالبية التركمانية ضمن صلاح الدين لكردستان.

ثانياً: الدور التركي في سوريا :

لقد شهدت العلاقات السورية التركية مرحلة متطورة في تاريخها من خلال الزيارات المتبادلة لكلا الطرفين، إذ قام رئيس الوزراء السوري مصطفى ميروفي في 29-30 تموز 2003 بزيارة تركيا ووقع معها أربع إتفاقيات تتعلق بالمجال النفطي والغاز والثروات المعدنية والتعاون التجاري، وأكدت سوريا للقيادة التركية، أن حزب العمال الكردستاني قد تم إغلاقه وتم شن حملة واسعة في سوريا ضد أنصاره. ومن أجل تفعيل العلاقات السورية التركية ولا سيما على المستوى السياسي قام الرئيس السوري بشار الأسد بزيارة تركيا في كانون الثاني (2004)، لا سيما أن إحتلال العراق قد عزز رؤية الطرفين حول الوضع في العراق ومن أجل تطوير التعاون الاقتصادي وتوسيع آفاقه قام وزير التجارة والصناعة التركي "علي جوشكن" بزيارة سوريا بتاريخ 22 تشرين الأول (2004) والتقى مع رئيس الوزراء السوري محمد ناجي العطري وتم التأكيد على ضرورة إقامة منطقة حرة وإقامة مناطق زراعية وتجارية وحدودية مشتركة (صحيفة الشرق الأوسط، 2004 :2).

وقد تطورت العلاقات الإقتصادية بين البلدين بصورة كبيرة، حيث صدّرت تركيا إلى سوريا سلع بما يقارب (265) مليون دولار واستوردت سوريا بما يقارب (506) مليون دولار (نفط

خام) لتشكل تجارة حجمها ما يقارب (762) مليون دولار عام (2004). وإن تطبيع العلاقات مع سوريا وتحويلها في إتجاه التعاون والتنسيق في قضايا لم تقتصر على المجال الاقتصادي بل أخذت منحى في عملية إحياء السلام مع "إسرائيل"، والذي يعتبر من النجاحات السياسية الكبيرة لحكومة أردوغان، كذلك تقاسمت تركيا مع سوريا الهموم الأمنية المشتركة مثل إحتمال دولة كردية مستقلة في حين أن الإدارة الأمريكية في عهد جورج بوش الابن أبدت تحفظات شديدة بشأن التقارب التركي-السوري واعتبرت أنه لا يساعد إستراتيجيتها لعزل سوريا، فإن التزام تركيا المتزايد إزاء سوريا عبر زيارات متبادلة لمسؤولين رفيعي المستوى أو بناء علاقات شخصية حميمة بين عائلتي الرئيس بشار الأسد ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان وتكثيف المبادلات التجارية كان بعيداً عن أي إعتراض يذكر، حتى وقوع جريمة إغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في شباط من عام (2005). فقد بذلت حكومة أردوغان جهوداً كبيرة للحفاظ على سياسة الإلتزام إتجاه سوريا خصوصاً خلال الأشهر الخمس عشر التي تلت إغتيال الرئيس رفيق الحريري، عندما ظهر أن أنقرة هي من العواصم العالمية التي تميل إلى الإكتفاء بعلاقات عادية مع دمشق في ظل الشكوك حول التورط السوري في اغتيال الحريري والشعور بالخسارة الفادحة بغياب شخصية إستثنائية مثل الحريري عن المسرح الإقليمي (نوفل، 2010 : 78-80).

وكانت حجة أنقرة في ذلك هي أن استمرار العلاقة مع دمشق يمكن أن يساعد في جلب قتلة الحريري إلى المحكمة، يبدو واضحاً أن تركيا ما كانت تريد التفريط بعلاقة إستراتيجية تعتبر مدخلاً طبيعياً لها إلى العالم العربي، بل إن المؤسسة الكمالية تريدها لأسباب تتعلق بالأمن والمصلحة المشتركة بالتعامل مع الحركة الكردية وإحتواء تهديد النزعة الإنفصالية الكردية في شمال العراق في حين أن حكومة أردوغان التي باتت تمثل مركز القوة في تركيا تتطلع إلى أسباب معقدة أكثر تتعلق بهيبة تركيا ومكانتها في الشرق الأوسط كقوة إقليمية صاعدة، وضرورة

التموضع في المحيط الجيوسياسي إزاء الصعوبات والخيبة التي تكتنف عملية الإنضمام إلى الاتحاد الأوروبي (نوفل، 2010 : 80-81).

شهدت العلاقات التركية-السورية تحولاً كبيراً بفعل الأزمة السورية، فقبل الأزمة كانت السياسة الخارجية التركية تنطلق وفق نظرية (صفر مشاكل) التي أطلقها وزير الخارجية التركي السابق احمد داوود اوغلو، وعليه شهدت العلاقات التركية تحسناً كبيراً مع دول الجوار ومنها سوريا وايران. ومع بداية الأحداث في سوريا كان لتركيا موقفاً مزدوجاً من الأوضاع في سوريا والذي يجمع بين استمرارية النظام ودعم مطالب الشعب السوري، وذلك من خلال إستضافة أنشطة المعارضة السورية على الأراضي التركية، لكن مع تزايد العنف والقتل من قبل النظام السوري والدور التركي في دعم بعض الفصائل المسلحة في سوريا تراجعت العلاقات التركية-السورية للحد الذي وصلت إلى قطع العلاقات بين البلدين (Ebrahimi, N. 2012 :78-80).

ومع إستمرار الأزمة في سوريا أصبحت الأراضي التركية بعد ذلك ملاذاً آمناً للجيش السوري الحر واللاجئين السوريين، هذا بالإضافة إلى إستضافة تركيا للمجلس السوري المعارض، وقيام منظمات تركيا بالتعاون والتنسيق مع المعارضة واللاجئين السوريين، حيث قدمت تركيا كافة أشكال الدعم للمعارضة السورية، وهذا يعبر عن موقف داعم للمعارضة السورية (ابراهيم، 2012 :76).

وعليه يمكن القول بأن مواقف تركيا كانت متناقضة في البداية تجاه الاحتجاجات في الدول العربية، وذلك للحفاظ على مصالحها الاقتصادية في المنطقة، حاولت تركيا لعب دور محوري ولو كان ذلك على حساب جامعة الدول العربية، وذلك من خلال إستضافتها مؤتمرات

للمجلس الإنتقالي السوري، ودعوتها المستمرة للحكومات العربية الى اجراء اصلاحات. وحاولت تركيا مراراً ومدعومة ببعض المواقف العربية كالسعودية وقطر إعادة ترتيب الأوضاع في سوريا، حيث دعت مراراً الى التدخل العسكري المباشر وضرورة إقامة مناطق آمنة فوق جزء من الأراضي السورية ليكون بداية للتدخل العسكري المباشر بمعنى أن تركيا أردوغان وأغلو تحولوا من سياسة تصغير المشاكل مع جيرانها العرب إلى التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول ومخاطبة شعوبها من فوق رؤوس أنظمتها (خضير،2016 :75-77).

لكن ثمة محدد للتدخل التركي في سوريا، حيث أن هذا التدخل يتطلب غطاء قانوني ودولي وهو الأمر الذي يصعب حدوثه، وذلك لوقوف الفيتو الروسي والصيني في وجه أي قرار يتعلق بالتدخل في سوريا وعدم جدية حليفتها الولايات المتحدة في دعم هذا المطلب المهم لتركيا. وفي سبتمبر 2014 هاجم تنظيم داعش الإرهابي مدينة عين العرب (كوباني) المحاذية لتركيا ودخلوها. إلا أن السلطات التركية قد رفضت التدخل عسكرياً لدعم القوات الكردية ضد الإرهابيين رغم ضغوط الحلفاء، حتى أنها اتهمت بغض النظر عن مرور الإرهابيين إلى سوريا. وعبرت السلطات التركية عن خشيتها من قيام منطقة حكم ذاتي في سوريا يسيطر عليها الأكراد السوريون المقربون من حزب العمال الكردستاني التركي الذي يخوض منذ 1984 نزاعًا مسلحًا مع أنقرة. وفي نهاية كانون الثاني 2015 استعاد الأكراد السوريون السيطرة على مدينة عين العرب بدعم من غارات التحالف الدولي (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات, 2016 :35).

وبعد ذلك اختلطت الإدارات الإقليمية والدولية في الأزمة السورية خاصة فيما يتعلق بالأكراد مما أدى إلى بعض التوتر في العلاقة التركية الأمريكية.

ثالثاً: أنقرة تنضم إلى التحالف ضد داعش:

أمتدت تداعيات النزاع السوري إلى تركيا في 20 تموز 2015 مع تسجيل إعتداء نسب إلى داعش في (سوروتش) قرب الحدود مع سوريا (34 قتيلًا) وأعلن أردوغان إثرها "حربًا على الإرهاب" تستهدف حزب العمال الكردستاني وتنظيم داعش. وفي آب من العام ذاته أنضمت تركيا إلى التحالف الدولي ضد داعش بقيادة واشنطن، ثم شددت مراقبتها لمطاراتها وحدودها، وتم تفكيك خلايا إرهابية بعد عدة اعتداءات نُسبت لتنظيم داعش بينها هجوم أستهدف في تشرين الأول محطة النقل المركزية في أنقرة (103 قتلى) (خضير،2016 :80-84).

رابعاً: المصالحة مع روسيا:

زار الرئيس التركي رجب أردوغان في 9 آب 2016 روسيا، حيث ألتقى الرئيس فلاديمير بوتين بعد 9 أشهر من التوتر إثر إسقاط سلاح الجو التركي في تشرين الثاني 2015 طائرة روسية عند الحدود السورية التركية. وكان بوتين من أول القادة الأجانب الكبار الذين اتصلوا هاتفيًّا بأردوغان إثر محاولة الانقلاب عليه في 15 تموز. وفي 19 آب زار وزير الخارجية التركي إيران التي تدعم النظام السوري، وذلك بعد أسبوع من زيارة قام بها نظيره الإيراني لأنقرة. وغداة ذلك، أكد رئيس الوزراء التركي أن بلاده ترغب في أن تقوم بدور "أكثر نشاطًا" في الملف السوري، وقد شنت **درع الفرات** في تركيا 24 آب 2016 عملية عسكرية في سوريا أطلقت عليها "درع الفرات" تستهدف رسميًّا المليشيات الكردية والإرهابية. وسيطر مئات من المعارضين السوريين مدعومين بدبابات وطائرات تركية، في بضع ساعات على بلدة جرابلس السورية قرب الحدود التركية وطردوا الإرهابيين منها (محمد، 2017 :8)..

المطلب الثالث: التنافس الإقليمي التركي – الإيراني

بنيت إستراتيجية النفوذ العقائدي الفارسي على العمل على تجذير مرجعية (قم) في الجسد الشيعي. كان هذا واضحاً لمؤسس هذا المحور، المرجع الأعلى للثورة الإسلامية في إيران (الخميني) وأن يحيد جميع المرجعيات في الطائفة الشيعية وخاصة مرجعية النجف وذلك عن طريق إستحداث ولاية الفقيه والتي هي بمعنى آخر تنصيب نفسه على عشر مراجع المذهب الشيعي، واتخاذه (قم) كمرجع أعلى لهذا المذهب الإسلامي المهم. وأنقسم الشيعة في ذلك بين مؤيد لولاية الفقيه وآخر معارض. ومن أهم آليات جذب أنصاره، تكوين الأحزاب والمراكز الثقافية لنشر الفكر الطائفي في الجسد العربي حاملاً راية الدفاع عن أهل البيت، في حملة نشر مبادئ وأفكار الثورة الخمينية. وإضعاف أهم المراجع السنّيّة في المملكة العربية السعودية، ومكانة الأزهر في مصر، بدأ التركيز على استخدام مسمى (الوهابية) لإيهام المسلمين بأن (الوهابية) مذهب مستقل عن أهل السنة والجماعة. وربط الأزهر بالسياسة المصرية التي يكنّ لها العداء لموقفها من شاه إيران. أرتكزت آليات تنفيذ السياسة الإيرانية على تكوين وتجهيز وتمويل الأحزاب، شيعية كانت أم سنية، وهذا تبلور في تكوين وتجهيز وتمويل حزب الله وحركة حماس واستخدام تنظيم القاعدة بجعلها ملاذاً لهم وتمويلهم في أراضيها المتاخمة لباكستان وأفغانستان، وتدريبهم وتمويلهم في العراق مما جعلها في أمان من عمليات القاعدة. وتكوين وتجهيز وتمويل عدة فصائل مسلحة في العراق بالإضافة إلى المليشيات التي تعمل بإشراف الحرس الثوري الإيراني (دلي، 2009 :68-71).

أدّت الإطاحة بطالبان في أفغانستان واحتلال العراق إلى إزالة أبرز منافسي إيران في المنطقة وبروزها كقوة إقليمية بلا منافس. وما زاد من قوة إيران هو الإرتفاع الحاد في أسعار

النفط الذي ضخّ إلى خزينة الدولة الإيرانية فائضاً بمليارات الدولارات، فضلاً عن الهزيمة التي مُنيت بها الحركة الإصلاحية في إيران بقيادة الرئيس السابق محمد خاتمي وصعود الخط المتشدد بقيادة أحمدي نجاد ولفترتين رئاسيتين. وأن ما يثير قلق الحكومات العربية ليس مساعي الهيمنة السياسية والعسكرية الإيرانية، فطهران تدرك أنه حتى لو كانت الأنظمة العربية ضعيفة وعاجزة ومتشرذمة، فإن طبيعة النظام العالمي ليست في مصلحة الأهداف الإيرانية، فقد خسرت حربها على العراق في عهد الرئيس العراقي السابق "صدام حسين"، ولم تربح العراق بأكمله بعد سقوط "صدام حسين"، ولم تنجح حرباها بالوكالة في جنوب لبنان (2006) وغزة (2009)، غير أن ما يثير قلقهم هو "الجسارة "الإيرانية في فرض الهيمنة بأساليب "ناعمة"، تكتفي بترسيخ التأثير الثقافي والمذهبي والمادي والأيديولوجي. وقد وصفت بـ"الجسارة" لأن إيران ماضية فيها بروح من يسابق الزمن لتحقيق أهدافه القصوى (البطنيجي، 2012: 1-3).

إن إيران تعمد إلى بسط نفوذها من خلال ثلاث أدوات رئيسية، هي: الدعاية والتحريض، ودعم الجماعات الموالية لإيران، وتخريب قوة الدولة المستهدفة. كما أن طهران تدعم جماعات متمردة في أفغانستان والعراق ولبنان وفلسطين، وإن المكاسب الاستراتيجية الإيرانية تتجلى في أوضح مظاهرها في أن أبرز حركتين حليفتين لطهران هما "حزب الله" اللبناني وحركة "حماس" في فلسطين. وأصبحت إيران تلعب دوراً أكثر تأثيراً في المتغيرات الإقليمية، الأمر الذي يدفع إلى وجود مشروع إيراني في المنطقة أخذ الدور الإيراني في العراق على أنه متأثر بالبعد الديني الأيديولوجي فقط، فالمشروع الإيراني في العراق أكبر من أن يكن دعم طرف على حساب الأطراف الأخرى أو لأغراض طائفية ضيقة (المرهون، 2005 : 66-67).

فحجم الدعم الإيراني للجماعات المسلحة في الساحة العراقية كبير جداً إن لم يكن هو الوحيد وأغلب التصفيات والاغتيالات التي نفذت خلال الفترة (2004 – 2006) كانت بأيدي هذه الجماعات لإثارة النزاع الطائفي، وبسبب عدم النجاح في هذا الاتجاه، قامت بواسطة عملائها بتفجيرات سامراء، ونقلت الدور إلى الميليشيات المسلحة لتكمل المهمة على أتم وجه من خلال عمليات التصفية وعزل المناطق حسب الطوائف. ولو كان بالإمكان تدقيق الدعم المالي للحركات والأحزاب السياسية (السنية) في الساحة العراقية والتي تدعي الوطنية، لأتضح أن أغلبها يتلقى الدعم لمباشر من إيران أو غير مباشر عن طريق لبنان (حزب الله). وبالمقابل فإن الدعم العربي لهذه الحركات والأحزاب لم يكن له أي دور يذكر في الساحة السياسية بسبب عدم وجود مشروع واضح لإنقاذ العراق من محنته، وأن الدعم ذهب لشخصيات وكيانات لا تمتلك أي قاعدة جماهيرية، مما أدى إلى ظهور شخصيات وقيادات ضعيفة (البطنيجي، 2012: 1–3).

تعد التحالفات التي تقيمها إيران مع حكومات أو لاعبين غير الحكومات أحد أهم القضايا التي يتم من خلالها تحليل أبعاد الدور أو المشروع الإيراني، فإيران رأت أن سوريا على الرغم من أنها علمانية بعثية، فإنها الحليف المناسب في وقت عزّ فيه الحلفاء على إيران، تزامن ذلك من استغلال إيران التدمير المبرمج الذي قامت فيه "إسرائيل" لبنية الدولة اللبنانية في مطلع الثمانينات، وكذلك تراجع شعبية ودور حركة أمل الشيعية في لبنان، لتساعد في تقوية حزب الله كممثل للشيعة في لبنان، وليصبح فيما بعد أداة من أدوات التحالف الإيراني في المنطقة العربية. لقد كان واضحاً أن إيران نجحت في بناء نوع من التحالفات يخرجها إلى دائرة التأثير الإقليمي على الرغم من سيادة حالة من عدم الرضا من طبيعة النظام السياسي بعد الثورة الإسلامية عام1979م (المرهون، 2005 : 66–67).

النوع الآخر من التحالفات التي أقامتها إيران يتعلق بالقضية الفلسطينية، ففي مطلع الثمانينات من القرن العشرين أقامت إيران الإسلامية علاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية العلمانية التي كانت تقيم في بيروت، كما أعطتهم حق التمثيل الدبلوماسي لدرجة منحهم المبنى الذي كانت تقيم فيه الممثلية السياسية "الإسرائيلية" في طهران، فلم تكن إيران تعني بأن يكون ممثلو الشعب الفلسطيني إسلاميين، بل كانت الأولوية عندها بأن يكون لإيران أوراق لعب في كافة المناطق الساخنة في الإقليم (العرب، 2009 :24-26).

يعتمد تنامي الدور التركي في الشرق الأوسط إلى العمق الإستراتيجي على كونها تملك موقعًا جغرافيًّا وتاريخيًّا مميزًا، يؤهلها للتحرك الإيجابي المتوازن، وخصوصًا لمحيط اهتمامها الأقرب بالعالم الإسلامي؛ لذلك يتطلب عليها إتباع إستراتيجية تعتمد سبل السلام والمنافع المتبادلة والتضامن والتعاضد مع شقيقاتها الدول الإسلامية المحورية، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين ودولة قطر، ودول الخليج العربية كافة. ولا بد من إدراك الدور المحوري الذي تلعبه تركيا في المنطقة الإقليمية، حيث تعتبر تركيا من أبرز البلدان الشرق أوسطية، التي تتميز توجهاتها بالتداخلات والتقاطعات المتزايدة بين بنود جدول أعمال السياسة الداخلية وبنود جدول أعمال السياسة الخارجية، وفي هذا الخصوص، فإن العديد من توجهات السياسة الداخلية التركية تكمن مسبباته في السياسة الخارجية التركية، ونفس الشيء يمكن ملاحظته في توجهات السياسة الخارجية التركية الناشئة بفعل تأثيرات السياسة الداخلية التركية، وتأسيساً على ذلك، توجد العديد من النظريات التفسيرية لجهة الكشف عن حقيقة وطبيعة التوجهات التركية الشرق أوسطية الأخيرة، وعلى وجه الخصوص إزاء سوريا وليبيا.

تمثل سياسة إيران الخارجية الرامية إلى تنفيذ مشروعها الطائفي السياسي دائماً إشكالية على المستوى التحليلي، بسبب طبيعة سياستها الحذرة والمعقّدة والتي تعتمد على كتمان المواقف الحقيقية التي تعتمدها في صياغتها لهذا المشروع وتركيزها على الثوابت والأصول القومية والدينية، ويلاحظ وبخاصة بعد سقوط النظام العراقي في عام 2003م تصاعدٌ في النفوذ الإقليمي لإيران، فهي تمتلك موقعاً جيوبوليتيكياً متميزاً، أتاح لها فرصة كبيرة في استثماره لجهة الدفع بمشروعها الطائفي التوسعي، إلا أنه من ناحية أخرى جعلها عرضة للمخاطر في منطقة تتسم بالتوتر واللاستقرار، وتعمل إيران على استغلال ما لديها من أوراق تؤهلها لبسط نفوذها داخل محيطها الإقليمي، بهدف لعب دور إقليمي فاعل يعكس قدراتها، وإمكانتها الحقيقية وثقلها الحضاري والتاريخي. (البطنيجي، 2012: 1-3)

يمكن وصف المشروع السياسي الإيراني بأنه مشروع قومي ديني توسّعي، لا يختلف في طبيعته وأهدافه الاستعمارية، عن جميع المشاريع التوسعية التي شهدها المجتمع الإنساني، وأطماع هذا المشروع وأهدافه التوسعية لا تختلف في جوهرها عن تلك التي سعى نظام الشاه بهلوي لتحقيقها، وما يميّز المشروع الإيراني بعد نجاح الثورة الخمينية، ويجعله أكثر خطورة، كونه يكمن في إستخدامه الشعار الديني الطائفي، وتبنّيه مفردات الخطاب الديني بشكل ما يجعله أكثر قبولاً من شرائح اجتماعية وسياسية معيّنة، وهو مشروع يستند على أيديولوجية قومية توسعية مغلّفة بشعارات الإصلاح الديني(العرب، 2009).

وقد ساعدت الظروف الدولية والإقليمية إيران على طموحاتها السياسية/ الدينية في المنطقة العربية، فقد تورّطت الولايات المتحدة وحلفاؤها في حربين بالمنطقة بتكلفة كبيرة في الأرواح والأموال الأمر الذي جعل ثقة الولايات المتحدة في تأثير الحروب الإستباقية مشكوكاً

بها، كما أثارت إزدواجية المعايير في السياسة الأمريكية، وممارسات "إسرائيل" القمعية والتوسعية غضب الشعوب العربية والإسلامية، مما ساهم في دعم إيران لانتشار الفكر الطائفي في العالم العربي والإسلامي، وعززت إيران قدرة سياستها الخارجية على تحريك بعض عناصرها الكامنة لإحداث مشكلات داخلية في معظم دول المنطقة، كما حدث في اليمن والبحرين والكويت بالإضافة إلى لبنان والعراق، وسوريا ومصر، هذا بالإضافة إلى معاناة الوضع العربي من إنقسامات حادة وعدم وجود موقف عربي موحد إزاء قضايا ودور القوى الإقليمية في المنطقة، وقضايا السلام وغيرها، إلا أن إيران تدرك أن بلوغ أحلامها الإقليمية لن يكون سهلاً، في مواجهة مختلف القوى الدولية والإقليمية، وخاصة "إسرائيل" التي تدعمها أميركا والغرب، لذلك تتعمّد اللجوء إلى توجيه سياستها الخارجية على عدة محاور منها (السرجاني،2007 :80-81):

1. التأثير في عدد من الملفات العربية مثل الملف البحريني واليمني والسوري واللبناني، مستغلة الأقليات الشيعية في تلك البلدان وتوظيفها لصالح استراتيجياتها للإيحاء بمدى امتدادها ألإقليمي والتفاوض على ذلك عند التقاطع مع مصالحها، واستخدام الأدوات الإيرانية في تلك الملفات، لكي تفجر تلك الملفات في أي وقت تشاء، بما يطيل الأمد الزمني المتاح لطهران، لإبعاد النظر عن ملفها النووي.

2. توسيع العلاقات مع الدول الإفريقية في كافة المجالات لأجل الإيحاء بامتداد النفوذ الإيراني بما يمكّن من الإدعاء بوجود شبكة دولية داعمة لإيران.

3. إتباع عدة إستراتيجيات خاصة بعلاقاتها مع القوى الكبرى، فقد استطاعت من خلالها تحقيق نجاحات كبيرة على المستويين الإقليمي والدولي عندما استخدمت إستراتيجية إستثمار الأخطاء التي وقعت فيها الولايات المتحدة الأمريكية، خصوصاً بعد أحداث

الحادي عشر من أيلول عام 2001م، وإتباع إستراتيجية خلط الأوراق، كخلط أوراق الملف النووي بالحسابات الإقليمية والدولية، الأمر الذي أضعف الموقف الأمريكي داخل مجلس الأمن في مواجهة إيران، ولهذا نجحت إيران في تحويل مواقف الأطراف كلها باتجاه المسار الدبلوماسي وليس العسكري ضدها، وبالإضافة إلى ذلك اتبعت إيران إستراتيجية التحالفات الاقتصادية من خلال البحث عن حلفاء والتقرب من بعض الأطراف التي يُعتمد عليها في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل"، بالإرتباط بها باتفاقات اقتصادية، وأشهر الأمثلة في ذلك هو النموذج الصيني، حيث تُعدّ إيران ثاني أكبر مصدّر للنفط إليها، بالإضافة إلى تحالفها الإستراتيجي مع روسيا والهند،الأمر الذي أكسب مشروعها آفاقاً واسعة التأثير.

إن المواجهة بين تركيا وإيران تدخل ضمن المواجهة الإستراتيجية الشاملة التي تقودها الولايات المتحدة ضد إيران والحركات الإسلامية المعادية للمخططات الأمريكية في المنطقة، وقد دفعت المصالح المشتركة بين البلدين تركيا إلى لعب دور فعّال ومهم كوسيط في الأزمة الإيرانية – الأوروبية حول مشاريع إيران الثورية والمواجهة المستمرة بينها وبين الدول الغربية من أجل إجبار إيران على التخلي عن النشاطات النووية، وتصوغ تركيا في المرحلة الراهنة سياسة خارجية تختلف كلياً عن السياسة التقليدية التي مارستها سابقاً، فتركيا بزعامة التيار الإسلامي فاعلة دبلوماسياً، وإستراتيجياً، ومؤهلة للعب دور قوي ومؤثر في الشرق الأوسط وتتبنى مشروعاً لدولة إسلامية مدنية حديثة يمكن الاقتداء بها في المنطقة، في مواجهة المشروع الإيراني الشيعي في المنطقة (البطنيجي، 2012: 1-3).

على الرغم من كل ما يعلن من القيادة الإيرانية حول عدائها ل"إسرائيل"، إلا أن المصالح والرغبة في تقاسم الأدوار في المنطقة تسود العلاقات الإيرانية – "الإسرائيلية" من هنا كان ل"إسرائيل" مصلحةٌ كبيرةٌ واهتمامٌ دائم بتدويل الأزمة النووية الإيرانية، وتهتم سياسة "إسرائيل" بتجسيد التهديد الإيراني النووي، باعتباره يشكل تحدياً للنظام العالمي ككل، وقد أعلن رئيس الوزراء "الإسرائيلي" السابق "يهود أولمرت" أنه يجب على "إسرائيل" ألا تكون في مقدمة هذا الصراع، وأكد على أن الخطر الذي تشكله إيران لسلامة الكيان الأوروبي والكيان الأمريكي مثلما يشكله تماماً بالنسبة لدولة "إسرائيل" (سويلم، 2007: 26).

وترى الدراسة أن في ظل الأهمية الإقليمية لكل من إيران وتركيا نظراً لقوتهما الاقتصادية والسكانية وموقعها الجغرافي وعلاقتها المتشابكة مع شعوب المنطقة ودولها، وفي ظل التغير الملحوظ في توازنات القوة التي يعيشها الوطن العربي، يتضح وجود إرادة إيرانية حقيقية يتم ترجمتها إلى سياسات فعلية تهدف إلى ممارسة دور مفصلي وفاعل في القضايا العربية المختلفة بإعتبارها قضايا إسلامية تهم العالم الإسلامي ككل وبين محاولات إذابة المنطقة في كيان إسلامي من ناحية وأخرى شرق أوسطي من ناحية أخرى، وعلى الرغم من الإختلاف في التوجهات الأصولية الإيرانية والعلمانية التركية، إلا أن إيران لا تعترض على الدور التركي، ولا تعتبره منافساً لدورها، بل رأت أنه يعزز من توجهها للقيام بدور سياسي نشيط في الشرق الأوسط. أن تنامي الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط والقبول الواضح في العالم العربي بهذا الدور لم يكن منافساً للدور الإيراني، بل يأتي لتعزيز السياق ذاته الذي دفع إيران إلى الإضطلاع بالدور الذي تقوم به منذ أكثر من عقدين، والدور التركي ينسجم مع توجهاتها على الرغم من المفارقات الكبيرة التي تفصل بين المنهجية التركية في التعامل مع القضايا الإقليمية والتوجهات الإيرانية.

الخاتمة

تعتبر تركيا جمهورية ذات نظام برلماني، حيث ينتخب رئيس الجمهورية كل خمس سنوات وله دور شرفي إلى حد كبير. أما السلطة التشريعية الممثلة بالمجلس الوطني التركي الكبير (البرلمان) وعدد أعضائه (450) عضواً. وتجري الإنتخابات كل خمس سنوات، وتمارس السلطة التنفيذية من قبل رئيس مجلس الوزراء، وينتخب رئيس الوزراء من قبل البرلمان من خلال التصويت على الثقة في الحكومة، وغالبًا ما يكون رئيس الحزب الذي يملك أكبر عدد من المقاعد في البرلمان هو رئيس الوزراء، وتتطلع تركيا إلى دور إقليمي فاعل وكبير في المنطقة في ظل التطورات الجديدة في المنطقة العربية، فتركيا تحاول إتخاذ مواقف إيجابية تجاه القضايا العربية منذ عام 2002، وهذا ينعكس بصورة واضحة في المواقف التركية تجاه الدول العربية والقضية الفلسطينية ودعمها لصمود الشعب الفلسطيني خصوصاً في غزة، ورفع مستوى التنسيق والثقة مع العراق وسوريا قبل ثورات الربيع العربي وجهودها التوافقية في الأزمات العربية المختلفة.

أدى استقرار الاوضاع الامنية في تركيا وتبنيها لسياسة مقبولة على المستوى المحلي والاقليمي إلى البدء في استغلال موقعها الاستراتيجي ومواردها البشرية والاقتصادية كعامل استقرار في محيطه، كما حولت التطورات التي تشهدها المنطقة تركيا إلى لاعب رئيسي يقوم بدور اقليمي مؤثر في الشرق الأوسط وهذا الدور ليس جديداً فهي من الناحية التاريخية تعد من الدول الفاعلة في المنطقة والجديد هو المدى الذي ستندفع فيه ليشمل الجوانب الاقتصادية والأمنية إضافة إلى الجانب السياسية.

النتائج :

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي :

1. بدأت تركيا تغيّر من بعض إستراتيجياتها، وخاصة ما تعلق "بتصفير المشكلات" مع الجوار ومع العالم، وقد بدأت تركيا بدلاً من ذلك في الإنخراط الفعلي في الأزمة العراقية (خوفاً من تنامي الكرد)وفي الأزمة السورية التي قالت أنها تدخلت فيها من منطلق كون هذه الأزمة، قد أصبحت على أبواب أن تكون أزمة تركية داخلية.
2. عملت تركيا، منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة، على وضع إستراتيجية جديدة تحكم كل علاقاتها الجوارية والعالمية، وذلك دون المساس بالجوهر، وعليه فإن كل ما فعلته لا يتجاوز عملية إعادة ضبط وليس تحولاً مفصلياً، وبالرغم من الايديولوجية التي يؤمن بها الحزب، على أنه حزب إسلامي، فإنه لن يقطع علاقاته مع "إسرائيل" أو أمريكا، ولن يخرج من حلف الأطلسي.
3. تُحكم تركيا بنظام علماني ديموقراطي، شكل دعامة قوية للأمن القومي فيها، وذلك لكونه قد حل مسألة تداول السلطة بالوسائل السلمية، الأمر الذي خلق جبهة داخلية قوية دفعت بالدولة نحو التطور والتقدم والحداثة، بعد أن تراجعت سلطة الجيش.
4. إن طبيعة الدور الاقليمي لتركيا في المرحلة القادمة أنها قد حققت نجاحات كبيرة منذ استلام حزب العدالة والتنمية زمام السلطة، وبشكل أتاح لتركيا فرصة استراتيجية لتزداد أهميتها الاقليمية والدولية، حيث الاستقرار السياسي والتحسن الاقتصادي يتفاعل مع الدور الذي لعبه حزب العدالة والتنمية في تنشيط التحول الديموقراطي ومن ثم الإنطلاق نحو تفعيل الدول الإقليمي لتركيا.

5. يتشكل لدى تركيا حظاً أوفر للدخول إلى ساحة التأثير في الشرق الأوسط والوطن العربي من إيران، وذلك لما تملكه من مؤهلات اقتصادية وسياسية وتاريخية تُعينها على تحقيق هذا المسعى، إذ هناك خشية عربية من ظهور الهلال الشيعي والعلاقة الملتبسة بين العرب وإيران مما يعيق دخول إيران إلى ساحة التأثير في الشرق الأوسط عبر علاقتها مع الدول العربية، ويتيح بالمقابل فرصاً أكبر أمام تركيا.

6. هناك تغير واضح في مواقف تركيا حيال "إسرائيل"، في مقابل المواقف التركية الداعمة للقضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، وهذا ما تجسد في المواقف السياسية التركية الرافضة للسياسات "الإسرائيلية" التعسفية، ودفاعها عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وقد عكست مواقف تركيا في أثناء العدوان على غزة 2008 اهتماماً وحرصاً ومناصرة فاق مواقف الدول العربية .

7. المنهج الذي أتبعه حزب العدالة والتنمية وما حققه من نتائج على صعيد الممارسة الديموقراطية والإصلاحات السياسية وقدرة واضحة في التعامل الدولي والإقليمي في السياسة الخارجية والنجاحات الاقتصادية تشكل نموذج يحتذى به في الجانب التنظيمي والديني والسياسي حيث أثبت هذا النموذج نجاح حركات الاسلام السياسي ودورها في صياغة رؤية توافقية داخلية وخارجية.

8. إن التحركات التركية المتعددة الأبعاد في محيطها الجغرافي لا تنبع فقط من اعتبارات سياسية عامة أو سياسات داخلية تكتيكية، بل تعود إلى نظرة إستراتيجية سياسية عامة أو سياسات تستهدف تثبيت أنقرة كقوة مركزية مؤثرة في منطقة الشرق الأوسط، ويساعدها على نمو هذا الدور أنه ياتي كقوة مركزية مؤثرة في ظل الظروف الإقليمية والدولية المواتية للغاية.

التوصيات :

في ضوء هذه النتائج توصلت الدراسة إلى جملة مقترحات (توصبات) أهمها:

1. هناك حاجة عربية لتطوير استراتيجية متكاملة في التعامل مع دول الجوار وتحديداً تركيا من أجل تحويل العلاقات العربية التركية إلى صيغة مستمرة، بغض النظر عن التغيرات السياسية التركية والعربية، وضرورة أن تبنى هذه العلاقات على المصالح المشتركة والعادلة للشعبين التركي والعربي وبخاصة المصالح الاقتصادية، لأن الوطن العربي يشكل سوقاً واسعاً للصادرات التركية من منتجات وخدمات، كما أنّ على تركيا الاهتمام بالمصالح الحيوية وتحديداً سوريا والعراق وحصتها في المياه المشتركة، فالعرب أصبحوا يتطلعون إلى تركيا (تركيا منفتحة على العرب) وليس تركيا العثمانية.
2. على العرب تطوير مداخل وبدائل من أجل صنع سياسة عامة دائمة في العلاقات العربية التركية، لرسم ملامح سياسة مستقبلية بين الطرفين، فهناك رغبة عربية حكومية وشعبية في كسب تركيا وترحيب بدورها الإقليمي، وبالتالي يجب التفكير في مشروع مستقبلي طويل الأمد يفي بالقيم والحاجات الأساسية والمصالح القائمة بين الشعبين من خلال بعث الارتباط الثقافي والحضاري بين العرب والأتراك بإنشاء هيئة عربية تركية وجامعة عربية تركية مشتركة مستقلة تتبع جامعة الدول العربية أو الرابطة العربية التركية.
3. أكدت تجربة حزب العدالة والتنمية على حتمية الإنسجام بين الإسلام والديموقراطية بل إنّ السياسة التي يتم تطويرها بدون التخلي عن الهوية الاسلامية قد تخدم التعمق بالديموقراطية ومصالحة المجتمع مع الدولة .

4. هناك حاجة لرسم خريطة توازن بين مصالح الطرفين العربية والتركية من باب تعزيز التعاون بينهما وذلك بإنشاء مؤسسات تركية عربية اقتصادية مدنية وخلق رابطة مؤسساتية على المدى الطويل بين العرب والأتراك، لتمتين العلاقات وحشدها للمواجهة مع "إسرائيل" لأن عوامل الارتباط العربي التركي متوفرة وقائمة.

5. على العرب تقليص الخلاف مع حزب العدالة والتنمية في سياسته الشرق أوسطية التي كانت إلى جانب العرب في أصعب الظروف والتي لا يتوقع تبديلا دراماتيكيا فيها إذا مت أحسن الجانبين استغلال مناطق تقاطع مصالحها.

6. تشجيع تركيا على استمرارها في هذا الدور الإيجابي من خلال إظهار المكاسب التي تجنيها منه معنوياً على صعيد صورتها لدى الرأي العام العربي والإسلامي، واقتصادياً وثقافياً، وبالتالي قطع الطريق أمام أي محاولة "اسرائيلية" لتغيير سياساتها التي أتبعتها خلال السنوات الماضية.

7. البحث في جهد مشترك عربي تركي للتباحث مع الإدارة الأميركية في آفاق تسوية النزاع العربي "الإسرائيلي"، بما يساهم في تكوين حالة ضغط أوسع من الساحة العربية.

8. يجب على الدول العربية أن تتعاون مع تركيا بإنتهاج أسلوب براجماتي يتسم بالمرونة وإقامة علاقات إيجابية وتعاونية بقدر يمكن تركيا من الاستفادة من موقعها الإستراتيجي في مساندة الدول العربية.

المراجع:

1. إبراهيم، عبيد (2008). **تطور العلاقات "الإسرائيلية" _التركية وتداعياتها (1991-2001).** رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الإقليمية، جامعة القدس، فلسطين.

2. إدريس، محمد سعيد (2001). **تحليل النظم الإقليمية.. دراسة في اصول العلاقات الدولية والاقليمية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

3. الإسكندراني، حسن (2016). كيف رد الأتراك الجميل لأردوغان؟.. وحسرة الانقلاب.، نقلا عن الرابط: **http://www.fj-p.com/**

4. إسماعيل، إسراء أحمد (2015). **العلاقات المدنية العسكرية وعملية التحول الديمقراطي دراسة مقارنة مصر والجزائر**. أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة القاهرة.

5. أوزبدون، أرجون (2015). تركيا بين النظام الرئاسي والبرلماني. **شؤون تركية**، العدد الأول، صيف.

6. أوغلو, أحمد داوود (2008). **لسنا بحاجة إلى خارطة طريق بل الوصول لنهاية الطريق**, القاهرة.

7. أوغلو، مراد صوفو (2015). الفرسان الأربعة في حركة الفكر الوطني. شؤون تركية، العدد الأول.

8. أونال، جمالي (2015). هل دعمت حركة الخدمة حزب العدالة والتنمية. **شؤون تركية**، العدد الأول، صيف.

9. باكير، على حسين (2014). **تركيا الجديدة قراءة في نتائج الإنتخابات الرئاسية وإنعكاساتها المستقبلية.** مركز الجزيرة للدراسات، 14 أغسطس.

10. باكير، علي (2014). شكل المعركة السياسية في انتخابات الإعادة البرلمانية التركية، نقلا عن الرابط: **http://www.almoslim.net/node/240733.**

11. باكير، علي حسين (2013). **حزمة الإصلاحات الديمقراطية في تركيا: التفاعلات الداخلية والتوقعات المستقبلية.** مركز الجزيرة للدراسات.

12. باكير، علي حسين (2015). العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية. مركز الجزيرة للدراسات.

13. البداينة، ذياب (2004). **مواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية: من المحلية الى الكونية**، جامعة مؤتة.

14. بدوي، أحمد موسى (2014). **تغيير إستاتيكي: قراءة في نتائج الإنتخابات الرئاسية التركية.** المركز العربي للبحوث والدراسات، 12 أغسطس.

15. بلابياك، آدم (2016). اليسار التركي: العلويون وجدلية العلاقة مع حزب الشعوب الديمقراطية. **شؤون تركية**، العدد الثالث، شتاء.

16. بهرنك، سولماز شورشكر، روناهى (2016). الكفاح الطبقي: الجنسية ومشكلة القومية. مسيرة الحركات السياسية والاجتماعية في تركيا. **شؤون تركية**، العدد الثالث، شتاء.

17. بي بي سي (2015). **السلطات التركية تقبض على 20 ضابط شرطة آخرين بتهمة التنصت على سياسيين ورجال أعمال.** 5 يناير.

18. بي بي سي (2015). تزايد المطالب بحماية المرأة في تركيا بعد مقتل ضحية اغتصاب. 20 فبراير، الموقع الالكتروني: www.bbc.com

19. بيرس، ستيف، رومان، مانويلا (2016). خطة سمسوم: اللاجئون بين الاتحاد الأوروبي وتركيا. **شؤون تركية**، العدد الثالث، شتاء.

20. بيروز، جون فرنسوا (2015). تركيا والأكراد ... العودة لشبح التسعينيات. **شؤون تركية**، العدد الثاني، خريف.

21. ترينكوناس، هارولد آنتاناس (1999). **بلورة هيمنة مدنية على القوات المسلحة: الصراع السياسي والتصميم المؤسسي والتبعية العسكرية في الديمقراطيات الناشئة.** أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ستانفورد.

22. **التقرير الإستراتيجي العربي 2006-2007** (2008). مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

23. تنشوم، ميشيل (2015). **بين أنقرة وطهران: كيف يؤدي الزحف الكردستاني لإعادة تشكيل العلاقات الإقليمية**، شؤون تركية، العدد الأول.

24. ثابت، هالة جمال (1999). **ظاهرة التحول الديمقراطي في أوغندا 1986-1996 دراسة تحليلية في الأسباب والنتائج**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

25. جاغيتاي، سونر (2011). **المعجزة الإقتصادية التركية**. 23أكتوبر 2011.

26. الجهماني, يوسف (2010). الخلفية الدينية الاسلامية لحزب العدالة والتنمية التركي", موقع نور. **www.an-nour.com/index.php** ,

27. جوشكون، وهاب (2015). مستقبل عملية السلام الداخلي في تركيا، **شؤون تركية**، العدد الأول، صيف.

28. الحاج، سعيد (2016). **عملية السلام مع أكراد تركيا أمام مفترق طرق.** مركز الجزيرة للدراسات.

29. حبيب، كمال (2015). حزب العدالة والتنمية من الديمقراطية المحافظة إلى الديكتاتورية المتسلطة. **شؤون تركية**، العدد الثاني، خريف.

30. حسن، حمدي عبد الرحمن (1985). **العسكريون والحكم في أفريقيا مع التطبيق على نيجيريا**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

31. خليل، محمد عبدالقادر (2015). **محركات وتحديات فوز حزب العدالة والتنمية في الإنتخابات البرلمانية.** شؤون تركية، العدد الثاني خريف.

32. خليل، محمد عبدالقادر (2015). نهاية الأردوغانية تركيا ومرحلة ما بعد الإنتخابات البرلمانية. **شؤون تركية**، العدد الأول صيف.

33. دباغ، باسم (2015). لا محاسبة لمعنِّفي النساء في تركيا. جريدة العربي الجديد، 13 يونيو.

34. دلي، خورشيد (2009).إيران في مرحلة ما بعد الانتخابات إلى أين؟ صحيفة النور الإلكترونية، http://www.an-nour.com

35. دلي، خورشيد (2016). **حزب الشعوب الديمقراطي وتحديات المرحلة في تركيا.** جريدة الحياة، 14 يناير.

36. دمير، حسن يوجال باش (2015). منظمات المجتمع المدني والتيار الليبرالي في تركيا، **شؤون تركية**، العدد الثاني، خريف.

37. دياب، أميرة إبراهيم حسن (2002). **التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسة الملكية 1992 – 1998.** رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة القاهرة. القاهرة، مصر.

38. ربيع، ماجدة علي صالح (1990).**الدور السياسي للأزهر من 1952 . 1981،** اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.

39. ربيع، ماجدة علي صالح (1990). **الدور السياسي للأزهر من 1952 . 1981،** أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة.

40. الرحماني، زيد أسامة احمد (2013). **دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا إثناء فترة حكم حزب العدالة والتنمية (2003–2010)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

41. الرمضاني، مازن اسماعيل (1991). **السياسة الخارجية (دراسة نظرية) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**، بغداد: جامعة بغداد.

42. الرمضاني، مازن اسماعيل (1991). **السياسة الخارجية (دراسة نظرية) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**، جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية.

43. زاهر، ضياء الدين (2015). **السيناريوهات السبع: تركيا بعد الإنتخابات إلى أين.** المركز العربي للبحوث والدراسات.

44. السامرائي، قتيبة مخلف عباس (2008). آليات الأنظمة السياسية في صناعة القرار السياسي، **مجلة سر من رأى**، المجلد الرابع، العدد 10، السنة الرابعة.

45. سعيد، صبري (2014). مع تعقد العلاقات المدنية العسكرية: كيف تنشأ المشاركة في السياسة. المركز العربي للبحوث والدراسات، نوفمبر.

46. سمير، عمر (2015). المؤسسة العسكرية والتحول الديمقراطي في تركيا 1981: 2011. جريدة الشرق الأوسط، 15 يناير

47. سمير، محمد (2015). الاستقطاب العرقي والديني والسياسي في تركيا. **شؤون تركية**، العدد الأول، صيف.

48. سنكي، عبدالناصر (2011). تركيا: جدل حول حصول المرأة على مزيد من الحقوق، وكالة أنباء بي بي سي، 8 مارس، من الموقع الالكتروني: www.bbc.com

49. السيد، محمد محمود (2016). **بسبب دوكومجولار .. هل تشهد تركيا عودة مرحلة السقوط الحر؟**، شؤون تركية، العدد الثالث، شتاء.

50. شعبان، عبدالحسين (2015). تركيا وعقدة عضوية الاتحاد الأوروبي. جريدة السياسة الدولية، 30 ديسمبر.

51. الصبيحي، معتز إسماعيل (2015). **صنع القرار السياسي في العراق والديمقراطيات التوافقية، دراسة عن الديمقراطيات التوافقية في سويسرا وبلجيكا وايرلندا الشمالية ولبنان**، بيروت: دار الكتب العلمية.

52. العادل, محمد (2006), ندوة الحركات الإسلامية لمشاركة في المؤسسات السياسية في البلاد العربية وتركيا. **بحث منشور**، مراكش

53. عبدالجليل، طارق (2012). **الساسة والعسكر في تركيا واقع العلاقة ومآلها**. 16 أكتوبر، مركز الجزيرة للدراسات.

54. عبدالجليل، طارق (2012). **العسكر والدستور في تركيا: من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر**. القاهرة: دار نهضة.

55. عبدالمعطي، هبة الحسيني (2015). **العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في باكستان 1999-2012**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.

56. عبدالمعطي، هبة الحسيني محمد (2015). **العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في باكستان 1999**-2012. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

57. عثمان، هند (2014). حلقة نقاشية: حدود وأبعاد الصراعات الداخلية في تركيا. **السياسة الدولية**، 30 نوفمبر.

58. العزاوي، وصال نجيب (1997). الأحزاب السياسية في تركيا بين الديمقراطية والأشكال السياسية، **مجلة أم المعارك**، العدد 11، تموز.

59. عطا الله، آية إبراهيم إبراهيم (2015). **العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في تركيا 2002-2013**. المركز الديمقراطي العربي.

60. على، هاني سليمان إسماعيل (2015). **العلاقات المدنية العسكرية في إفريقيا منذ1990 دراسة حالتي ليبيريا وكوت ديفوار**. جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية.

61. علي، أحمد حسن (2016). تداعيات محاولة الانقلاب العسكري في تركيا ونتائجه. مركز البيان للدراسات والتخطيط

62. علي، محمد أردخان (2003). الثورة الصامتة في تركيا، **مجلة المجتمع**، الكويت، المجلد (64).

63. علي، هاني سليمان إسماعيل (2015). **العلاقات المدنية العسكرية في إفريقيا منذ 1990 دراسة حالتي ليبيريا وكوت ديفوار**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

64. عمر، محمد السيد (1991). **الدور السياسي للصفوة في صدر الإسلام**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

65. غانم، ندى (2012). 3 إنقلابات تنتهي بسيطرة المدنيين. جريدة الوطن. 12 يوليو.

66. غزالي، عبد الحميد (2007). **الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا: ظلال الثورة الصامتة**. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

67. غلام نبي، مصطفى (2012). **التحول الديمقراطي في أفغانستان والعراق 2001:2010 من منظور مقارن**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة القاهرة، القاهرة، مصر

68. غليون، برهان (2008). الجماعة والجماعة السياسية والمواطنة. **الحوار المتمدن**- العدد: 2153

69. فريد، رجائي (2015). تركيا والقضية الكردية تحديات الإحتواء وتداعيات المواجهة. **شؤون تركية**، العدد الثاني، خريف.

70. فوزي، عمر (2015). **مقياس الإعلام التركي عام 2014**. شؤون تركية، العدد الأول، صيف.

71. فوستر، جريجوري (2000). ثقافة البيروقراطية العسكرية: العلاقات المدنية العسكرية في ديمقراطيات اليوم. **مجلة المدير العام**، صيف.

72. القاضي، يوسف مصطفي وزيدان محمد مصطفي (1981). **السلوك الاجتماعي للفرد،** الكويت: شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع.

73. قايا، صبغة الله (2015). **هل انتهى العمر الإفتراضي لحزب العدالة والتنمية.** شؤون تركية، العدد الأول صيف.

74. قدورة، عماد (2014). **الجمهورية التركية الثانية: المفهوم – المنجزات – المتطلبات.** مركز الجزيرة للدراسات، 13 اغسطس.

75. قرا كوز، قادر، قراكوز، مراد (2015). **الفساد والنمو الإقتصادي والإنفاق العام في تركيا: دراسة إمبريقية،** شؤون تركية، العدد الأول، صيف.

76. كاندور، جين لويز (2015). هل النظام الإنتخابي التركي هو الأكثر إجحافاً في العالم؟. **مجلة نون بوست،** 6 يونيو.

77. كرامر, هاينز, (1996). تركيا كقوة إقليمية جديدة: دراسة للمفهوم السياسي الاستراتيجي, **مجلة شؤون الأوسط**, العدد55.

78. كويبشي، ساركان (2015). نظرة في قانون الإنتخابات التركي. **مجلة نون بوست.** 23 مايو.

79. لينز، باول إرنست (2011). **العلاقات المدنية العسكرية في الديمقراطيات الإسلامية: التدخل العسكري والإنسحاب في الجزائر وباكستان وتركيا،** أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة واشنطن، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

80. ماضي، عبدالفتاح (2012). ورقة العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي. **مؤتمر تحولات الديمقراطية في العالم العربي،** مركز عصام فارس للشئون اللبنانية، بيروت 28 يونيو.

81. مبروك، شريف شعبان (2016). صعود الإسلام السياسي في تركيا (انجيل راباساواف، وستيفن لارابي)، **شؤون تركية**، العدد الثالث، شتاء.

82. محمد، أنعام عبدالله (2013). **تأثير بنية النظام السياسي على العلاقات المدنية العسكرية: دراسة حالة الجمهورية الإسلامية الإيرانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

83. محمد، حمد جاسم (2016). بعد الانقلاب العسكري... تركيا إلى أين؟.، نقلا عن الرابط: **http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/7300**.

84. محمد، مروة صبحي (2015). **أثر العلاقات المدنية العسكرية على التحول الديمقراطي: دراسة مقارنة تركيا وإندونيسيا**. رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة القاهرة.

85. مركز الجزيرة للدراسات (2014). **إردوغان وكولن: حرب علنية على خصم خفي**. 10 مارس.

86. مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث (2017). دراسة: الاستفتاء الدستوري في تركيا.. النتائج والتداعيات. نقلا عن الرابط: **http://www.turkpress.co**

87. مصطفى، إبتسام علي (2007). **التحول الديمقراطي في تركيا في الفترة ما بين عامي 1990** – 2004، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

88. مطر، جميل وهلال، علي الدين (1983). النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربي، **مركز دراسات الوحدة العربية**، ط4، القاهرة.

89. مقلد، إسماعيل صبري (1987). **نظريات السياسة الدولية، دراسة تحليلية مقارنة**، الكويت: دار السلاسل.

90. منتصر، مروة صبحي (2014). صعود الدور السياسي للجيوش في الدول النامية. **المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية**، 10 اغسطس.

91. مهدي، إيمان أحمد عبدالحليم (2008). **التحول الديمقراطي والأمن القومي : مع التطبيق على حالة مصر والعراق 1991 : 2005**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.

92. المودي، جمعة عمر عامر (2011). **المبادرات والاستجابات السياسية في السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا غير العربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

93. النعيم، لقمان عمر محمود (2012). **القضاء ساحة للصراع- كماشة القانون بديل للانقلابات العسكرية**، موقع الجزيرة .

94. النعيم، لقمان عمر محمود (2012). القضاء ساحة للصراع- كماشة القانون بديل للانقلابات العسكرية.

95. النعيمي، أحمد (1993). **الحركات الإسلامية في تركيا**. عمان: دار البشير.

96. النعيمي، احمد نوري (2001). **السياسة الخارجية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**، بغداد: جامعة بغداد.

97. النعيمي، احمد نوري (2010). **العلاقات العراقية-التركية**. عمان : دار زهران.

98. النعيمي، احمد نوري والجميلي، حسين علي (2016). **النظام السياسي في تركيا وإيران**. الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة.

99. نور الدين، محمد (2004). **النتائج والتداعيات على تركيا في ندوة احتلال العراق وتداعياته إقليمياً وعربياً**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

100. نور الدين، محمد (2008)، **تركيا الصيغة والدور**، بيروت: الريس للنشر.

101. نورالدين، محمد (2015). تركيا بعد الإنتخابات: ما الذي سيغيره إنتصار إردوغان. جريدة السفير، 3 نوفمبر.

102. نوري، بيستون عمر (2014). **السياسة التركية تجاه إقليم كردستان العراق 2004-2012**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.

103. هويدي، فهمي (2012). **سؤال الدولة العميقة في مصر**. مركز الجزيرة للدراسات.

104. هوينجنيكبو، ماثورين (2013). **حماية الحراس: العلاقات المدنية العسكرية والحكم الديمقراطي في إفريقيا**، جامعة الدفاع الوطني، الولايات المتحدة.

105. وكالة RT (2015). **تركيا...حزب العدالة والتنمية يفوز في الإنتخابات البرلمانية**. الإنتخابات التركية.

106. يلدز، يو بي (2014). إعادة التفكير في العلاقات المدنية العسكرية في تركيا: مشاكل الحكم الديمقراطي في قطاعات الأمن والدفاع. جامعة ازمير.

107. ينلمز، ملتم اينجه (2015). أبعاد ومظاهر العنف ضد المرأة في تركيا. **شؤون تركية**، العدد الثاني، خريف.

108. يونس، محمد عبدالله (2012). **أثر العلاقات المدنية العسكرية على السياسة الدفاعية "الإسرائيلية" 2000: 2007**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

109. يونس، محمد عبدالله (2014). **التحولات الراهنة للعلاقات المدنية العسكرية في مصر.**
الرباط: مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث.

المراجع الأجنبية:

1. Bruce, J. Biddle (1986). **Recent Developments in Role Theory", in: Annual Review of Sociology**, California: Annual Review INC.
2. Cagaptay, Soner (2014). **Turkey's Slow-Burning Alevi Unrest**, The Washington Institute, March 24.
3. Dahl and Slutzky :(2006), **"Timeline of Turkish-Israeli Relations 1949-2006",** p(45).
4. Geri, Maurizio (2016). **The Case for Turkey's EU Membership**, The Washington Institute, January 28 ,.
5. Gerolier, Incorporated (1992). **The Encyclopedia Americana International Edition**, Danbury , Connecticut: Robert North
6. Greenslade, Roy (2016). **Press freedom in Turkey is 'under siege.** says CPJ", The Guardian, 8 March
7. Gulalp, Haldun (2010). **The battle for Turkey's Constitution**, The Guardian, 4 September.
8. Heper, Metein (2005). The Justice and development party government and the military in Turkey, **Turkish Studies**, vol.6, no.2, June
9. **International Encyclopedia of The Social Sciences**, (1968) New York، The Macmillan Company & The Free Press, Vol. 13.
10. L.Epstein, David Bates, Robert Jack Goldstone (2006),, Ida Krisensen and Sharyn O'Halloran,"Democratic Transitions", American Journal of Political Science.

11. Leo ‹Leonard (2010). **International Religious Freedom.** Annual Report to Congress. DIANE Publishing

12. Parsons, Talcott, (1968) **The Structure of Social Action: A Study in Social Theory with Special Reference to A Group of Recent European Writers**, New York: The Free Press, pp. 640-658.